

أثر دورة حياة الشركة على تفسير العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية- دراسة تطبيقية

أ.م.د / محمد صابر حمودة السيد*

(*) أ.م.د / محمد صابر حمودة السيد- بكالوريوس المحاسبة- جامعة المنوفية- ١٩٩٧م، ماجستير المحاسبة- جامعة المنوفية- ٢٠٠٦م، دكتوراه الفلسفة في المحاسبة - جامعة المنوفية - ٢٠١٢م، أستاذ مساعد بكلية التجارة- جامعة المنوفية- ٢٠١٩م، له اهتمامات بحثية في مجال المحاسبة المالية، نظم المعلومات المحاسبية، والمحاسبة الحكومية والدولية.

Email: msaber2004@gmail.com

ملخص الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحديد مدى تأثير دورة حياة الشركة على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بغرض تحسين ملائمة القيمة وارتفاع جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (٦٩) شركة بنسبة (٣٢.٠٩%) من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة ٢٠١٥م - ٢٠١٩م.

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً لممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية. علاوة على ذلك، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن مرحلتى النمو والنضج تؤديان إلى ضعف التأثير السلبى لممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية. بينما أشارت نتائج الدراسة إلى أن مرحلة التدهور تؤدي إلى تعزيز التأثير السلبى لممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية. فضلاً عن وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية وممارسات التجنب الضريبي. وقد اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات للحد من ممارسات التجنب الضريبي وارتفاع ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية مما يؤدي إلى ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية.

الكلمات الدالة: دورة حياة الشركة / التجنب الضريبي / ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

Abstract:

The main objective of this study is to determine the extent of the impact of firms' life cycle on the relationship between tax avoidance practices and the value relevance of accounting information in order to improve the value relevance of accounting information and raise the quality of accounting information in financial reports. The study was conducted on a sample of (69) companies representing (32.09%) of the total number of companies listed in the Egyptian Stock Exchange during the period from 2015 to 2019.

The results of the study concluded that there was a negative impact of tax avoidance practices on the value relevance of accounting information. Moreover, the results of the study indicated that growth and maturity stages weakness the negative impact of tax avoidance practices on the value relevance of accounting information. On the contrary, the results indicated that the decline stage strengthens the negative impact of tax avoidance practices on the value relevance of accounting information. In addition, there were significant differences between the Egyptian Stock Exchange sectors regarding the value relevance of accounting information and tax avoidance practices. Therefore, the study suggested some recommendations to reduce tax avoidance practices and increase the value relevance of accounting information which leads to raising the quality of accounting information.

Key Words: Firms' life cycle / Tax avoidance / Value relevance of accounting information.

أولاً: مقدمة

تعتبر المعلومات المحاسبية ذات فائدة لأصحاب المصالح المختلفة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية حيث تلعب دوراً هاماً في عمليات التقييم من خلال استخدامها في تقييم حقوق الملكية والديون، تقييم المشروعات وقطاعات الأعمال، وتقييم قيمة الشركة (Wang et al., 2009)، كما تلعب دوراً هاماً في أسواق الأوراق المالية عن طريق استخدامها في تقدير أسعار الأسهم من خلال التنبؤ وتحقيق التوازن بين العائد المتوقع والمخاطر المرتبطة بتحقيق هذا العائد (الحناوي، ٢٠١٩)، ولكي تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة لأصحاب المصالح المختلفة يجب أن تتصف بالملائمة التي تعتبر أحد الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية (كيسو، وويجانت، ٢٠٠٩)، وتشير ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية إلى مدى قدرتها في التأثير على قرار مستخدميها من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية، الحاضرة، والمستقبلية، أو إحداث تأثير على قراراتهم من خلال ماضيها من قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كليهما، أو إذا كانت ذات علاقة معنوية بالقيمة السوقية والتي يتم قياسها من خلال الارتباط الإحصائي بين المعلومات المحاسبية ومقاييس السوق مثل أسعار أو عوائد الأسهم (IASB, 2001; SFAC, No. 8)، ونظراً لأهمية ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية فقد نالت اهتمام العديد من المعايير المحاسبية الدولية والمصرية حيث تطلب معيارى المحاسبة الدولية والمصرية الأول الخاص بعرض القوائم المالية بضرورة قيام الشركة بعرض المعلومات بأسلوب يوفر معلومات ملائمة، كما تطلب معيار المحاسبة الدولية الثامن الخاص بالسياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء بضرورة قيام الإدارة بوضع وتطبيق السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى معلومات ملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

وتمثل الضرائب أحد أهم الموارد الأساسية لتمويل الموازنة العامة للدولة والتي تستخدم في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية وتحسين الواقع الاجتماعي وتوفير احتياجات المجتمع من الخدمات العامة (يوسف، ٢٠١٩؛ محمد، وبغدادى، ٢٠١٩)، إلا أن بعض الشركات قد تنظر إلى المدفوعات الضريبية على أنها عبئاً يتم اقتطاعه من إيراداتها ومن ثم فقد تلجأ إلى تخفيض المدفوعات الضريبية باستخدام العديد من الممارسات القانونية والاخلاقية وهو ما يعرف

بممارسات التجنب الضريبي أو استخدام الممارسات غير القانونية وغير الاخلاقية وهو ما يعرف بممارسات التهرب الضريبي (Lanis & Richardson, 2015; Widuri et al., 2019).

ويشير التجنب الضريبي إلى ترتيب شئون دافعي الضرائب بغرض تخفيض التزامهم الضريبي، وعلى الرغم من أن هذا الترتيب يمكن أن يكون قانونياً تماماً إلا أنه يتعارض عادة مع روح القانون والقصود من التشريع الضريبي من خلال استغلال الثغرات القانونية والتفسيرات غير الواضحة في القانون الضريبي (Edwards et al., 2016; OECD, 2021)، ويتضمن التجنب الضريبي العديد من الممارسات القانونية والتي يتمثل أهمها في الملاذات الضريبية، التسعير التحويلي، هيكل التمويل، وترحيل الدخل بغرض تحقيق العديد من الدوافع المختلفة والتي تتمثل في تحقيق وفورات نقدية ناتجة عن انخفاض المدفوعات الضريبية المستحقة، زيادة الأرباح بعد الضرائب وانخفاض الالتزام الضريبي، تعظيم المنافع الشخصية لإدارة الشركة، بالإضافة إلى تأجيل استحقاق الضريبة من خلال تعجيل خصم التكاليف المستحقة (Rego & Wilson, 2012; Khan et al., 2014; McClure et al., 2018; Dhawan et al., 2020)، إلا أنه قد يترتب على تلك الممارسات العديد من العواقب السلبية والتي تتمثل في زيادة التكاليف من خلال فرض عقوبات وغرامات مالية وارتفاع مخاطر اهتزاز سمعة الشركة، ارتفاع أتعاب الخبراء والاستشارات القانونية لاستغلال الثغرات القانونية، ارتفاع مخاطر انهيار أسعار الأسهم، ارتفاع العوائد السلبية غير الطبيعية المستقبلية، فضلاً عن ارتفاع تكلفة الديون (Annuar et al., 2014; Guenther et al., 2017; McClure et al., 2018; Saavedra, 2019; Hutchens et al., 2020)، وبالتالي تعتبر ممارسات التجنب الضريبي من القرارات الهامة نظراً لآثارها المتعددة على أصحاب المصالح المختلفة والتي قد تنعكس على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية معبراً عنها بأسعار وعوائد الأسهم، وبالتالي تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم دليل تطبيقي حول مدى تأثير ممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في البيئة المصرية.

وتعتبر دورة حياة الشركة عن سلسلة من المراحل المتميزة والقابلة للتحديد التي تنتقل خلالها الشركة منذ نشأتها وحتى نهايتها والتي تنتج عن التغيرات في العوامل الداخلية مثل اختيار الاستراتيجيات، الموارد المالية، والقدرة الإدارية، بالإضافة إلى العوامل الخارجية مثل البيئة التنافسية، وعوامل الاقتصاد الكلي والتي ينشأ الكثير منها عن القرارات الاستراتيجية التي تتخذها الشركة (Dickinson, 2011; Hamers, 2017)، وتظهر أهمية تحليل مراحل دورة الحياة من

خلال تأثيرها على العديد من قرارات الشركة التي تتمثل في مستوى الاحتفاظ بالنقدية، الانفاق الاستثماري، قرارات التمويل المرتبطة بالديون أو حقوق الملكية، عمليات الاستحواذ وتنويع محافظ الاستثمار، تسعير الأصول الرأسمالية، سياسة توزيعات الأرباح، ممارسات التجنب الضريبي، وجودة الأرباح المحاسبية (Habib & Hasan, 2019)، ومن ثم تعتبر مراحل دورة الحياة أحد العوامل التي تساعد على تفسير أسباب ممارسات التجنب الضريبي لبعض الشركات أكثر من غيرها، فضلاً عن اختلاف سلوك الإدارة لتلك الممارسات خلال مراحل دورة حياة الشركة الواحدة (Drake, 2012)، كما تعتبر أحد الخصائص الهامة التي قد تؤثر على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية نظراً لاختلاف جودة الأرباح خلال مراحل دورة حياة الشركات (Habib, 2018; Hasan & Cheung, 2010)، وبالتالي تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم دليل تطبيقي حول مدى تأثير مراحل دورة حياة الشركة على تفسير العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في البيئة المصرية.

ثانياً: مشكلة الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي للمعلومات المحاسبية في توفير معلومات حول المركز المالي وأداء الشركات والتي تكون ذات فائدة لأصحاب المصالح المختلفة في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية (Musthafa & Jahfer, 2013)، وتعتبر الملائمة أحد الخصائص النوعية الأساسية التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية نظراً لتأثيرها على قرارات أصحاب المصالح المختلفة من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية، الحاضرة، والمستقبلية، أو إحداث تأثير على قراراتهم من خلال ماديها من قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كليهما (IASB, 2001; SFAC, No. 8, 2010).

وتعتبر المعلومات ملائمة لأغراض تقييم الأسهم في حالة مساعدة مستخدميها على تقدير أسعار أو عوائد الأسهم من خلال العلاقة الاحصائية بين المعلومات المحاسبية والمقاييس السوقية، حيث أشارت دراسة كل من (Beisland (2009) and Sutopo et al. (2018), (2002) Beaver إلى أن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية تعتبر ملائمة في حالة ارتباطها احصائياً مع أسعار أو عوائد الأسهم حيث تستخدم في تقدير القيمة السوقية لأسهم الشركات، ونتيجة لذلك فقد تناولت العديد من الدراسات السابقة (Beisland (2008), Alfaraih (2009), Nayeri et al. (2012), Musthafa & Jahfer (2013), Ta (2014), Lin (2016) and Sutopo et al. (2018) al. (2012) ملائمة

قيمة المعلومات المحاسبية من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين تلك المعلومات وأسعار أو عوائد الأسهم إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين نتائج هذه الدراسات حيث أشار البعض إلى وجود تأثيراً إيجابياً لربحية السهم، القيمة الدفترية للسهم، والتغير في ربحية السهم على أسعار وعوائد الأسهم، وبالتالي تعتبر تلك المعلومات ملائمة لأغراض تقدير أسعار أو عوائد الأسهم، في حين أشار البعض الآخر إلى وجود تأثيراً سلبياً لربحية السهم، القيمة الدفترية للسهم، والتغير في ربحية السهم على أسعار وعوائد الأسهم، مما يشير إلى انخفاض ملائمة تلك المعلومات لأغراض تقدير أسعار أو عوائد الأسهم.

كما تعتبر ممارسات التجنب الضريبي أحد القرارات الهامة المؤثرة على أصحاب المصالح المختلفة (Guenther et al., 2017) والتي قد تنعكس على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية معبراً عنها بأسعار أو عوائد الأسهم، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف حول طبيعة العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية حيث خلصت نتائج دراسة كل من (Hutchens et al. (2020) and Khuong et al. (2020), Guo et al. (2019)، يوسف (2019) إلى وجود تأثيراً سلبياً لممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، بينما توصلت نتائج دراسة كل من (Oktaviani et al. (2019) and Guenther et al. (2017) إلى وجود تأثيراً إيجابياً لممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، في حين كشفت نتائج دراسة (Blaufus et al. (2019) ونتائج دراسة على (2020) عن عدم وجود تأثيراً معنوياً لممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

تختلف خصائص الشركات خلال مراحل دورة حياتها نظراً لاختلاف البيئة، الفرص والتحديات، استراتيجيات التسويق والإنتاج، هيكل رأس المال، مستوى المخاطر، أساليب اتخاذ القرارات، والتدفقات النقدية (Mangoting & Onggara, 2018; Irawan & Afif, 2020)، وبالتالي قد تساعد مراحل دورة حياة الشركة في تفسير أسباب ممارسات التجنب الضريبي ومدى اختلاف سلوك الإدارة حول ممارسات التجنب الضريبي خلال مراحل دورة الحياة (Drake, 2012)، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة وممارسات التجنب الضريبي حيث خلصت نتائج دراسة كل من (Hasan et al. (2017) and Mangoting & Onggara (2018) إلى وجود تأثيراً إيجابياً لمرحلة التقديم والتدهور على ممارسات التجنب الضريبي، ووجود تأثيراً سلبياً لمرحلة النمو والنضج على ممارسات التجنب

الضريبي، بينما أشارت نتائج دراسة (Abbas et al. (2018 إلى زيادة ميل الشركات بباكستان لممارسات التجنب الضريبي في مرحلتى التقديم والتدهور، وانخفاض ميلها في مرحلتى النمو والنضج، أما نتائج الدراسة التى قام بها (Irawan & Afif (2020 فقد أظهرت عدم وجود تأثيراً معنوياً لمراحل دورة حياة الشركات باندونيسيا على ممارسات التجنب الضريبي.

كما تعتبر مراحل دورة الحياة أحد الخصائص الهامة التى تمر بها الشركات والتى قد تؤثر على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية نظراً لاختلاف جودة الأرباح خلال مراحل دورة حياة الشركات (Habib, 2010; Hasan & Cheung, 2018)، وبالتالي قد تختلف ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية خلال مراحل دورة حياة الشركة على الرغم من التزام الشركات بمتطلبات المعايير المحاسبية فى كل مراحل دورة حياتها (Habib & Hasan, 2019)، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية حيث توصلت نتائج دراسة (Jaafar (2011 إلى وجود تأثيراً سلبياً لمرحلة التدهور على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية للشركات الاسترالية، وعدم وجود تأثيراً معنوياً لمرحلة النمو على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، وخلصت نتائج دراسة (Mashayekhi et al. (2013 إلى أن العلاقة بين ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية وكل من الأرباح والتغيرات فى الأرباح لا تختلف بشكل كبير خلال مراحل دورة حياة الشركات الإيرانية، كما كشفت نتائج دراسة (Dickinson et al. (2018 عن وجود تأثيراً معنوياً لمراحل دورة حياة الشركة على عوائد وأسعار الأسهم للشركات الأمريكية.

يتضح مما سبق أن ممارسات التجنب الضريبي تتأثر بشكل مباشر بمراحل دورة حياة الشركة، كما أنها تؤثر على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، فضلاً عن تأثر ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بشكل مباشر بالخصائص التى تتميز بها كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة، وبالتالي تختلف درجة ممارسات التجنب الضريبي باختلاف المرحلة التى تمر بها حياة الشركة مما ينعكس على اختلاف ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة فى وجود اختلاف حول طبيعة العلاقة بين المعلومات المحاسبية والمقاييس السوقية التى تتمثل فى أسعار أو عوائد الأسهم، وجود اختلاف حول طبيعة العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، ووجود اختلاف حول طبيعة العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة وممارسات التجنب الضريبي، فضلاً عن وجود اختلاف حول طبيعة العلاقة بين مراحل

- دورة حياة الشركة وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، وبالتالي تُثير مشكلة الدراسة العديد من التساؤلات التي تعكس جوهر المشكلة البحثية والتي تتمثل في التساؤلات التالية:
١. ما مدى تأثير المعلومات المحاسبية على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية؟
 ٢. ما هو تأثير ممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية؟
 ٣. ما مدى تأثير مراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية؟
 ٤. إلى أي مدى تختلف قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية؟
 ٥. ما مدى الإختلاف بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول درجة ممارسات التجنب الضريبي؟

ثالثاً: أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحديد مدى تأثير دورة حياة الشركة على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بغرض تحسين ملائمة القيمة وارتفاع جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١. اختبار مدى تأثير المعلومات المحاسبية على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.
٢. فحص مدى تأثير ممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.
٣. تقييم مدى تأثير مراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.
٤. دراسة وتحليل مدي الإختلاف بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.
٥. تحديد مدي الإختلاف بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول درجة ممارسات التجنب الضريبي.

رابعاً: أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من مجموعة المساهمات التالية:

١. توجيه اهتمام أصحاب المصالح المختلفة إلى فائدة ملائمة القيمة كأحد الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية المؤثرة على قرارات مستخدميها، فضلاً عن دراسة وتحليل

ممارسات التجنب الضريبي التي يمكن أن تؤثر على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية مما يؤدي إلى ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات أصحاب المصالح المختلفة.

٢. مساعدة الإدارة الضريبية على تحديد أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة ممارسة الشركات لأنشطة التجنب الضريبي مما يؤدي إلى زيادة فعالية صياغة النظام الضريبي وتحسين مستوى الالتزام الضريبي للشركات، والحد من العواقب السلبية لممارسات التجنب الضريبي، وما يستتبعه من زيادة الحصيلة الضريبية التي تمثل أحد الموارد الأساسية للموازنة العامة للدولة.

٣. زيادة وعي أصحاب المصالح المختلفة إلى المنافع والعواقب السلبية لممارسات التجنب الضريبي من خلال تقديم دليل تطبيقي حول مدى تأثير ممارسة الشركات لأنشطة التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية.

٤. تقدير ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية من خلال صياغة نموذج مقترح للعلاقة بين المعلومات المحاسبية وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، فضلاً عن أثر مراحل دورة حياة الشركة على تفسير العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، مما يؤدي إلى زيادة فهم رد فعل سوق الأوراق المالية المصري لممارسات التجنب الضريبي وانعكاساته على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية ومدى تأثيرها بمراحل دورة حياة الشركة.

٥. إجراء الدراسة التطبيقية علي بعض القطاعات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري الذي يعتبر أحد المقومات الأساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية.

خامساً: نطاق الدراسة

اقتصرت الدراسة الحالية في تقييم مدى ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية على استخدام نموذجي السعر والعائد حيث أنهما أكثر دقة واستخداماً في الدراسات المحاسبية المرتبطة بملائمة قيمة المعلومات المحاسبية (Dahmash & Qabajeh, 2012; Bilgic & Ibis, 2013; Khanna, 2014)، بينما يخرج عن نطاق الدراسة النماذج الأخرى مثل نموذج خصم توزيعات الأرباح، ونموذج الميزانية حيث أنهما لا يعكسان القيم الحقيقية للأصول والالتزامات وتوزيعات أرباح الأسهم المستقبلية (Barth & Landsman, 1995; Kothari, 2001).

في حين اقتصرَت الدراسة في قياس درجة ممارسات التجنب الضريبي على استخدام معدل الضريبة الفعلية الذي يعتبر من أكثر النماذج استخداماً في الدراسات المحاسبية، كما أنه يعكس استراتيجية تأجيل دفع الضرائب، بالإضافة إلى الحد من الآثار المحتملة للمسموحات والاعفاءات الضريبية (Chan et al., 2016; Wen et al., 2020).

كما اقتصرَت الدراسة في قياس مراحل دورة حياة الشركة على استخدام بيانات التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة وفقاً لمقياس (Dickinson (2011 حيث أنه أكثر دقة من المقاييس التقليدية في قياس المراحل المختلفة لدورة حياة الشركة (Habib & Hasan, 2017; Dickinson et al., 2018; Yoo et al., 2019)، كما أنه يعكس كافة المعلومات المالية للشركة التي تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة بدلاً من الاعتماد على مقياس واحد لتصنيف مراحل دورة حياة الشركة، بالإضافة إلى أنه يمثل بشكل عادل ربحية الشركة، نموها، ومخاطرها، ويعكس الحالة الحقيقية لدورة حياة الشركة بشكل دوري (Shahzad et al., 2019)، بينما يخرج عن نطاق الدراسة العديد من المقاييس الأخرى لتصنيف مراحل دورة حياة الشركة والتي يتمثل أهمها في حجم وعمر الشركة، نمو المبيعات، النفقات الرأسمالية، معدل توزيعات الأرباح، والأرباح المحتجزة، حيث أنها لا تأخذ في الاعتبار انتقال الشركة إلى مراحلها المبكرة عندها وصولها إلى مرحلة النضج وبالتالي فإنها لا تستطيع تغطية عمليات إعادة تجديد وهيكلية الشركة (Drobetz et al., 2015).

بينما اقتصرَت الدراسة التطبيقية على الشركات المستمر قيد وتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٥م إلى عام ٢٠١٩م، في حين يخرج عن نطاق الدراسة الشركات التي لم يستمر قيد وتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية خلال فترة الدراسة، الشركات التي يصعب توافر تقاريرها المالية خلال فترة الدراسة، الشركات التي لا تعد تقاريرها المالية بتاريخ ١٢/٣١، الشركات التي لا تعرض تقاريرها المالية بالجنية المصري، فضلاً عن شركات قطاعي الخدمات المالية والبنوك نظراً لاختلاف طبيعة نشاطهما وخضوعهما لإشراف ورقابة البنك المركزي المصري.

سادساً: خطة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيم ما تبقي من الدراسة إلى سبعة أقسام رئيسية وهي الإطار النظري للدراسة، فرضيات الدراسة، منهجية الدراسة، تحليل نتائج الدراسة، نتائج الدراسة، توصيات الدراسة، فضلاً عن مجالات الدراسة المستقبلية.

سابعاً: الإطار النظري للدراسة

١ - مفهوم ونماذج تقييم ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية

تعتبر الملائمة أحد الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية والتي تجعلها ذات فائدة لأصحاب المصالح المختلفة حيث يجب أن توفر التقارير المالية معلومات تساعد مستخدميها من المستثمرين، والدائنين الحاليين والمرتقبين على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة التأكد من المتحصلات النقدية المتوقعة من بيع الأوراق المالية (كيسو، وويجانت، ٢٠٠٩).

وقد ركزت العديد من الدراسات السابقة في تعريفها لملائمة قيمة المعلومات المحاسبية على مدى وجود علاقة احصائية بين المعلومات الواردة في التقارير المالية (المعلومات المحاسبية) والمقاييس السوقية (أسعار أو عوائد الأسهم)، حيث أشارت دراسة (Kothari 2001) إلى أن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية تعتبر ملائمة في حالة ارتباطها احصائياً مع أسعار أو عوائد الأسهم حيث تساهم في تفسير التغيرات في أسعار الأسهم عن طريق تغيير توقعات مستخدمي تلك المعلومات، كما أشارت دراسة (Beaver 2002) إلى تحقق ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في حالة وجود ارتباطاً معنوياً بين المعلومات المحاسبية وأسعار أو عوائد الأسهم، بينما عرفها (Beisland 2009) بأنها قدرة المعلومات المحاسبية على تجميع أو تلخيص المعلومات التي تساعد على تقدير القيمة السوقية للشركة من خلال درجة الارتباط الاحصائي بين تلك المعلومات وأسعار أو عوائد الأسهم، في حين أشارت دراسة (Sutopo et al. 2018) إلى أن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية تعتبر ملائمة في حالة وجود ارتباطاً معنوياً بينها وأسعار أو عوائد الأسهم حيث تستخدم في تقدير القيمة السوقية لأسهم الشركة.

كما عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية **International Accounting Standards Board (IASB)** بأنها أحد الخصائص النوعية الأساسية التي يجب أن تتصف بها المعلومات الواردة بالتقارير المالية حتى تكون ذات فائدة في صنع القرارات، وبالتالي تعتبر المعلومات المحاسبية ملائمة عندما يكون لديها القدرة في التأثير على قرار مستخدميها من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية، الحاضرة، والمستقبلية (IASB, 2001)، بينما تناول مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي **Financial Accounting Standards Board (FASB)** في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية (رقم ٨) ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية والتي اعتبرها أحد الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات حيث تعتبر المعلومات ملائمة عندما تكون لديها القدرة في إحداث تأثير على قرارات مستخدميها من خلال مآليها من قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كليهما (SFAC, No. 8, 2010).

يتضح مما سبق أن ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية تعتبر أحد الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات، وتعتبر المعلومات ملائمة عندما يكون لديها القدرة في التأثير على قرار مستخدميها من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية، الحاضرة، والمستقبلية، أو إحداث تأثير على قراراتهم من خلال مالديها من قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كليهما، أو إذا كانت ذات علاقة معنوية بالقيمة السوقية، ويتم قياس ذلك من خلال الارتباط الاحصائي بين المعلومات المحاسبية ومقاييس السوق مثل أسعار أو عوائد الأسهم.

وقد تناولت الدراسات السابقة العديد من نماذج تقييم مدى ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية اعتماداً على الارتباط الاحصائي بين المقاييس السوقية وكل من توزيعات أرباح الأسهم المستقبلية المتوقعة، ربحية السهم، التغير في ربحية السهم، القيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للأصول والالتزامات، ويمكن توضيح نماذج تقييم ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية كما يلي:

نموذج خصم توزيعات الأرباح

يعتبر هذا النموذج الأساس الذي تم من خلاله تطوير نماذج التقييم البديلة ويمكن استخدامه في اختبار علاقة التقييم مثل تقدير تكلفة رأس المال أو تحديد خصائص القيم المحاسبية مثل اختبار مدى ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية (Jaafar, 2011)، وباستخدام هذا النموذج يمكن تعريف سعر السهم بأنه القيمة الحالية لتوزيعات أرباح الأسهم المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل الخصم المعدل حسب المخاطر الذي يعكس المخاطر المنتظمة لتوزيعات الأرباح، ويمكن توضيح نموذج خصم توزيعات الأرباح من خلال المعادلة التالية (Jaafar, 2011):

$$P_t = \left[\sum_{K=1}^{\infty} E_t (D_{t+k}) \right] / \left[\prod_{j=1}^k (1 + r_{t+j}) \right]$$

حيث أن:

P_t : سعر السهم في الفترة (t)

$E_t (D_{t+k})$: توقعات السوق لقيمة توزيعات أرباح الأسهم المستقبلية في الفترة (t+k)

r_{t+j} : معدل الخصم المعدل حسب المخاطر في الفترة (t+j)

نموذج العائد

يعتمد هذا النموذج على اختبار طبيعة العلاقة بين عائد السهم وكل من ربحية السهم والتغير في ربحية السهم من خلال تحديد انحدار عائد السهم على ربحية السهم والتغير في ربحية السهم (Barth et al., 2008; Sutopo et al., 2018)، ويمكن توضيح نموذج العائد من خلال المعادلة التالية (Dickinson et al., 2018):

$$R_{it} = \beta_0 + \beta_1 E_{it} + \beta_2 \Delta E_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

R_{it} : عائد السهم للشركة (i) في الفترة (t)

β_0 : ثابت نموذج الانحدار

β_1, β_2 : معاملي ميل نموذج الانحدار

E_{it} : ربحية السهم للشركة (i) في الفترة (t)

ΔE_{it} : التغير في ربحية السهم للشركة (i) في الفترة (t)

ε_{it} : الخطأ المقدر للشركة (i) في الفترة (t)

ويمكن تقييم ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية من خلال القوة التفسيرية لنموذج الانحدار (R^2)، ومعامل استجابة ربحية السهم الذي يعبر عنه بإجمالي معاملي ميل الانحدار لربحية السهم والتغير في ربحية السهم (β_2, β_1)، حيث تشير القوة التفسيرية (R^2) إلى مدى قدرة أرقام ربحية السهم في تفسير عوائد الأسهم، بينما يشير معامل استجابة ربحية السهم إلى متوسط التغير في العوائد المرتبطة بتغيير جنيه واحد في ربحية السهم (Lev & Zarowin, 1999).

نموذج السعر

يعتمد هذا النموذج على اختبار طبيعة العلاقة بين سعر السهم وكل من ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم من خلال تحديد انحدار سعر السهم على ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم (Barth et al., 2008; Dahmash & Qabajeh, 2012)، ويمكن توضيح نموذج السعر من خلال المعادلة التالية (Nayeri et al., 2012):

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 E_{it} + \beta_2 BV_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

P_{it} : سعر السهم للشركة (i) في الفترة (t)

β_0 : ثابت نموذج الإنحدار

β_1, β_2 : معاملى ميل نموذج الإنحدار

E_{it} : ربحية السهم للشركة (i) فى الفترة (t)

BV_{it} : القيمة الدفترية للسهم للشركة (i) فى الفترة (t)

ε_{it} : الخطأ المقدر للشركة (i) فى الفترة (t)

ويعتبر نموذج السعر أحد أهم التطورات البحثية فى الدراسات القائمة على أسواق رأس المال، كما يعتبر أحد المحاولات القليلة لتطوير نظرية المحاسبية (Kothari, 2001; Beaver, 2002)، حيث يعبر بشكل عادل عن قيمة الشركة من خلال توفير اطاراً موحداً متسقاً منطقياً تفتقر إليه الدراسات السابقة فى تقييم القيم المحاسبية (Bernard, 1995)، وقد أشارت دراسة (1999) Dechow et al. إلى أن هذا النموذج يقدم بديلاً مفيداً لوجهة النظر التقليدية من خلال ربط قيمة الشركة بشكل مباشر ببيانات القوائم المالية دون الاهتمام فقط بربحية السهم، وبالتالي فقد أصبح أحد المراجع الأساسية فى الدراسات المحاسبية القائمة على أسواق رأس المال (Giner & Iniguez, 2006; Barth & Clinch, 2009).

ويتميز هذا النموذج بأنه أكثر قدرة على التنبؤ بأسعار الأسهم مقارنة بالنماذج الأخرى التى تعتمد على خصم التوقعات قصيرة الأجل لتوزيعات الأرباح والتدفقات النقدية، وبالتالي يمثل منهجية تقييم ذات آثار نظرية وتطبيقية قوية لتقييم قيمة الشركة (Bernard, 1995; Dechow et al., 1999; Beaver, 2002).

نموذج الميزانية

يعبر هذا النموذج عن القيمة السوقية لحقوق الملكية كدالة انحدار لقيمة أصول والتزامات الشركة حيث تشير قيمة الأصول والالتزامات إلى القيمة الحالية لتوزيعات أرباح الأسهم المتوقعة أو التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول والالتزامات الأساسية (Barth, 2000; Holthausen & Watts, 2001)، ويمكن توضيح نموذج الميزانية من خلال المعادلة التالية (Jaafar, 2011):

$$MVE_{it} = \beta_0 + \beta_1 MVA_{it} + \beta_2 MVL_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

MVE_{it} : القيمة السوقية لحقوق الملكية للشركة (i) فى الفترة (t)

β_0 : ثابت نموذج الإنحدار

$\beta_1: \beta_2$: معاملى ميل نموذج الإنحدار

MVA_{it} : القيمة السوقية لأصول الشركة (i) فى الفترة (t)

MVL_{it} : القيمة السوقية للالتزامات الشركة (i) فى الفترة (t)

ε_{it} : الخطأ المقدر للشركة (i) فى الفترة (t)

وتعتمد الدراسات السابقة المرتبطة بملائمة قيمة المعلومات المحاسبية على استخدام القيم الدفترية للأصول والالتزامات كبديل للقيم السوقية للأصول والالتزامات، إلا أن تلك الأصول والالتزامات المحاسبية لا تعكس بشكل كامل القيم الحقيقية لجميع الأصول والالتزامات (Barth & Landsman, 1995; Kothari, 2001)، مما يتطلب ضرورة وجود دراسة متأنية لمكونات الأصول والالتزامات التى قد يتم استبعادها من النموذج والمتغيرات الإضافية التى يجب إضافتها لضمان دقة النتائج التى يتم الحصول عليها من النموذج (Barth, 2000)، وقد أشارت دراسة Kothari (2001) إلى أن نموذج الميزانية عادة ما يتم إضافة الأرباح كمتغير اضافى مما يجعله مطابقاً لنموذج خصم توزيعات الأرباح.

يتضح مما سبق وجود أربعة نماذج أساسية لتقييم مدى ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، وقد أشارت دراسة (Chen et al., 2001) إلى نموذج السعر يودى إلى زيادة نطاق الدراسات حول ملائمة المعلومات المحاسبية حيث يأخذ فى اعتباره القيمة السوقية للسهم وارتباطها بربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم، فى حين يركز نموذج العائد على ربحية السهم فقط، كما خلصت العديد من الدراسات السابقة (Dahmash & Qabajeh, 2012; Bilgic & Ibis, 2013; Khanna, 2014) إلى أن نموذج السعر ونموذج العائد أكثر دقة وتم استخدامهما على نطاق واسع فى الدراسات السابقة حيث حققا نجاحاً كبيراً فى تقييم ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، وبالتالي سوف تعتمد الدراسة الحالية على كل من نموذج السعر ونموذج العائد فى تقييم مدى ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية حيث أنهما أكثر دقة وأكثر استخداماً فى الدراسات المحاسبية المرتبطة بملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

٢- مفهوم، أنواع، ودوافع ممارسات التجنب الضريبي

باستقراء العديد من الدراسات السابقة (Hanlon & Heitzman, 2010; Kovermann & Velte, 2019; Wang et al., 2020) حول مفهوم التجنب الضريبي يتضح عدم وجود اتفاق فيما بينها حول مفهوم التجنب الضريبي والمفاهيم الأخرى ذات الصلة والتى تتمثل فى التخطيط الضريبي

والتهرب الضريبي، حيث وصفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) Organisation for Economic Co-operation and Development التجنب الضريبي بأنه مصطلح يصعب تعريفه ولكنه يستخدم عموماً لوصف ترتيب شئون دافعي الضرائب بغرض تخفيض التزامهم الضريبي، وعلى الرغم من أن هذا الترتيب يمكن أن يكون قانونياً تماماً إلا أنه يتعارض عادة مع القصد من القانون الذي يهدف إلى اتباعه (OECD, 2021).

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة مفهوم التجنب الضريبي حيث عرفه (Knuutinen, 2013) بأنه استخدام قانوني ومشروع للنظام الضريبي من جانب دافعي الضريبة بغرض تخفيض مقدار الضريبة بشكل قانوني لتحقيق مزايا ضريبية، وعلى الرغم من أن هذا السلوك قانوني ومشروع إلا أنه يتعارض مع الهدف من القانون الضريبي، كما عرفه (Chen et al., 2014) بأنه جزء من استراتيجية عمل الشركة بغرض تخفيض مبلغ الضريبة المدفوعة، بينما عرفه (Edwards et al., 2016) بأنه كافة الإجراءات التي يتخذها دافعي الضرائب لتخفيض الالتزامات الضريبية من خلال اتباع الاستراتيجيات الضريبية التي تتفق مع القانون الضريبي إلا أنها قد تتعارض مع روح القانون والقصد من التشريع الضريبي، وذلك من خلال استغلال الثغرات في القانون الضريبي بغرض تحقيق وفورات ضريبية، في حين عرفه (Ha & Quyen, 2017) بأنه استخدام كافة الإجراءات القانونية لتخفيض مبلغ ضريبة الدخل المستحقة، وأشار (محمود، ٢٠١٧) إلى أنه تخفيض الدخل الضريبي بطرق قانونية من خلال استغلال عدم التأكد في القانون الضريبي مما يؤدي إلى ميل الشركة لاتباع الإجراءات التي يترتب عليها تخفيض المدفوعات الضريبية، كما عرفه (محمد، ويغدادى، ٢٠١٩) بأنه مجموعة من الإجراءات المستخدمة من جانب إدارة الشركة لتخفيض العبء الضريبي المستحق مع عدم مخالفة نصوص القانون الشكلية، ولكنها قد تتعارض مع روح القانون والقصد من التشريع الضريبي من أجل تحقيق وفورات نقدية تستخدم في أنشطة المنشأة المتنوعة.

وقد فرقت العديد من الدراسات (Lietz, 2013; عيسى، ٢٠١٥; محمد، ويغدادى، ٢٠١٩) بين التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي حيث يعتبر التخطيط الضريبي المرحلة التي تسبق التجنب أو التهرب الضريبي ويمثل البداية الطبيعية التي ينشأ منها المواقف الضريبية المختلفة، حيث يعتمد التخطيط الضريبي على إجراءات تمثل استراتيجيات طويلة الأجل بغرض التحكم في المدفوعات الضريبية وتوزيعها على فترات زمنية بشكل متوازن، وتكون نتيجة تلك الإجراءات

تجنب ضريبي مقبول أو تجنب ضريبي تعسفي أو تهرب ضريبي، وبالتالي يعتبر التجنب الضريبي أحد استراتيجيات التخطيط الضريبي المستخدمة في الأجل القصير بغرض تخفيض المدفوعات الضريبية المستحقة.

كما فرقت العديد من الدراسات (Knuutinen, 2013; Lietz, 2013; Payne & Raiborn, 2018) بين التجنب الضريبي والتهرب الضريبي حيث يتشابهان في الهدف والذي يتمثل في تخفيض المدفوعات الضريبية المستحقة ولكنهما يختلفان في الوسيلة، حيث يعتمد التجنب الضريبي المقبول على ممارسات قانونية وأخلاقية لتخفيض المدفوعات الضريبية من خلال الاستفادة من المزايا الضريبية مثل الاستثمار في مجالات معفاة أو منخفضة الضريبة والإهلاك المعجل مع الإفصاح عن كافة المعاملات التي يترتب عليها التزامات ضريبية، بينما يعتمد التجنب الضريبي التعسفي على ممارسات قانونية وغير أخلاقية لتخفيض المدفوعات الضريبية من خلال استغلال الثغرات القانونية والتفسيرات غير الواضحة في القانون الضريبي مثل ممارسات إدارة الأرباح لتخفيض الدخل واستخدام التسعير التحويلي لتحويل الدخل بين الفروع في الدول المختلفة، في حين يعتمد التهرب الضريبي على ممارسات غير قانونية وغير أخلاقية لتخفيض المدفوعات الضريبية المستحقة أو عدم الدفع نهائياً من خلال ارتكاب افعالاً احتيالية تخالف القانون الضريبي مثل التزوير وتعمد إخفاء الحقائق أو تقديم بيانات غير صحيحة لا تعكس حقيقة المعاملات مع عدم الإفصاح عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات ضريبية.

ويتضمن التجنب الضريبي اختيار الشركات بين العديد من الممارسات التي تؤدي إلى تخفيض المدفوعات الضريبية المستحقة دون مخالفة القانون الضريبي، وتتمثل أهم تلك الممارسات في الملاذات الضريبية، التسعير التحويلي، هيكل التمويل، وترحيل الدخل، حيث تشير الملاذات الضريبية إلى نقل الأرباح إلى الدول التي تتميز بانخفاض معدلات الضريبة أو تخضع لمعاملة ضريبية خاصة أو غير خاضعة للضريبة أو يوجد بها قصور في عملية تبادل المعلومات ويطلق عليها الأنظمة الضريبية التفضيلية (Waluyo, 2017; محمد، وبغدادى، ٢٠١٩)، وتتم تلك الممارسة من خلال قيام الشركات وخاصة متعددة الجنسيات باستغلال الثغرات في القانون الضريبي واختلاف القواعد بين الأنظمة الضريبية للدول في نقل الأرباح إلى الدول ذات معدلات الضريبة منخفضة أو تتمتع بإعفاءات ضريبية أو غير خاضعة للضريبة مما يؤدي إلى انخفاض إجمالي المدفوعات الضريبية، وتعتبر تلك الممارسات قانونية نظراً لعدم معالجة تحركات رأس

المال في القانون الضريبي إلا أنها تعتبر ممارسات غير أخلاقية (محمود، ٢٠١٧، موسى، ٢٠٢٠).

في حين يشير التسعير التحويلي إلى قيام الشركات بتسعير المعاملات التي يتم تحويلها بين فروعها باستخدام أسعار تحويل غير صحيحة لا تتوافق مع الأسعار السوقية لتسعير المعاملات التي يتم تحويلها إلى فروعها المختلفة أو بين فروعها المختلفة في دول أخرى تختلف في الأنظمة الضريبية، وبالتالي يتم تحويل الأرباح من الدول ذات معدلات الضريبة المرتفعة إلى الدول منخفضة المعدلات الضريبية (Klassen et al., 2017; موسى، ٢٠٢٠)، ويتم استخدام تلك الممارسة في حقوق الملكية الفكرية، والأصول غير الملموسة نظراً لصعوبة تحديد السعر الحقيقي لها (محمد، وبغدادى، ٢٠١٩).

بينما يشير هيكل التمويل إلى قيام الشركات بممارسات التجنب الضريبي من خلال زيادة التمويل بالديون مقارنة بالتمويل بالملكية في الدول ذات معدلات الضريبة المرتفعة مما يؤدي إلى زيادة قدرتها على تخفيض الدخل الخاضع للضريبة نظراً لارتفاع مصروفات التمويل وما يستتبعه من انخفاض مبلغ ضريبة الدخل المستحقة، وبالتالي يتم تحويل الأرباح من الدول ذات معدلات الضريبة المرتفعة إلى الدول منخفضة المعدلات الضريبية (Abdulraheem, 2018; يوسف، ٢٠١٩).

كما قد تقوم الشركات بممارسات التجنب الضريبي من خلال ترحيل الدخل من الفترات المالية ذات معدلات الضريبة المرتفعة إلى الفترات المالية ذات معدلات الضريبة المنخفضة، فإذا كان دخل الشركة يخضع للشريحة الضريبية الأولى والاعتراف بمزيد من الدخل سيترتب عليه دخول الشركة في شرائح ضريبية أعلى، فإنها قد تلجأ إلى تأجيل الاعتراف بهذا الدخل لفترة أو فترات مالية تالية ليخضع لشرائح ضريبية أقل مما يؤدي إلى انخفاض اجمالي المدفوعات الضريبية عن الدخل (Jansky & Prats, 2015).

وتهدف الشركات من ممارسة أنشطة التجنب الضريبي إلى تحقيق العديد من الدوافع المختلفة والتي يتمثل أهمها في تحقيق وفورات نقدية ناتجة عن انخفاض المدفوعات الضريبية المستحقة مما يؤدي إلى زيادة صافي التدفقات النقدية وتوفير المزيد من الموارد المالية اللازمة للمشروعات الاستثمارية وما يستتبعه من زيادة الأرباح وتدعيم ثروة الملاك في صورة تعظيم قيمة الشركة أو إجراء توزيعات نقدية (Armstrong et al., 2012; Annuar et al., 2014; Dhawan et al., 2020)، زيادة الأرباح بعد الضرائب وانخفاض الالتزام الضريبي مما يؤدي إلى توفير سيولة نقدية

لمزاولة أعمال الشركة في الأجل القصير، زيادة القدرة على سداد الالتزامات الطارئة وانخفاض مخاطر عدم القدرة على السداد، وتحسين المركز المالي أمام مصادر التمويل المتعددة وما يستتبعه من انخفاض تكلفة الديون ومخاطر الإفلاس (Annuar et al., 2014; McClure et al., 2018)، تعظيم المنافع الشخصية لإدارة الشركة في صورة زيادة المكافآت والحصول على الأمان الوظيفي وزيادة ثقة المساهمين من خلال الإدارة الفعالة لتخفيض مبلغ ضريبة الدخل المستحقة (Rego & Wilson, 2012; Annuar et al., 2014)، فضلاً عن تأجيل استحقاق الضريبة من خلال تعجيل خصم التكاليف المستحقة، وسداد الضريبة على الدخل التي تم الإفصاح عنها في الدولة بدلاً من الدخل المحقق في دول أخرى (Armstrong et al., 2012; Khan et al., 2014). إلا أنه قد يترتب على ممارسات التجنب الضريبي العديد من العواقب السلبية والتي يتمثل أهمها في زيادة التكاليف الناتجة عن اكتشاف ممارسات التجنب الضريبي من خلال فرض عقوبات وغرامات مالية على الشركة وارتفاع مخاطر اهتزاز سمعة الشركة أمام المجتمع واحتمال استغلال المنافسين لذلك في الحصول على نسبة من الحصة السوقية للشركة مما يؤدي إلى التأثير السلبي على مصالح المساهمين (Kim et al., 2011; Rego & Wilson, 2012; Annuar et al., 2014)، ارتفاع أتعاب الخبراء والاستشارات القانونية التي تدفعها الشركة لاستغلال الثغرات القانونية وممارسات التجنب الضريبي بشكل قانوني ومشروع (Annuar et al., 2014; Payne & Raiborn, 2018; Hutchens et al., 2020)، ارتفاع مخاطر انهيار أسعار الأسهم والتأثير السلبي على عوائدها (Kim et al., 2011; Guenther et al., 2017)، ارتفاع تكلفة الديون وتخفيض الائتمان وارتفاع مخاطر إفلاس الشركات (Saavedra, 2019; Dhawan et al., 2020)، فضلاً عن ارتفاع العوائد السلبية غير الطبيعية في المستقبل نظراً لزيادة فرص الانتهازية الإدارية وعمليات التبرج الإداري وتعظيم المنافع الشخصية لإدارة الشركة ونقل الثروة من المساهمين لصالحهم (Rego & Wilson, 2012; McClure et al., 2018; Dhawan et al., 2020).

وعلى الرغم من أن التجنب الضريبي يعتمد على ممارسات قانونية ومشروعة إلا أنه يتعارض مع الأهداف الأساسية للقانون الضريبي، فضلاً عن العواقب السلبية الناتجة عن ممارسات التجنب الضريبي، وبالتالي فقد اهتم التشريع المصري بمكافحة ممارسات التجنب الضريبي من خلال وضع عدد من المواد في القانون الضريبي للحد من ممارسات التجنب الضريبي، حيث استحدث القانون الضريبي المصري المادة رقم (٩٢) مكرر بالقانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤م تعديلاً لبعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥م والتي

تضمنت بأنه لا يعدد بالأثر الضريبي لأية معاملة يكون الغرض الرئيسي من اتمامها أو أحد الأغراض الرئيسية هو التجنب الضريبي سواء بالتخلص منها أو تأجيلها عند تحديد الربط الضريبي، وتكون العبرة بالجواهر الاقتصادي الحقيقي للمعاملة، كما تضمنت المادة رقم (٣٠) من قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥م نصاً يعطى الحق لمصلحة الضرائب بتحديد الربح الخاضع للضريبة على أساس السعر المحايد للمعاملات مع الشركات المرتبطة في حالة وضع شروط للمعاملات التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التي تتم بين الشركات المرتبطة بغرض تخفيض وعاء الضريبة أو نقل عبئها إلى شخص معفى أو غير خاضع لها.

وقد تضمنت المادة رقم (٣٩) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥م بتحديد السعر المحايد وفقاً لطريقة السعر الحر المقارن، طريقة التكلفة الإجمالية مضافاً إليها هامش الربح، وطريقة سعر إعادة البيع، كما أضافت المادة رقم (٤٠) من اللائحة التنفيذية للقانون بأولوية طريقة السعر الحر المقارن في تحديد السعر المحايد، وفي حالة عدم توافر البيانات اللازمة لتطبيقها يمكن تطبيق إحدى الطريقتين الأخريين، أما في حالة عدم إمكانية تطبيق الطرق الثلاث السابقة يجوز تطبيق أى طريقة واردة بنموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو أى طريقة ملائمة للممول، وفي جميع الأحوال يجوز الاتفاق بين مصلحة الضرائب والممول على طريقة تحديد السعر المحايد للمعاملات مع الشركات المرتبطة، فضلاً عن إصدار التعليمات الإرشادية المصرية لتسعير المعاملات في عام ٢٠١٠م والذي تم تحديثه في عام ٢٠١٨م والذي تضمن الدليل التطبيقي لقواعد تسعير المعاملات وفقاً لأحكام المادة رقم (٣٠) من قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥م، والمواد (٣٨، ٣٩، ٤٠) المعدلة من لائحته التنفيذية.

٣- مفهوم وقياس مراحل دورة حياة الشركة

تعتبر نظرية دورة حياة الشركة امتداداً لمفهوم دورة حياة المنتج فعلى غرار المنتج الفردي الذي ينتقل عبر سلسلة من المراحل المتميزة في دورة حياته يمكن وصف الشركة من حيث مراحل دورة الحياة التي تعتمد على الاستراتيجيات، الهياكل، المشاكل، والعمليات التي تواجهها خلال فترة معينة من حياتها (Jaafar, 2011)، ويمكن تعريف دورة حياة الشركة بأنها سلسلة من المراحل المتميزة والقابلة للتحديد التي تنتقل خلالها الشركة منذ نشأتها وحتى نهايتها والتي تنتج عن التغيرات في العوامل الداخلية مثل اختيار الاستراتيجيات، الموارد المالية، والقدرة الإدارية،

بالإضافة إلى العوامل الخارجية مثل البيئة التنافسية، وعوامل الاقتصاد الكلى والتي ينشأ الكثير منها عن القرارات الاستراتيجية التي تتخذها الشركة (Dickinson, 2011; Hamers, 2017)

تتميز كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المراحل الأخرى من حيث البيئة، استراتيجيات التسويق والإنتاج، هيكل رأس المال، مستوى المخاطر، أساليب اتخاذ القرارات، والتدفقات النقدية (Mangoting & Onggara, 2018; Irawan & Afif, 2020)، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول عدد مراحل دورة الحياة نظراً لاختلاف إجراءات ومتغيرات التصنيف بشكل كبير، فضلاً عن اختلاف النماذج المقترحة من حيث عدد مراحل دورة الحياة، إلا أن معظم النماذج اتفقت على وجود ثلاث مراحل رئيسية هي النمو، النضج، والإنحدار، فضلاً عن مرحلتين فاصلتين هما التقديم، والتدهور التي تم استخدامهما بشكل أساسي في العديد من الدراسات المحاسبية (Drobetz et al., 2015; Güleç & Karacaer, 2018)، وقد قام Dickinson (2011) بتصنيف مراحل دورة حياة الشركة من حيث الاختلاف في الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية بغرض تحديد الاختلافات في أداء الشركة، توافر الموارد، التدفقات النقدية، معدلات النمو، المخاطر، ومنهجية تخصيص الموارد، ويمكن توضيح أهم الخصائص التي تتميز بها مراحل دورة حياة الشركة من خلال تصنيف دورة الحياة إلى خمس مراحل كمايلي:

مرحلة التقديم

تعتبر هذه المرحلة عن دخول الشركة إلى السوق لأول مرة حيث تواجه ارتفاع حالة عدم التأكد والمخاطرة، وتتميز هذه المرحلة بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المراحل والتي تتمثل في انخفاض الطلب على المنتجات، انخفاض هامش ربح المنتجات، عدم القدرة على استغلال وفورات الحجم، ارتفاع حالة عدم التأكد بالتكاليف والإيرادات المتوقعة مما يؤدي إلى تحقيق تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التشغيلية وبالتالي انخفاض توزيعات الأرباح حيث عادة ما تكون نسبة توزيعات الأرباح صفراً أو بحد أقصى ١٠%، فضلاً عن قيام الشركة بزيادة مستويات الإنفاق الاستثمارى والتدفقات الرأسمالية لاستغلال فرص النمو المتاحة مما يؤدي إلى تحقيق تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة الاستثمارية، كما أن الشركة تعاني من عدم كفاية الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل أنشطتها التشغيلية والاستثمارية وبالتالي زيادة الاعتماد على

التمويل الخارجي مما ينتج عنه تدفقات نقدية موجبة من الأنشطة التمويلية (Mashayekhi et al., 2013; Dickinson et al., 2018; حسين، ٢٠٢٠).

كما أن ارتفاع مستويات الإنفاق الاستثماري، النفقات الرأسمالية، نمو المبيعات، ونفقات البحث والتطوير يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع مستوى الضرائب المؤجلة حيث أن زيادة الأرباح والتدفقات النقدية بعد الضرائب يساعد الشركة على منافسة الشركات الأخرى، بالإضافة إلى أن ارتفاع عدم التأكد حول التدفقات النقدية المستقبلية، هامش الربح، وانخفاض جودة المعلومات المحاسبية يؤدي إلى زيادة ميل الشركة إلى ممارسات التجنب الضريبي وانخفاض الضرائب المستحقة (Hasan et al., 2017).

مرحلة النمو

تتميز هذه المرحلة بالنمو التدريجي مع وجود منافسين في السوق وبالتالي تسعى الشركة إلى زيادة نمو المبيعات ومن ثم ارتفاع هامش ربح المنتجات بغرض الحفاظ على مستوى التكاليف أو زيادة حصتها السوقية من خلال ارتفاع كفاءة التشغيل وتحسين الأنشطة الاستثمارية مما يؤدي إلى تحقيق تدفقات نقدية موجبة من الأنشطة التشغيلية، وما يستتبعه من قيام الشركة بإجراء توزيعات الأرباح والتي عادة ما تتراوح بين ١٠% إلى ٥٠%، فضلاً عن استمرار قيام الشركة بزيادة مستويات الإنفاق الاستثماري لاستغلال فرص النمو المتاحة مما يؤدي إلى تحقيق تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة الاستثمارية، كما أن الشركة ما زالت في حاجة إلى مزيد من التمويل الخارجي لتمويل المستوى المرتفع من أنشطتها الاستثمارية مما ينتج عنه تدفقات نقدية موجبة من الأنشطة التمويلية (حسين، ٢٠٢٠; Mashayekhi et al., 2013; Dickinson, 2011; Dickinson et al., 2018).

كما تتميز هذه المرحلة بارتفاع قدرة الشركة على فهم أفضل للبيئة المتغيرة التي تعمل فيها، زيادة الوصول إلى الأسواق الدولية، قبول مستويات مرتفعة من المخاطر نظراً للتنوع في المنتجات الجديدة والقطاعات الجغرافية، فضلاً عن ارتفاع نسبة رأس المال العامل والأصول غير الملموسة وزيادة قدرتها على استخدام الأصول غير الملموسة لتحويل الدخل والمصروفات مما يؤدي إلى زيادة فرص ممارسات التجنب الضريبي، إلا أنه قد يتوافر لدى الشركة التأكد حول التدفقات النقدية وفرص الاستثمار مما يزيد من ثقة الشركة على زيادة الأرباح دون ممارسات التجنب الضريبي، فضلاً عن تكلفة السمعة التي يجب أخذها في الاعتبار عند التوسع في أسواق وخطوط

انتاج جديدة نظراً لتعرض الشركة للأطراف الخارجية بما في ذلك السلطات الضريبية مما يؤدي إلى انخفاض فرص ممارسات التجنب الضريبي (Hasan et al., 2017; Irawan & Afif, 2020).

مرحلة النضج

تتميز هذه المرحلة بزيادة حدة المنافسة، استقرار المبيعات واستدامة الأرباح وبالتالي تسعى الشركة إلى استمرار ارتفاع كفاءة التشغيل وتحسين الأنشطة الاستثمارية نظراً لوجود قاعدة كبيرة من العملاء وزيادة الطلب على منتجاتها مما يؤدي إلى ارتفاع التدفقات النقدية الموجبة من الأنشطة التشغيلية، وما يستتبعه من قيام الشركة بزيادة توزيعات الأرباح والتي عادة ما تتراوح بين ٥٠% إلى ١٠٠%، فضلاً عن انخفاض الفرص الاستثمارية المتوقعة نظراً لزيادة مستويات الإنفاق الاستثماري في مرحلة النمو مما يؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية السالبة من الأنشطة الاستثمارية، كما يكون لدى الشركة القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية وتمويل استثماراتها من مصادرها الداخلية نظراً لتوافر فائض نقدي مما يؤدي إلى تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التمويلية (حسين، ٢٠٢٠؛ إبراهيم، ٢٠١٩؛ Dickinson et al., 2018).

كما تتميز هذه المرحلة بحالة التأكد وانخفاض مخاطر الأرباح والتدفقات النقدية الحالية والمستقبلية نظراً لانخفاض نمو المبيعات، استدامة الأرباح، انخفاض تقلبات التدفقات النقدية، وزيادة اعتماد الشركة على مصادرها الداخلية، بالإضافة إلى تكاليف السمعة وزيادة رقابة هيكل الحوكمة مما يؤدي إلى انخفاض ميل الشركة لممارسات التجنب الضريبي (Hasan et al., 2017; Irawan & Afif, 2020).

مرحلة التذبذب

تواجه الشركة في هذه المرحلة انخفاض في كل من نمو مبيعاتها، حجم الطلب على منتجاتها، وحصتها السوقية مما يؤدي إلى انخفاض مستويات أسعار منتجاتها وما يستتبعه من تذبذب في التدفقات النقدية الموجبة من الأنشطة التشغيلية، فضلاً عن قيام الشركة بالتخلص من بعض أصولها الرأسمالية للوفاء بالتزاماتها المالية الحالية ودعم عملياتها مما يؤدي إلى عدم وضوح اتجاه تدفقاتها النقدية من الأنشطة الاستثمارية، بالإضافة إلى قيام الشركة بإجراء توزيعات الأرباح واعتمادها على مصادر التمويل الخارجي لسداد أي عجز في مواردها مما يؤدي إلى عدم وضوح اتجاه تدفقاتها النقدية من الأنشطة التمويلية (حسين، ٢٠٢٠؛ إبراهيم، ٢٠١٩؛ Dickinson, 2011; Dickinson et al., 2018).

كما تعاني الشركة في هذه المرحلة من زيادة حالة عدم التأكد وارتفاع مخاطر الأرباح والتدفقات النقدية الحالية والمستقبلية مما يؤدي إلى زيادة ميل الشركة إلى ممارسات التجنب الضريبي وتخفيض الضرائب المستحقة من خلال زيادة الضرائب المؤجلة، بيع الأصول، وإعادة الهيكلة، كما قد يؤدي انخفاض الرقابة واتباع استراتيجيات أكثر مخاطرة لزيادة التدفقات النقدية بعد خصم الضرائب إلى زيادة فرصة الشركة لممارسات التجنب الضريبي (Richardson et al., 2015; Hasan et al., 2017).

مرحلة التدهور

تواجه الشركة في هذه المرحلة انخفاض كبير في حجم الطلب على منتجاتها، وحصتها السوقية، فضلاً عن زيادة التكاليف الثابتة والتوقف عن انتاج بعض المنتجات مما يؤدي إلى انخفاض شديد في مستوى أسعار منتجاتها وما يستتبعه من تحقيق تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التشغيلية، فضلاً عن عدم وجود أي فرص استثمارية ملائمة وقيام الشركة بزيادة عمليات التخلص من بعض أصولها الرأسمالية للوفاء بالتزاماتها المالية الحالية ودعم عملياتها مما ينتج عنه تدفقات نقدية موجبة من الأنشطة الاستثمارية، وما يستتبعه من عدم وضوح اتجاه تدفقاتها النقدية من الأنشطة التمويلية (حسين، ٢٠٢٠؛ إبراهيم، ٢٠١٩؛ Dickinson, 2011; Oskouei & Zadeh, 2015; Dickinson et al., 2018)، كما تعاني الشركة في هذه المرحلة من صعوبات تمويلية نظراً لزيادة حالة عدم التأكد، ارتفاع تقلبات الأرباح والتدفقات النقدية الحالية والمستقبلية، وانخفاض مستوى السيولة مما يؤدي إلى زيادة ميل الشركة إلى ممارسات التجنب الضريبي واتخاذ إجراءات لزيادة مصادر التمويل الداخلية (Richardson et al., 2015; Hasan et al., 2017; Mangoting & Onggara, 2018).

ويعتبر قياس مراحل دورة حياة الشركة عملية صعبة ومعقدة نظراً لتداخل المنتجات، العمل في صناعات متنوعة، فضلاً عن تعدد خطوط الإنتاج، وبالتالي يمر كل منتج أو قطاع صناعي بمرحلة مختلفة من دورة الحياة داخل نفس الشركة مما يؤدي إلى صعوبة قياس مراحل دورة الحياة على المستوى الكلي للشركة بكل دقة (إبراهيم، ٢٠١٩؛ Hasan et al., 2015)، ونتيجة لذلك فقد اقترحت الدراسات المحاسبية العديد من المقاييس المختلفة لتصنيف مراحل دورة حياة الشركة والتي يتمثل أهمها في حجم وعمر الشركة (Khan & Watts, 2009; Faff et al., 2016)، نمو المبيعات، النفقات الرأسمالية، معدل توزيعات الأرباح (Anthony & Ramesh, 1992; Hribar

(DeAngelo et al., 2010; Drobetz et al., 2015) & Yehuda, 2015)، الأرباح المحتجزة (DeAngelo et al., 2010; Drobetz et al., 2015) لا تأخذ في الاعتبار انتقال الشركة إلى مراحلها المبكرة عند وصولها إلى مرحلة النضج وبالتالي فإنها لا تستطيع تغطية عمليات إعادة تجديد وهيكل الشركة (Drobetz et al., 2015)، كما اقترحت دراسة Dickinson (2011) مقياساً مختلفاً عن المقاييس التقليدية يعالج أوجه القصور والانتقادات الموجهة لتلك المقاييس ويأخذ في الحسبان إمكانية انتقال الشركة لأي مرحلة من مراحل دورة حياتها من خلال استخدام بيانات صافية التدفقات النقدية السنوية من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية، حيث أشارت الدراسة إلى أن إشارة التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة تمثل اختلافاً جوهرياً بين المراحل المتعددة لدورة الحياة التي قد تمر بها الشركة، كما أنها تمثل بشكل عادل ربحية الشركة، نموها، ومخاطرها.

ويتميز هذا المقياس بأنه يعكس كافة المعلومات المالية للشركة التي تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة بدلاً من الاعتماد على مقياس واحد لتصنيف مراحل دورة حياة الشركة، كما أنه يعكس الحالة الحقيقية لدورة حياة الشركة بشكل دوري (Shahzad et al., 2019)، كما خلصت نتائج العديد من الدراسات المحاسبية (Habib & Hasan, 2017; Dickinson et al., 2019; Yoo et al., 2018) إلى أنه أكثر دقة من المقاييس التقليدية في قياس المراحل المختلفة لدورة حياة الشركة، إلا أنه قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة نظراً لاستخدام إشارة التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة دون قيمتها ومن ثم إهمال الفروق بين قيم التدفقات النقدية من سنة لأخرى ومن شركة لأخرى، زيادة التقلبات التي قد تتعرض لها التدفقات النقدية خلال السنة الواحدة نتيجة للظروف المختلفة التي تتعرض لها الشركة كحالة الاقتصاد الكلي أو زيادة ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية أو إعادة تبويب عناصر قائمة التدفقات النقدية، فضلاً عن عدم قدرتها على تقييم أداء الشركة بسبب مشاكل التوقيت والمطابقة (Lee, 2012; Habib et al., 2019).

٤- طبيعة العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية

تناولت العديد من الدراسات طبيعة العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية إلا أنه لوحظ وجود اختلاف حول طبيعة تلك العلاقة، حيث قد تؤدي ممارسات التجنب الضريبي إلى تحقيق العديد من المنافع والتي تتمثل في تعظيم ثروة الملاك من

خلال تحقيق وفورات نقدية والتي تستغلها الشركة في تحقيق المزيد من الاستثمارات مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الشركة أو إجراء المزيد من التوزيعات النقدية (Annuar et al., 2014; Dhawan et al., 2020)، زيادة الأرباح بعد الضرائب وانخفاض الالتزام الضريبي (Annuar et al., 2018; McClure et al., 2014)، كما قد تكون إشارة إيجابية للمستثمرين وبالتالي انخفاض تكلفة رأس المال نظراً لزيادة التدفقات النقدية المستقبلية أو انخفاض التباين في التدفقات النقدية (Goh et al., 2016)، فضلاً عن التأثير على أسعار الأسهم من خلال الأخبار الجيدة الناتجة عن قوة المركز المالي للشركة وتحقيقها وفورات نقدية من ممارسات التجنب الضريبي (Martinez & Ramalho, 2014).

وفي هذا السياق فقد كشفت نتائج دراسة (Guenther et al. (2017) عن وجود تأثيراً سلبياً لممارسات التجنب الضريبي على تقلبات عوائد الأسهم بالتطبيق على عينة مكونة من (٣٢٠٢٣) مشاهدة للشركات الأمريكية خلال الفترة ١٩٨٧م - ٢٠١١م، وتوصلت نتائج دراسة (Oktaviani et al. (2019) إلى وجود تأثيراً إيجابياً لممارسات التجنب الضريبي على قيمة الشركة اعتماداً على عينة مكونة من (٢١٣) شركة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية باندونيسيا خلال الفترة ٢٠١٦م - ٢٠١٨م.

وعلى الجانب الآخر فقد تؤدي ممارسات التجنب الضريبي إلى العديد من العواقب السلبية والتي يتمثل أهمها في ارتفاع أتعاب الخبراء والاستشارات القانونية لممارسات التجنب الضريبي بصورة قانونية ومشروعة (Payne & Raiborn, 2018; Hutchens et al., 2020)، اهتزاز سمعة الشركة بين أصحاب المصالح المختلفة نتيجة لتعرضها للدعاوى القضائية، انخفاض الطلب على أسهمها واقتطاع جزء من حصتها السوقية مما يؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية، انخفاض أسعار الأسهم وقيمة الشركة، انخفاض استمرارية الأرباح، زيادة تقلبات عوائد الأسهم، وزيادة احتمال تعرض الشركة لمخاطر الإفلاس (Kim et al., 2011; McClure et al., 2018; Dhawan et al., 2020)، ارتفاع العوائد السلبية غير الطبيعية في المستقبل، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الديون وتخفيض الائتمان (McClure et al., 2018; Saavedra, 2019; Hutchens et al., 2020).

وفي هذا السياق فقد توصلت نتائج دراسة (Santa & Rezende (2016) إلى وجود تأثيراً سلبياً لممارسات التجنب الضريبي على قيمة الشركة بالتطبيق على عينة مكونة من (٣٢٣) شركة

برازيلية بإجمالي مشاهدات بلغت (١٧٠٤) مشاهدة خلال الفترة ٢٠٠٦م - ٢٠١٢م، في حين خلصت نتائج دراسة (Guo et al. (2019 إلى وجود تأثيراً إيجابياً لممارسات التجنب الضريبي على مخاطر إنهاء أسعار الأسهم بالتطبيق على عينة مكونة من (٤٣٧٧٣) مشاهدة للشركات الأمريكية خلال الفترة ٢٠٠٠م - ٢٠١٣م، كما توصلت نتائج دراسة يوسف (٢٠١٩) إلى وجود تأثيراً سلبياً لممارسات التجنب الضريبي على عوائد الأسهم بالتطبيق على عينة مكونة من (٥٥) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية المصري بإجمالي مشاهدات بلغت (٣٣٠) مشاهدة خلال الفترة ٢٠١٣م - ٢٠١٨م، كما أظهرت نتائج دراسة (Khuong et al. (2020 وجود تأثيراً سلبياً لممارسات التجنب الضريبي على قيمة الشركة بالتطبيق على عينة مكونة من (١٢٥) شركة بفيتنام بإجمالي مشاهدات بلغت (٨٧٥) مشاهدة خلال الفترة ٢٠١٠م - ٢٠١٦م، بينما كشفت نتائج دراسة (Hutchens et al. (2020 التي أجريت على عينة مكونة من (٤٧١٣٧) مشاهدة للشركات الأمريكية خلال الفترة ١٩٨٧م - ٢٠١٦م عن وجود تأثيراً إيجابياً لممارسات التجنب الضريبي على تقلبات عوائد الأسهم.

كما أشارت نتائج دراسة (Blaufus et al. (2019 التي أجريت على عينة مكونة من (١٧٦) شركة المانية خلال الفترة ٢٠٠٣م - ٢٠١٦م إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً لممارسات التجنب الضريبي على أسعار الأسهم، بينما كشفت نتائج دراسة على (٢٠٢٠) إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً لممارسات التجنب الضريبي على القيمة السوقية لحقوق الملكية بالتطبيق على عينة مكونة من (١٨٠) مشاهدة للشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات خلال الفترة ٢٠١٣م - ٢٠١٨م.

يتضح مما سبق وجود اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية نظراً لعدم وضوح المنافع والعواقب السلبية المرتبطة بممارسات التجنب الضريبي، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف البيئة التطبيقية، طبيعة الصناعة، الفترة الزمنية، ومؤشرات سوق الأوراق المالية لتلك الدراسات، مما يتطلب ضرورة تحديد مدى تأثير ممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية والتي قد تختلف عن البيئة الأجنبية.

٥- طبيعة العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات

المحاسبية في ضوء مراحل دورة حياة الشركة

تمثل مراحل دورة الحياة أحد الخصائص الهامة التي تمر بها الشركات والتي قد تؤثر على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية (Habib, 2010; Hasan & Cheung, 2018)، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف خصائص الشركات خلال مراحل دورة حياتها نتيجة لاختلاف البيئة، الفرص والتحديات، استراتيجيات التسويق والإنتاج، مستوى المخاطر، فضلاً عن التدفقات النقدية التي تتميز بها كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة (Jaafar, 2011; Mangoting & Onggara, 2018)، وبالتالي تختلف ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية خلال مراحل دورة حياة الشركة على الرغم من التزام الشركات بالامتثال لمتطلبات المعايير المحاسبية في كل مراحل دورة حياتها (Habib & Hasan, 2019).

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة طبيعة العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية إلا أنها اختلفت فيما بينها حول طبيعة هذه العلاقة، حيث خلصت نتائج دراسة (Habib (2010) التي أجريت على عينة مكونة من (٨٣٣٠) مشاهدة للشركات الأسترالية خلال الفترة ١٩٩٢م - ٢٠٠٥م إلى ارتفاع ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية المرتبطة بنمو الإيرادات في مرحلة النمو فقط، بينما لوحظ ارتفاع ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية المرتبطة بنمو الأرباح في مراحل التقديم، النمو، والنضج، كما توصلت نتائج دراسة (Jaafar (2011 إلى اختلاف ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية المرتبطة بالأصول غير الملموسة في مرحلتى النمو والتدهور حيث لوحظ عدم وجود تأثيراً معنوياً لمرحلة النمو على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، في حين لوحظ وجود تأثيراً سلبياً لمرحلة التدهور على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية من خلال دراسة تطبيقية على عينة مكونة من (٣١٩) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية الأسترالية بإجمالي مشاهدات بلغت (٢١٢٥) مشاهدة خلال الفترة ٢٠٠٣م - ٢٠٠٨م، وأظهرت نتائج دراسة (Saleh et al. (2013 ارتفاع ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية المرتبطة بالتدفقات النقدية التشغيلية مقارنة بالاستحقاقات في مرحلة النمو، بينما لوحظ انخفاض ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية المرتبطة بالتدفقات النقدية التشغيلية والاستحقاقات في مرحلتى النضج والتدهور بالتطبيق على عينة مكونة من (٤٠) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بطهران خلال الفترة ٢٠٠٦م - ٢٠١١م، بينما أشارت نتائج دراسة

Mashayekhi et al. (2013) التي أجريت على عينة مكونة من (١٠١) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بطهران خلال الفترة ٢٠٠٥م - ٢٠١١م إلى عدم وجود اختلاف خلال مراحل دورة حياة الشركة حول العلاقة بين ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية وكل من ربحية السهم والتغير في ربحية السهم.

أما الدراسة التي قام بها (Oskouei & Zadeh (2015) فقد كشفت عن وجود تأثيراً إيجابياً لأدنى نسبة من القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية على عوائد الأسهم المستقبلية في مرحلة النضج، فضلاً عن وجود تأثيراً سلبياً لأعلى نسبة من القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية على عوائد الأسهم المستقبلية في تلك المرحلة من خلال دراسة تطبيقية على عينة مكونة من (١١٤) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بطهران بإجمالي مشاهدات بلغت (١١٢٣) مشاهدة خلال الفترة ٢٠٠٢م - ٢٠١١م، كما أشارت نتائج دراسة (Lin (2016 إلى ارتباط ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بدورة حياة الشركة حيث ترتفع ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية المرتبطة بالأرباح في مرحلة النضج، بالإضافة إلى زيادة الحصول على عوائد مستقبلية خلال مراحل النمو، والنضج، والتدهور بالتطبيق على عينة مكونة من (١٢٧٠٣) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بتايوان خلال الفترة ١٩٩١م - ٢٠١٢م، في حين خلصت نتائج دراسة (Anderson et al. (2017 إلى اختلاف ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية خلال مراحل دورة حياة الشركة حيث لوحظ ارتفاع ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية المرتبطة بالالتزامات الاستثمارية في مرحلة التقديم، بينما لوحظ ارتفاع ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية المرتبطة بالأداء التشغيلي في مرحلة النضج، اعتماداً على عينة مكونة من (٨١٦١٣) مشاهدة للشركات الأمريكية خلال الفترة ١٩٨٩م - ٢٠١٤م، وتوصلت نتائج دراسة (Dickinson et al. (2018 التي أجريت على عينة مكونة من (٣١١٠٣) مشاهدة للشركات الأمريكية خلال الفترة ١٩٨٧م - ٢٠١٦م إلى وجود تأثيراً معنوياً لمراحل دورة حياة الشركة على عوائد وأسعار الأسهم، حيث يعتمد المستثمرون بشكل أكبر على توقعات المحللين الماليين حول عوائد وأسعار الأسهم في مرحلتى النمو والنضج، في حين لوحظ ارتفاع ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في مرحلتى التقديم والتدهور.

كما تساعد مراحل دورة حياة الشركة في تفسير أسباب ممارسات التجنب الضريبي واختلاف سلوك الإدارة لتلك الممارسات نظراً لاختلاف خصائص الشركات خلال مراحل دورة حياة الشركة

(Drake, 2012; Irawan & Afif, 2020)، ونتيجة لذلك فقد تناولت العديد من الدراسات السابقة طبيعة العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة وممارسات التجنب الضريبي إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين نتائج تلك الدراسات حول طبيعة هذه العلاقة حيث كشفت نتائج دراسة Kubick (2011) عن وجود تأثيراً إيجابياً لمراحل دورة حياة الشركة على الفروق الضريبية الدفترية، والفروق الضريبية الدائمة، فضلاً عن وجود تأثيراً سلبياً لمراحل دورة حياة الشركة على معدل الضريبة الفعلية، ومعدل الضريبة النقدي بالتطبيق على عينة مكونة من (٣٦١٦٢) مشاهدة للشركات الأمريكية خلال الفترة ١٩٩٣م - ٢٠٠٨م، بينما خلصت نتائج دراسة Hasan et al. (2017) إلى وجود تأثيراً إيجابياً لمرحلتى التقديم والتدهور على ممارسات التجنب الضريبي، في حين لوحظ وجود تأثيراً سلبياً لمرحلتى النمو والنضج على ممارسات التجنب الضريبي بالتطبيق على عينة مكونة من (٢٩٩٥٦٥) مشاهدة للشركات الأمريكية خلال الفترة ١٩٨٧م - ٢٠١٣م، كما توصلت نتائج دراسة (Mangoting & Onggara, 2018) التى أجريت على عينة مكونة من (٥٦) شركة صناعية مقيدة فى سوق الأوراق المالية باندونيسيا بإجمالي مشاهدات بلغت (٤٤٨) مشاهدة خلال الفترة ٢٠٠٩م - ٢٠١٦م إلى وجود تأثيراً إيجابياً لمرحلتى التقديم والتدهور على ممارسات التجنب الضريبي، بينما لوحظ وجود تأثيراً سلبياً لمرحلتى النمو والنضج على ممارسات التجنب الضريبي.

أما الدراسة التى قام بها Abbas et al. (2018) فقد أشارت إلى زيادة ميل الشركات لممارسات التجنب الضريبي فى مرحلتى التقديم والتدهور، فضلاً عن انخفاض ميل الشركات لممارسات التجنب الضريبي فى مرحلتى النمو والنضج من خلال دراسة تطبيقية أجريت على عينة مكونة من (١٠٠) شركة من شركات القطاع غير المالى المقيدة فى سوق الأوراق المالية بباكستان خلال الفترة ٢٠٠٨م - ٢٠١٥م، فى حين أظهرت نتائج دراسة (Irawan & Afif, 2020) عن عدم وجود تأثيراً معنوياً لمراحل دورة حياة الشركة على ممارسات التجنب الضريبي اعتماداً على عينة مكونة من (١١١) شركة مقيدة فى سوق الأوراق المالية باندونيسيا بإجمالي مشاهدات بلغت (٥٥٥) مشاهدة خلال الفترة ٢٠١٢م - ٢٠١٦م.

يتضح مما سبق وجود إختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، فضلاً عن وجود إختلاف حول طبيعة العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة وممارسات التجنب الضريبي، مما يتطلب ضرورة دراسة

وتحليل مدى تأثير مراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في البيئة المصرية والتي قد تختلف عن البيئة الأجنبية.

٦- العوامل المحددة لطبيعة العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية

هناك العديد من العوامل المؤثرة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية والتي يجب أخذها في الحسبان عند التحقق من طبيعة العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، وفحص مدى تأثير مراحل دورة حياة الشركة كمتغير مُعدّل على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، وتتمثل تلك العوامل في التالي:

١/٦ حجم الشركة

يمثل حجم الشركة أحد العوامل المحددة لملائمة قيمة المعلومات المحاسبية إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين حجم الشركة وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية حيث أشارت بعض الدراسات إلى ارتفاع ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في الشركات كبيرة الحجم نظراً لأنها أقل احتمالاً لتحقيق خسائر نتيجة لتنوع أنشطتها واستثماراتها مما يجعلها قادرة على تجنب الخسائر وارتفاع استمرارية الأرباح وانخفاض درجة المخاطر (Hayn, 1995; Wang & Xu, 2004)، ارتفاع مستوى الإفصاح المحاسبى وتوافر المزيد من المعلومات قبل الإعلان عن الأرباح (الحناوى، ٢٠١٩؛ Habib, 2010; Brimble & Hodgson, 2004)، فضلاً عن ارتفاع مستوى التزامها بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (طلخان، ٢٠١٧).

وفي هذا السياق فقد خلصت نتائج دراسة (Ta (2014 إلى وجود علاقة طردية بين حجم الشركة وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية اعتماداً على عينة مكونة من (١٢٤٥) مشاهدة للشركات الأمريكية خلال الفترة ٢٠٠٦م - ٢٠١٣م، وأشارت نتائج دراسة إبراهيم (٢٠١٨) التي أجريت على عينة مكونة من (٨٦) شركة من الشركات المساهمة المسجلة بمؤشر البورصة المصرية EGX-100 خلال الفترة ٢٠٠٨م - ٢٠١٧م إلى وجود علاقة طردية بين حجم الشركة وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، كما توصلت نتائج دراسة رجب (٢٠١٨) التي أجريت على عينة مكونة من (٣٤٧) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرى خلال الفترة ٢٠١٤م - ٢٠١٦م إلى وجود تأثيراً ايجابياً لحجم الشركة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

بينما أشارت بعض الدراسات الأخرى إلى انخفاض ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في الشركات كبيرة الحجم نظراً لأنها أكثر احتمالاً للاستثمار في أصول أقل تداولاً مما يؤدي إلى عدم دقة تقدير القيمة العادلة لتلك الأصول (Petroni & Wahlen, 1995)، فضلاً عن انخفاض عوائد أسهمها نتيجة لانخفاض التقلبات في أسعار الأسهم، بينما تتميز الشركات صغيرة الحجم بارتفاع عوائد أسهمها والذي يمثل أحد أساليب جذب استثماراتها (Ball et al., 2016; Lee et al., 2017).

وفي هذا السياق فقد خلصت نتائج دراسة (Nayeri et al. (2012) التي أجريت على عينة مكونة من (١٠٦) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بطهران خلال الفترة ٢٠٠١م-٢٠٠٧م إلى وجود تأثيراً سلبياً لحجم الشركة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، وأظهرت نتائج دراسة (Ball et al. (2016) عن وجود تأثيراً سلبياً لحجم الشركة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بالتطبيق على الشركات الأمريكية المتداولة ببورصة NYSE, Amex and Nasdaq خلال الفترة ١٩٦٣م-٢٠١٤م، أما الدراسة التي قام بها (Lee et al. (2017) فقد كشفت عن وجود تأثيراً سلبياً لحجم الشركة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية من خلال دراسة تطبيقية أجريت على عينة مكونة من (٨٣٧١) مشاهدة للشركات الأمريكية خلال الفترة ٢٠٠٤م-٢٠١٢م.

٢/٦ الرافعة المالية

تعبر الرافعة المالية عن نسبة الديون المستخدمة لتمويل الاستثمارات وتستخدم كمؤشر لتقييم مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية في تاريخ الاستحقاق، وتحديد الموارد المالية اللازمة لتكوين هيكل رأس المال بغرض زيادة الأرباح وتعظيم ثروة المساهمين (Alkhatib & Marji, 2012; Veronica, 2015)، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين الرافعة المالية وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن ارتفاع نسبة الرافعة المالية قد يؤدي إلى ارتفاع ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية نظراً لأن ارتفاع نسبة الديون يؤدي إلى زيادة رقابة الدائنين لتحسين مستوى الإفصاح المحاسبى وزيادة فعالية تطبيق المعايير المحاسبية (Ali et al., 2004 Alsaed, 2006)، كما أن ارتفاع نسبة الديون قد يؤدي إلى زيادة ميل الشركات إلى اختيار السياسات المحاسبية التي تساعد على زيادة

الأرباح في الفترات الحالية على حساب الفترات المستقبلية وما يستتبعه من ارتفاع قيمة الشركة (Watts & Zimmerman, 1990).

وفي هذا السياق فقد كشفت نتائج دراسة (Chebaane & Othman, 2014) عن وجود تأثيراً إيجابياً للرافعة المالية على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية اعتماداً على عينة مكونة من (٩٦٥٦) مشاهدة للشركات المدرجة في سبع دول هي الإمارات، البحرين، الأردن، الكويت، قطر، تركيا، وجنوب إفريقيا خلال الفترة ١٩٩٨م - ٢٠١٢م، كما خلصت نتائج دراسة الحناوي (٢٠١٩) التي أجريت على عينة مكونة من (٥٠) شركة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة ٢٠١٢م - ٢٠١٧م إلى وجود تأثيراً إيجابياً للرافعة المالية على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

بينما أشارت بعض الدراسات الأخرى إلى أن ارتفاع نسبة الرافعة المالية قد يؤدي إلى انخفاض ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية حيث أن ارتفاع نسبة الديون يؤدي إلى عدم قدرة الشركة على توفير الأموال اللازمة للدخول في مشروعات استثمارية ذات صافي قيمة حالية موجبة (Miller, 1991)، فضلاً عن زيادة ميل الشركات لممارسات إدارة الأرباح للوفاء بشروط المديونية واتفاقيات الديون وما يستتبعه من التأثير السلبي لدور المعلومات المحاسبية في تحديد قيمة الشركة (الحناوي، ٢٠١٩).

وفي هذا السياق فقد أظهرت نتائج دراسة (Martinez et al., 2014) وجود تأثيراً سلبياً للرافعة المالية على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية اعتماداً على عينة مكونة من (٧٢) شركة إسبانية خلال الفترة ٢٠٠٤م - ٢٠٠٥م، كما كشفت نتائج دراسة إبراهيم (٢٠١٨) التي أجريت على عينة مكونة من (٨٦) شركة من الشركات المساهمة بمؤشر البورصة المصرية EGX-100 خلال الفترة ٢٠٠٨م - ٢٠١٧م عن وجود علاقة عكسية بين الرافعة المالية وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

٣/٦ معدل العائد على الأصول

يشير معدل العائد على الأصول إلى مدى قدرة الشركة على تحقيق أرباح (Alkhatib & Marji, 2012)، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين معدل العائد على الأصول وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية حيث أشارت بعض الدراسات إلى زيادة دور الأرباح في تفسير عوائد الأسهم بالشركات المحققة لأرباح مقارنة بالشركات الخاسرة (Hayn,

في (1995; Collins et al., 1997; Gong & Wang, 2016)، ميل الشركات لتعظيم القيمة في المستقبل يتأثر ايجابياً بعوائد الأسهم (Naceur & Goaid, 2002)، ارتفاع استمرارية الأرباح تؤدي إلى زيادة القدرة التنبؤية للمساهمين وما يستتبعه من ارتفاع ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية (Bayat et al., 2018)، كما أن تحقق الأرباح قد يؤدي إلى انخفاض ميل الشركات للتصرفات الانتهازية والاختيار بين السياسات المحاسبية مما ينعكس بالإيجاب على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية (Narktabtee & Patpanichchot, 2011).

وفي هذا السياق فقد كشفت نتائج دراسة (Beisland 2008) عن وجود علاقة طردية بين معدل العائد على الأصول وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بالتطبيق على عينة مكونة من (1587) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بأوسلو خلال الفترة 1992م- 2004م، كما توصلت نتائج دراسة (Alfaraih 2009) التي أجريت على عينة مكونة من (1057) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الكويتي خلال الفترة 1995م- 2006م إلى وجود تأثيراً ايجابياً لمعدل العائد على الأصول على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، أما الدراسة التي قام بها (Nayeri et al. 2012) فقد خلصت إلى وجود تأثيراً ايجابياً لمعدل العائد على الأصول على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية اعتماداً على عينة مكونة من (106) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بطهران خلال الفترة 2001م- 2007م.

وعلى الجانب الآخر فقد أشارت نتائج دراسة (AL Barrak 2011) إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً لمعدل العائد على الأصول على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بالتطبيق على عينة مكونة من (997) مشاهدة للشركات السعودية خلال الفترة 1993م- 2009م، في حين كشفت نتائج دراسة (Okafar et al. 2016) التي أجريت على عينة مكونة من (646) شركة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بتورونتو خلال الفترة 2008م- 2013م عن عدم وجود اختلاف بين الشركات المحققة لأرباح والشركات المحققة لخسائر حول ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

٤/٦ عمر الشركة

يعتبر عمر الشركة أحد العوامل المحددة لملائمة قيمة المعلومات المحاسبية ومقياساً أساسياً لسمعة الشركة، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين عمر الشركة وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية حيث أشارت بعض الدراسات إلى ميل الشركات

الأحدث عمراً إلى تطوير منتجاتها في بداية أعمالها بدلاً من التركيز على الممارسات المحاسبية، فضلاً عن عدم كفاية الأنظمة المحاسبية مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبى، بينما تميل الشركات الأقدم عمراً إلى امتلاك الأنظمة المحاسبية الراسخة ومديرين ذوي خبرة عالية مما يؤدي ارتفاع مستوى الإفصاح المحاسبى (Glauum & Street, 2003)، كما أن الشركات الأقدم عمراً تتميز بارتفاع مستوى الالتزام بمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (Owusu- Ansah, 1998)، استقرار تدفقاتها النقدية، تنوع أنشطتها، وقدرتها على تلبية متطلبات التوسع والنمو من مواردها الذاتية (Ramalho & Silva, 2013)، فضلاً عن انخفاض عدم تماثل المعلومات وميلها إلى تحسين جودة الأرباح للمحافظة على سمعتها الجيدة وقيمتها السوقية (Khanh & Khuong, 2018) وما يستتبعه من ارتفاع ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

وفي هذا السياق فقد كشفت نتائج دراسة (Shan (2015 عن وجود تأثيراً إيجابياً لعمر الشركة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية معبراً عنها بأسعار الأسهم بالتطبيق على عينة مكونة من (١٠١٢) مشاهدة للشركات الصينية خلال الفترة ٢٠٠١م - ٢٠٠٥م، كما أظهرت نتائج دراسة (Cooper et al. (2018 التي أجريت على عينة مكونة من (٣٩٢) شركة أمريكية بإجمالي مشاهدات بلغت (١٥٦٦) مشاهدة خلال الفترة ٢٠١٠م - ٢٠١٤م عن وجود تأثيراً إيجابياً لعمر الشركة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

وعلى الجانب الآخر فقد أشارت نتائج دراسة (Fan et al. (2019 إلى وجود تأثيراً سلبياً لعمر الشركة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بالتطبيق على عينة مكونة من (١٦٩٦) شركة أمريكية بإجمالي مشاهدات بلغت (١٤٤٣٣) مشاهدة خلال الفترة ٢٠٠٠م - ٢٠١٤م، كما خلصت نتائج دراسة (Sam & Zhang (2020 إلى وجود تأثيراً سلبياً للعمر على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية معبراً عنها بعوائد الأسهم اعتماداً على عينة مكونة من (٢٠٥٠) مشاهدة للشركات غير المالية الصينية خلال الفترة ٢٠١٥م - ٢٠١٧م، في حين توصلت نتائج دراسة (Vafeas & Vlittis (2019 التي أجريت على عينة مكونة من (٦٨٨٦) مشاهدة للشركات الأمريكية خلال الفترة ١٩٩٥م - ٢٠١٤م إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً لعمر الشركة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

يتضح مما سبق وجود اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول عدد العوامل المحددة لملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، فضلاً عن وجود اختلاف حول طبيعة العلاقة بين تلك

العوامل وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، حيث لوحظ وجود اختلاف حول أهم العوامل المحددة لملائمة قيمة المعلومات المحاسبية من دولة إلى أخرى، فضلاً عن اختلاف تأثير تلك العوامل من شركة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف البيئة التطبيقية، طبيعة الصناعة، الفترة الزمنية، ومؤشرات سوق الأوراق المالية لتلك الدراسات، مما يتطلب ضرورة تحديد أهم العوامل المحددة لطبيعة العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، ومدى تأثير مراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في البيئة المصرية والتي قد تختلف عن البيئة الأجنبية.

ثامناً: فرضيات الدراسة

تناولت العديد من الدراسات السابقة طبيعة العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة هذه العلاقة نظراً لعدم وضوح المنافع والعواقب السلبية المرتبطة بممارسات التجنب الضريبي، حيث كشفت نتائج دراسة (Oktaviani et al. (2019 عن وجود تأثيراً إيجابياً لممارسات التجنب الضريبي على قيمة الشركات باندونيسيا، بينما خلصت نتائج دراسة كل من (Santa & Rezende (2020 and (Khuong et al. (2016 إلى وجود تأثيراً سلبياً لممارسات التجنب الضريبي على قيمة الشركة، كما توصلت نتائج دراسة يوسف (٢٠١٩) إلى وجود تأثيراً سلبياً لممارسات التجنب الضريبي على عوائد الأسهم للشركات المصرية.

كما لوحظ وجود اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية حيث توصلت نتائج دراسة (Jaafar (2011 إلى اختلاف ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية خلال مراحل دورة حياة الشركة حيث لوحظ عدم وجود تأثيراً معنوياً لمرحلة النمو على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، ووجود تأثيراً سلبياً لمرحلة التدهور على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية للشركات الاسترالية، كما أشارت نتائج دراسة (Lin (2016 إلى ارتباط ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بدورة حياة الشركة حيث ترتفع ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية المرتبطة بالأرباح في مرحلة النضج، بالإضافة إلى زيادة الحصول على عوائد مستقبلية خلال مراحل النمو، النضج، والتدهور للشركات بتايوان، وخلصت نتائج دراسة (Anderson et al. (2017 إلى اختلاف ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية خلال مراحل

دورة حياة الشركة حيث لوحظ ارتفاع ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية المرتبطة بالالتزامات الاستثمارية في مرحلة التقديم، بينما لوحظ ارتفاع ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية المرتبطة بالأداء التشغيلي في مرحلة النضج للشركات الأمريكية، كما كشفت نتائج دراسة Dickinson et al. (2018) عن وجود تأثيراً معنوياً لمراحل دورة حياة الشركة على عوائد وأسعار الأسهم للشركات الأمريكية، أما نتائج الدراسة التي قام بها Mashayekhi et al. (2013) فقد أشارت إلى عدم وجود اختلاف خلال مراحل دورة الحياة حول العلاقة بين ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية وكل من ربحية السهم والتغير في ربحية السهم.

بينما لوحظ وجود اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة وممارسات التجنب الضريبي حيث خلصت نتائج دراسة كل من Hasan et al. (2017) and Mangoting & Onggara (2018) إلى وجود تأثيراً إيجابياً لمرحلتى التقديم والتدهور على ممارسات التجنب الضريبي، ووجود تأثيراً سلبياً لمرحلتى النمو والنضج على ممارسات التجنب الضريبي، وأشارت نتائج دراسة Abbas et al. (2018) إلى زيادة ميل الشركات بباكستان لممارسات التجنب الضريبي في مرحلتى التقديم والتدهور، وانخفاض ميلها لممارسات التجنب الضريبي في مرحلتى النمو والنضج، كما كشفت نتائج دراسة Kubick (2011) عن وجود تأثيراً إيجابياً لمراحل دورة حياة الشركات الأمريكية على الفروق الضريبية الدفترية، والفروق الضريبية الدائمة، ووجود تأثيراً سلبياً لمراحل دورة حياة الشركة على معدل الضريبة الفعلية، ومعدل الضريبة النقدية، أما نتائج الدراسة التي قام بها Irawan & Afif (2020) فقد أظهرت عن عدم وجود تأثيراً معنوياً لمراحل دورة حياة الشركات باندونيسيا على ممارسات التجنب الضريبي.

يتبين من العرض السابق اختلاف خصائص الشركات خلال مراحل دورة حياتها بسبب الاختلافات في البيئة، الفرص والتحديات، استراتيجيات التسويق والإنتاج، مستوى المخاطر، فضلاً عن التدفقات النقدية التي تتميز بها كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة، ومن ثم فإن ممارسات التجنب الضريبي تتأثر بشكل مباشر بمراحل دورة حياة الشركة، كما أنها تؤثر على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، فضلاً عن تأثر ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بشكل مباشر بخصائص مراحل دورة حياة الشركة، وبالتالي تختلف درجة ممارسات التجنب الضريبي باختلاف المرحلة التي تمر بها حياة الشركة مما ينعكس على اختلاف ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، وبالتالي يمكن صياغة الفرض العلمي للدراسة على أنه "تؤثر مراحل دورة حياة

الشركة على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية"، وينبثق من الفرض العلمى للدراسة الفرضيات الإحصائية التالية:

١. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمعلومات المحاسبية على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.
٢. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.
٣. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.
٤. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصرى حول ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.
٥. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصرى حول درجة ممارسات التجنب الضريبي.

تاسعاً: منهجية الدراسة

تعرض منهجية الدراسة التطبيقية كل من مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة وطرق قياسها، مصادر جمع البيانات، فضلاً عن الأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل بيانات الدراسة.

١- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المقيدة والمتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية المصرى خلال الفترة ٢٠١٥م- ٢٠١٩م والبالغ عددها (٢١٥) شركة موزعة على ثمانية عشر قطاعاً وفقاً للبيانات المعلنة من جانب البورصة المصرية فى نوفمبر ٢٠٢٠م (البورصة المصرية، ٢٠٢٠)، وقد تم اختيار عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

١. استمرار قيد وتداول أسهم الشركات فى سوق الأوراق المالية المصرى خلال الفترة من عام ٢٠١٥م إلى عام ٢٠١٩م لامكانية الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة.
٢. توافر التقارير المالية للشركات خلال الفترة من عام ٢٠١٥م إلى عام ٢٠١٩م.
٣. الشركات التى تعد تقاريرها المالية بتاريخ ١٢/٣١ لامكانية مقارنة نتائج الدراسة.
٤. الشركات التى تعرض تقاريرها المالية بالجنبة المصرى.
٥. استبعاد قطاع الخدمات المالية وقطاع البنوك نظراً لطبيعة نشاطهما وخضوعهما لإشراف ورقابة البنك المركزى المصرى.

وبتطبيق الشروط السابقة بلغ عدد شركات العينة (٦٩) شركة بنسبة (٣٢.٠٩%) من إجمالي عدد شركات مجتمع الدراسة بإجمالي مشاهدات بلغت (٣٤٥) مشاهدة موزعة على تسعة قطاعات، ويمكن توضيح عدد شركات العينة داخل كل قطاع ونسبة مساهمتها في العينة من خلال الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١): عدد شركات عينة الدراسة

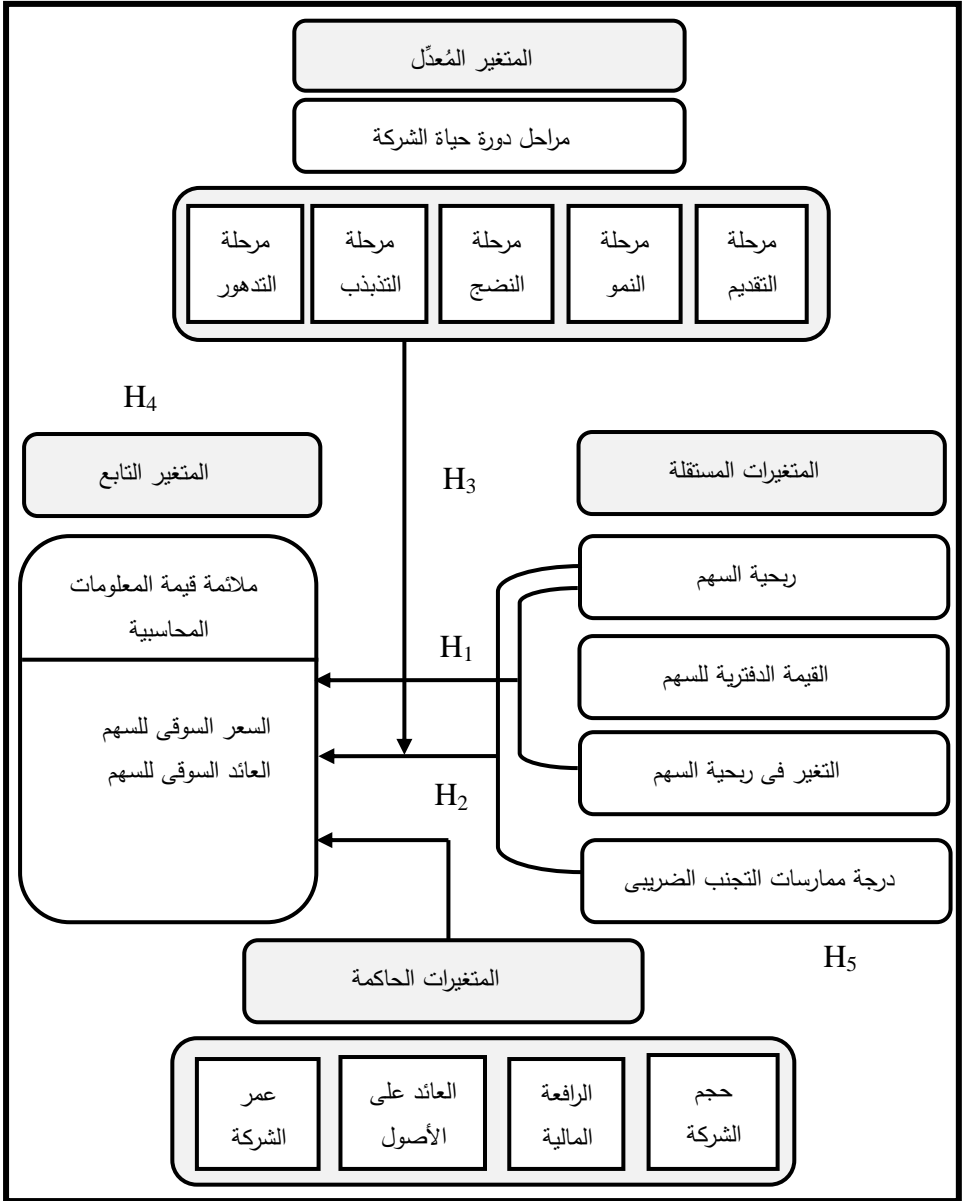
م	اسم القطاع	الشركات المقيدة	الشركات المستبعدة	عدد شركات العينة داخل كل قطاع	نسبة المساهمة* (%)
١	الاتصالات والاعلام وتكنولوجيا المعلومات	٤	٤	—	صفر
٢	الأغذية والمشروبات والتبغ	٢٨	١٦	١٢	١٧.٣٩
٣	البنوك	١٢	١٢	—	صفر
٤	التجارة والموزعون	٤	٤	—	صفر
٥	خدمات النقل والشحن	٤	٤	—	صفر
٦	الخدمات التعليمية	٣	٣	—	صفر
٧	الخدمات المالية غير المصرفية	٣٠	٣٠	—	صفر
٨	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	٦	—	٦	٨.٧٠
٩	الرعاية الصحية والأدوية	١٧	١٠	٧	١٠.١٤
١٠	السياحة والترفيهية	١٦	١١	٥	٧.٢٥
١١	الطاقة والخدمات المساندة	٣	٣	—	صفر
١٢	العقارات	٣٢	١٥	١٧	٢٤.٦٤
١٣	المرافق	١	١	—	صفر
١٤	المقاولات والإنشاءات الهندسية	١٠	٧	٣	٤.٣٥
١٥	المنسوجات والسلع المعمرة	٩	٦	٣	٤.٣٥
١٦	مواد البناء	١٥	٦	٩	١٣.٠٤
١٧	الموارد الأساسية	١٦	٩	٧	١٠.١٤
١٨	الورق ومواد التعبئة والتغليف	٥	٥	—	صفر
	الإجمالي	٢١٥	١٤٦	٦٩	١٠٠

المصدر: (البورصة المصرية، ٢٠٢٠)

*نسبة المساهمة = عدد شركات العينة داخل كل قطاع ÷ إجمالي عدد شركات العينة

٢- متغيرات الدراسة وطرق قياسها

تتضمن متغيرات الدراسة أربعة أنواع من المتغيرات حيث يتمثل المتغير التابع في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، بينما تتمثل المتغيرات المستقلة في ربحية السهم، القيمة الدفترية للسهم، التغير في ربحية السهم، ودرجة ممارسات التجنب الضريبي، في حين يتمثل المتغير المُعدّل في مراحل دورة حياة الشركة، فضلاً عن المتغيرات الحاكمة التي تتمثل في حجم الشركة، الرافعة المالية، معدل العائد على الأصول، وعمر الشركة، ويمكن توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال الشكل رقم (١) التالي:



شكل رقم (١): النموذج المقترح للعلاقات بين متغيرات الدراسة

المصدر: إعداد الباحث

وقد تم تحديد وتوصيف تلك المتغيرات فى ضوء الدراسات السابقة ذات الصلة بممارسات التجنب الضريبي، مراحل دورة حياة الشركة، وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، ويمكن توضيح متغيرات الدراسة وطرق قياسها كما يلى:

١/٢ المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع فى ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية وقد اعتمدت الدراسة الحالية فى قياس هذا المتغير على السعر السوقى للسهم (Y_1) والذى تم التعبير عنه من خلال سعر الإغلاق السنوى للسهم (Dickinson et al., 2018; Sutopo et al., 2018)، بالإضافة إلى العائد السوقى للسهم (Y_2) والذى تم قياسه من خلال التغير فى سعر الإغلاق السنوى للسهم للسنة الحالية والسابقة مقسوماً على سعر الإغلاق السنوى للسهم فى السنة السابقة (Guenther et al., 2017; Firmansyah & Muliana, 2018).

٢/٢ المتغيرات المستقلة

اعتمدت الدراسة الحالية على أربعة متغيرات مستقلة بغرض التحقق من مدى تأثيرها على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، وتتمثل تلك المتغيرات فى ربحية السهم (X_1) والتي تم قياسها اعتماداً على نسبة صافى الدخل بعد الضرائب إلى عدد الأسهم (Musthafa & Jahfer, 2013; Dickinson et al., 2018)، القيمة الدفترية للسهم (X_2) والتي تم قياسها من خلال نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى عدد الأسهم (Musthafa & Jahfer, 2013; Sutopo et al., 2018)، التغير فى ربحية السهم (X_3) والذى تم قياسه من خلال التغير فى ربحية السهم للسنة الحالية والسابقة مقسوماً على ربحية السهم فى السنة السابقة (Dickinson et al., 2018; Sutopo et al., 2018)، بالإضافة إلى درجة ممارسات التجنب الضريبي (X_4) والتي تم قياسها من خلال الخطوات التالية (Amidu & Yorke, 2017; Wang et al., 2018):

١. تحديد معدل الضريبة القانونى على أرباح الأشخاص الاعتبارية وفقاً لقانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥م وتعديلاته خلال سنوات الدراسة.
٢. تحديد معدل الضريبة الفعلى الحالى من خلال المعادلة التالية:
(إجمالى مصروف الضرائب الحالية - إجمالى مصروف الضرائب المؤجلة) ÷ صافى الدخل قبل الضرائب

٣. تحديد درجة ممارسات التجنب الضريبي من خلال المعادلة التالية:

(معدل الضريبة القانوني - معدل الضريبة الفعلي الحالي) ÷ معدل الضريبة الفعلي الحالي
ويشير انخفاض هذا المعدل إلى ارتفاع ممارسات أنشطة التجنب الضريبي حيث ينتج عن
ممارسات التجنب الضريبي انخفاض مصروف الضرائب الحالية وارتفاع مصروف الضرائب
المؤجلة، وقد استخدم هذا المقياس من جانب العديد من الدراسات السابقة (Hanlon &
Heitzman, 2010; Chan et al., 2016; Wen et al., 2020) والتي خلصت إلى زيادة قدرته
على قياس درجة ممارسات التجنب الضريبي حيث يعكس استراتيجية تأجيل دفع الضرائب،
بالإضافة إلى الحد من الآثار المحتملة للمسموحات والاعفاءات الضريبية.

٣/٢ المتغير المُعدّل: مراحل دورة حياة الشركة

يتمثل المتغير المُعدّل في مراحل دورة حياة الشركة وقد اعتمدت الدراسة الحالية في قياس هذا
المتغير على مقياس (Dickinson (2011 من خلال بيانات صافي التدفقات النقدية الناتجة عن
الأنشطة التشغيلية (CFO)، الاستثمارية (CFI)، والتمويلية (CFF)، ويعد هذا المقياس أكثر دقة
وإستخداماً في الدراسات المحاسبية لقياس خصائص مراحل دورة حياة الشركة (Irawan & Afif,
2020; Ahmed et al., 2021؛ إلهيم، ٢٠٢٠؛ إبراهيم، ٢٠١٩)، حيث تعبر إشارة التدفقات
النقدية للأنشطة المختلفة عن الفروق الجوهرية بين خصائص مراحل دورة الحياة على مستوى
الشركة، كما أنها تعبر بشكل عادل عن ربحية الشركة، نموها، ومخاطرها (Ahmed et al.,
2021)، ووفقاً لهذا المقياس فإنه يمكن تصنيف مراحل دورة حياة الشركة إلى خمس مراحل من
خلال مزيج من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (CFO)، الاستثمارية (CFI)،
والتمويلية (CFF)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (٢) التالي:

جدول رقم (٢): تصنيف مراحل دورة حياة الشركة

بيــــــــــــــــان		التقديم	النمو	التضج	التذبذب	التدهور
إشارة صافي التدفقات النقدية التشغيلية (CFO)		-	+	+	-	-
إشارة صافي التدفقات النقدية الاستثمارية (CFI)		-	-	-	+	+
إشارة صافي التدفقات النقدية التمويلية (CFF)		+	+	-	-	-

المصدر: (Dickinson, 2011)

من خلال الجدول رقم (٢) فإنه يمكن التعبير عن مراحل دورة حياة الشركة بمتغيرات وهمية كما

يلي:

١. مرحلة التقديم (M_1): متغير وهمى يعادل واحد إذا كان ($CFO < 0$, and $CFI < 0$, and $CFF > 0$) أو صفر خلاف ذلك.
٢. مرحلة النمو (M_2): متغير وهمى يعادل واحد إذا كان ($CFO > 0$, and $CFI < 0$, and $CFF > 0$) أو صفر خلاف ذلك.
٣. مرحلة النضج (M_3): متغير وهمى يعادل واحد إذا كان ($CFO > 0$, and $CFI < 0$, and $CFF < 0$) أو صفر خلاف ذلك.
٤. مرحلة التذبذب (M_4): متغير وهمى يعادل واحد إذا لم تكن الشركة فى أى مرحلة من المراحل الأخرى لدورة حياة الشركة أو صفر خلاف ذلك.
٥. مرحلة التدهور (M_5): متغير وهمى يعادل واحد إذا كان ($CFO < 0$, and $CFI > 0$, and $CFF < 0$) أو صفر خلاف ذلك.

كما اعتمدت الدراسة على المتغير التفاعلى الذى يعبر عن التفاعل بين درجة ممارسات التجنب الضريبى ومراحل دورة حياة الشركة بغرض فحص مدى تأثير مراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين درجة ممارسات التجنب الضريبى وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، وقد تم قياسه من خلال حاصل ضرب درجة ممارسات التجنب الضريبى فى مراحل دورة حياة الشركة، ويمكن توضيح ذلك كما يلى:

١. المتغير التفاعلى ($X_4 * M_1$): عبارة عن حاصل ضرب درجة ممارسات التجنب الضريبى فى مرحلة التقديم.
٢. المتغير التفاعلى ($X_4 * M_2$): عبارة عن حاصل ضرب درجة ممارسات التجنب الضريبى فى مرحلة النمو.
٣. المتغير التفاعلى ($X_4 * M_3$): عبارة عن حاصل ضرب درجة ممارسات التجنب الضريبى فى مرحلة النضج.
٤. المتغير التفاعلى ($X_4 * M_4$): عبارة عن حاصل ضرب درجة ممارسات التجنب الضريبى فى مرحلة التذبذب.
٥. المتغير التفاعلى ($X_4 * M_5$): عبارة عن حاصل ضرب درجة ممارسات التجنب الضريبى فى مرحلة التدهور.

٤/٢ المتغيرات الحاكمة

اعتمدت الدراسة الحالية على أربعة متغيرات حاكمة بغرض ضبط العلاقة بين درجة ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، فضلاً عن السيطرة على العوامل التي يمكن أن تؤثر على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، وتتمثل تلك المتغيرات في حجم الشركة (Z_1) الذي تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (Leung et al., 2019; Khuong et al., 2020)، الرافعة المالية (Z_2) التي تم قياسها اعتماداً على نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول (McClure et al., 2018; Ouyang et al., 2020)، معدل العائد على الأصول (Z_3) الذي تم قياسه من نسبة صافي الدخل قبل الضرائب إلى إجمالي الأصول (Beladi et al., 2019; Taylor et al., 2018)، فضلاً عن عمر الشركة (Z_4) الذي تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات العمل في السوق منذ تاريخ التأسيس (Leung et al., 2019; Kovermann & Wendt, 2019).

٣- مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات اللازمة لاختبار فرضياتها على التقارير المالية الصادرة من الشركات محل الدراسة خلال الفترة المالية ٢٠١٤م - ٢٠١٩م التي تتمثل في قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، بالإضافة إلى البورصة المصرية.

٤- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة

تم اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة التطبيقية اعتماداً على الأساليب الإحصائية التالية:

١. اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي وتحديد الأساليب الإحصائية المعلمية أو اللامعلمية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.
٢. اختبار التداخل الخطي Multicollinearity لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي وتحديد مدى قدرة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام مقياس Collinearity Diagnostics من خلال تحديد قيمة تضخم التباين وقيمة التباين المسموح به.

٣. اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج وتحديد مدى وجود أثر حقيقي لدرجة ممارسات التجنب الضريبي ومراحل دورة حياة الشركة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام قيمة (D-W) Durbin Watson.
٤. التحليل الوصفي Descriptive Analysis بغرض وصف بيانات عينة الدراسة حيث اعتمدت الدراسة على استخدام المتوسطات الحسابية، الحد الأدنى، الحد الأعلى، والانحرافات المعيارية.
٥. تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression لبناء نماذج لتقدير ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، فضلاً عن تحديد مدى تأثير مراحل دورة حياة الشركة على تفسير العلاقة بين درجة ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.
٦. اختبار Kruskal-wallis لفحص الفروق المعنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية محل الدراسة حول ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية ودرجة ممارسات التجنب الضريبي.

عاشراً: تحليل نتائج الدراسة

قامت الدراسة بتوظيف البيانات التي تم الحصول عليها بهدف تحديد مدى تأثير مراحل دورة حياة الشركة على تفسير العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk، اختبار التداخل الخطي، اختبار الارتباط الذاتي، التحليل الوصفي، تحليل الانحدار الخطي المتعدد، واختبار Kruskal-wallis بغرض تحليل البيانات واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة واستخلاص نتائجها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١- اختبار صلاحية بيانات الدراسة

يمكن فحص مدى صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي من خلال اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، اختبار مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج الدراسة، فضلاً عن اختبار مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١/١ اختبار التوزيع الطبيعي

لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي فقد اعتمدت الدراسة على كل من اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk، حيث تتبع المتغيرات التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معنوية الاختبار (Sig.) أكبر من ٠.٠٥ (بالانت، ٢٠١٥)، ويمكن توضيح اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي من خلال الجدول رقم (٣) التالي:

جدول رقم (٣): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov		المتغير	رمز المتغير
المعنوية	الاحصائية	المعنوية	الاحصائية		
٠.٠٠٠٠	٠.٦١٨	٠.٠٠٠٠	٠.٢٣١	ربحية السهم	X ₁
٠.٠٠٠٠	٠.٤٣٢	٠.٠٠٠٠	٠.٢٨٩	القيمة الدفترية للسهم	X ₂
٠.٠٠٠٠	٠.٢٣٠	٠.٠٠٠٠	٠.٣٨٢	التغير في ربحية السهم	X ₃
٠.٠٠٠٠	٠.٠٤٠	٠.٠٠٠٠	٠.٤٨٧	درجة ممارسات التجنب الضريبي	X ₄
٠.٠٠٠٠	٠.١٩٧	٠.٠٠٠٠	٠.٤٨٨	التفاعل بين التجنب الضريبي ومرحلة التقديم	X ₄ *M ₁
٠.٠٠٠٠	٠.٢٠٥	٠.٠٠٠٠	٠.٤٥٣	التفاعل بين التجنب الضريبي ومرحلة النمو	X ₄ *M ₂
٠.٠٠٠٠	٠.٠٣٥	٠.٠٠٠٠	٠.٤٩٧	التفاعل بين التجنب الضريبي ومرحلة النضج	X ₄ *M ₃
٠.٠٠٠٠	٠.٣٣١	٠.٠٠٠٠	٠.٣٩٥	التفاعل بين التجنب الضريبي ومرحلة التذبذب	X ₄ *M ₄
٠.٠٠٠٠	٠.١٧٨	٠.٠٠٠٠	٠.٤٨٩	التفاعل بين التجنب الضريبي ومرحلة التدهور	X ₄ *M ₅
٠.٠٠٠٠	٠.٩٧٩	٠.٠٠٠٠	٠.٠٧١	حجم الشركة	Z ₁
٠.٠٠٠٠	٠.٣٠٧	٠.٠٠٠٠	٠.٣١١	الرافعة المالية	Z ₂
٠.٠٠٠٠	٠.٥٨٣	٠.٠٠٠٠	٠.٢٢٧	معدل العائد على الأصول	Z ₃
٠.٠٠٠٠	٠.٩٨٠	٠.٠٠٠٠	٠.٠٩١	عمر الشركة	Z ₄
٠.٠٠٠٠	٠.٥٦٣	٠.٠٠٠٠	٠.٢٤٩	السعر السوقي للسهم	Y ₁
٠.٠٠٠٠	٠.٧٥٤	٠.٠٠٠٠	٠.١٨٣	العائد السوقي للسهم	Y ₂

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (٣) لوحظ أن قيم المعنوية لكل من اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk أقل من (٠.٠٥) مما يشير إلى عدم اقتراب متغيرات الدراسة من التوزيع الطبيعي، إلا أن حجم العينة محل الدراسة أكبر من (٣٠) مفردة حيث بلغ عدد المشاهدات (٣٤٥) مشاهدة، وبالتالي

فلا يوجد تأثير لعدم اقتراب متغيرات الدراسة من التوزيع الطبيعي على مدى دقة نموذج الدراسة (Gujarati, 2004). أما فيما يتعلق بالمتغيرات المعدلة التي تتمثل في مرحلة التقديم، مرحلة النمو، مرحلة النضج، مرحلة التذبذب، ومرحلة التدهور فإنها متغيرات وهمية ذات قيم ثنائية التوزيع لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعي.

٢/١ اختبار التداخل الخطي

يتم إجراء اختبار التداخل الخطي Multicollinearity لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في النموذج حيث تؤدي هذه المشكلة إلى ضعف قدرة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع، ويتم إجراء هذا الاختبار باستخدام مقياس Collinearity Diagnostics حيث يتم تحديد قيمة تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) وقيمة التباين المسموح به Tolerance، فإذا كانت قيمة تضخم التباين أقل من (١٠) وقيمة التباين المسموح به أكبر من (٠.٠٥) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج الدراسة (O'Brien, 2007)، ويمكن توضيح مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج الدراسة من خلال الجدول رقم (٤) التالي:

جدول رقم (٤): نتائج اختبار التداخل الخطي

رمز المتغير	المتغير	السعر السوقى للسهم		العائد السوقى للسهم	
		تضخم التباين	التباين المسموح به	تضخم التباين	التباين المسموح به
X ₁	ربحية السهم	١.١٤٨	٠.٨٧١	١.١٥٢	٠.٨٦٨
X ₂	القيمة الدفترية للسهم	١.٠٣٥	٠.٩٦٦	_____	_____
X ₃	التغير في ربحية السهم	_____	_____	١.٠٥١	٠.٩٥١
X ₄	درجة ممارسات التجنب الضريبي	١.٤٣٥	٠.٦٥٤	١.٤٥٥	٠.٦٣٩
M ₁	مرحلة التقديم	١.٣٤٢	٠.٧٤٥	١.٣٥٤	٠.٧٣٨
M ₂	مرحلة النمو	١.١٦١	٠.٨٦١	١.١٦٠	٠.٨٦٢
M ₃	مرحلة النضج	١.٠٠١	٠.٨٨٤	١.٠٠٨	٠.٨٧٠
M ₄	مرحلة التذبذب	١.٢٤٧	٠.٨٠٢	١.٢٥٧	٠.٧٩٥
M ₅	مرحلة التدهور	١.٥٣٦	٠.٦٥١	١.٥٣٦	٠.٦٥١
X ₄ *M ₁	التفاعل بين التجنب الضريبي ومرحلة التقديم	١.٢٣٢	٠.٨١٢	١.٢٣٤	٠.٨١١
X ₄ *M ₂	التفاعل بين التجنب الضريبي ومرحلة النمو	١.٠٠٧	٠.٩٩٣	١.٠١٠	٠.٩٩١
X ₄ *M ₃	التفاعل بين التجنب الضريبي ومرحلة النضج	١.٠١١	٠.٩٨٩	١.٠١٠	٠.٩٩٠
X ₄ *M ₄	التفاعل بين التجنب الضريبي ومرحلة التذبذب	١.٠٤٤	٠.٩٥٨	١.٠٤٣	٠.٩٥٩

رمز المتغير	المتغير	السعر السوقى للسهم		العائد السوقى للسهم	
		تضخم التباين المسموح به	التباين	تضخم التباين المسموح به	التباين
X ₄ *M ₅	التفاعل بين التجنب الضريبي ومرحلة التدهور	١.٤٥٩	٠.٦٨٥	١.٤٥٨	٠.٦٨٦
Z ₁	حجم الشركة	١.٠٦٢	٠.٩٤٢	١.٠٦٠	٠.٩٤٣
Z ₂	الرافعة المالية	١.٠١٧	٠.٩٨٣	١.٠١٤	٠.٩٨٦
Z ₃	معدل العائد على الأصول	١.١١٧	٠.٨٩٥	١.١٠٩	٠.٩٠١
Z ₄	عمر الشركة	١.٠٩١	٠.٩١٦	١.٠٩٢	٠.٩١٦

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (٤) لوحظ أن قيم تضخم التباين لكافة المتغيرات (المتغيرات المستقلة، المتغيرات المعدلة، والمتغيرات الحاكمة) أقل من (١٠)، كما أن قيم التباين المسموح به أكبر من (٠.٠٥) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطى وقوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

٣/١ اختبار الارتباط الذاتي

يتم إجراء اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج حيث تؤدي هذه المشكلة إلى أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويتم إجراء هذا الاختبار باستخدام قيمة Durbin Watson (D-W) فإذا كانت هذه القيمة تتراوح بين (١.٥ : ٢.٥) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة (Basheer, 2003)، وبإجراء اختبار الارتباط الذاتي لوحظ أن قيمة (D-W) للسعر السوقى للسهم والعائد السوقى للسهم تعادل (١.٦٢٩ ، ٢.٠٨٨) على الترتيب وهي تقع داخل المدى (١.٥ : ٢.٥) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة.

٢- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

اعتمدت الدراسة في التحليل الوصفي على تقسيم متغيرات الدراسة إلى متغيرات متصلة ومتغيرات منفصلة، ويمكن توضيح التحليل الوصفي لتلك المتغيرات من خلال الجدول رقم (٥) التالي:

جدول رقم (٥): نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

رمز المتغير	المتغير	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري
أولاً: المتغيرات المتصلة					
X ₁	ربحية السهم	٠.٩١	- ١٥.٢٠	٢٩.١٦	٢.٧٥
X ₂	القيمة الدفترية للسهم	١٥.٧٢	- ١١.٤٢	٢٥٧.٢٤	٣٠.٥٥
X ₃	التغير في ربحية السهم	- ٠.٠٦	- ١٦٢.٠٠	٨٦.١٤	١٣.٨٩
X ₄	درجة ممارسات التجنب الضريبي	٠.٣٨	- ٠.٦٤	١.٦٣	١٢.٧٦
X ₄ *M ₁	التفاعل بين التجنب الضريبي ومرحلة التقديم	١.٤٢	- ٥١.٨٨	١٥٠.٢٠	١٠.٣٣
X ₄ *M ₂	التفاعل بين التجنب الضريبي ومرحلة النمو	- ٠.١٦	- ٢٠٢.٧٠	٤٦.١٧	١٦.٧٥
X ₄ *M ₃	التفاعل بين التجنب الضريبي ومرحلة النضج	٣٣.٨٧	- ٦٤.٥٣	٦٣.٧١	١٢.٢٠
X ₄ *M ₄	التفاعل بين التجنب الضريبي ومرحلة التذبذب	١.٧٧	- ٢٠٧.٣٤	١١٣.٧٠	١٧.٧٣
X ₄ *M ₅	التفاعل بين التجنب الضريبي ومرحلة التدهور	١.٤٣	- ٣.٣٥	١٢٤.٦٣	٨.١٠
Z ₁	حجم الشركة	٢٠.٥١	١٦.٩٨	٢٥.٢٩	١.٧٥
Z ₂	الرافعة المالية	٠.٦٤	٠.٠٠	١٩.١٢	١.٢٩
Z ₃	معدل العائد على الأصول	٠.٠٨	- ١.٧٩	٢.٠٣	٠.٢٣
Z ₄	عمر الشركة	٣.٤٥	١.٩٥	٤.٧٤	٠.٤٩
Y ₁	السعر السوقى للسهم	١٠.٥٠	٠.٠٤	١٢٢.٤٠	١٥.٤٣
Y ₂	العائد السوقى للسهم	٠.٠٥	- ٠.٧٠	٣.٤٧	٠.٥٥
ثانياً: المتغيرات المنفصلة					
رمز المتغير	المتغير	مشاهدات محققة (١)		مشاهدات غير محققة (صفر)	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
M ₁	مرحلة التقديم	٣٢	٩.٣	٣١٣	٩٠.٧
M ₂	مرحلة النمو	٥٢	١٥.١	٢٩٣	٨٤.٩
M ₃	مرحلة النضج	١٤٥	٤٢.٠	٢٠٠	٥٨.٠
M ₄	مرحلة التذبذب	٨٣	٢٤.١	٢٦٢	٧٥.٩
M ₅	مرحلة التدهور	٣٣	٩.٦	٣١٢	٩٠.٤

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص بيانات الجدول رقم (٥) لوحظ أن متوسط السعر السوقى لأسهم الشركات محل الدراسة بلغ (١٠.٥٠) بحد أدنى وحد أعلى (٠.٠٤ ، ١٢٢.٤٠) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط

مع الدراسات السابقة لوحظ وجود ارتفاع عن دراسة (Ta (2014) حيث بلغ (٦.٩١)، فضلاً عن وجود انخفاض عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٢٧.٩٤) في دراسة (Lin, 2016)، كما بلغ (١٩.٩٢) في دراسة (Dickinson et al., 2018)، كما لوحظ أن متوسط العائد السوقي لأسهم الشركات محل الدراسة بلغ (٠.٠٥) بحد أدنى وحد أعلى (-٠.٧٠، ٣.٤٧) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٠٤) في دراسة (Ta, 2014)، كما بلغ (٠.٠٥) في دراسة (Sutopo et al., 2018)، ووجود انخفاض عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٢٣) في دراسة (إبراهيم، ٢٠١٨)، كما بلغ (٠.١٤) في دراسة (Dickinson et al., 2018)، كما لوحظ وجود ارتفاع عن دراسة رجب (٢٠١٨) حيث بلغ (٠.٠٠٩).

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فقد بلغ متوسط ربحية السهم للشركات محل الدراسة (٠.٩١) بحد أدنى وحد أعلى (-١٥.٢٠، ٢٩.١٦) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع دراسة (Dickinson et al. (2018) حيث بلغ (٠.٧٥)، بينما لوحظ وجود ارتفاع عن دراسة (Ta (2014) حيث بلغ (٠.٢٧)، في حين لوحظ وجود انخفاض عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٥.٣١) في دراسة (Musthafa & Jahfer, 2013)، كما بلغ (١.٤٠) في دراسة (Lin, 2016)، كما لوحظ أن متوسط القيمة الدفترية للسهم بلغ (١٥.٧٢) بحد أدنى وحد أعلى (-١١.٤٢، ٢٥٧.٢٤) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع دراسة (Lin (2016) حيث بلغ (١٦.١٧)، بينما لوحظ وجود ارتفاع عن دراسة (Dickinson et al. (2018) حيث بلغ (٨.٥٢)، في حين لوحظ وجود انخفاض عن دراسة (Musthafa & Jahfer (2013) حيث بلغ (٦٣.٦٦).

بينما بلغ متوسط التغير في ربحية السهم للشركات محل الدراسة (-٠.٠٦)، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع دراسة (Sutopo et al. (2018) حيث بلغ (-٠.٠٤)، بينما لوحظ وجود انخفاض عن دراسة (Ta (2014) حيث بلغ (-٠.٠١)، كما بلغ متوسط درجة ممارسات التجنب الضريبي (٠.٣٨) بحد أدنى وحد أعلى (-٠.٦٤، ١.٦٣) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع دراسة (Durnev et al. (2017) حيث بلغ (٠.٣٥)، بينما لوحظ وجود ارتفاع عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.١٢) في دراسة (Braga, 2016)، كما بلغ (٠.١١) في دراسة (حسين، ٢٠٢٠)، في حين

لوحظ وجود انخفاض عن دراسة حسن (٢٠١٨) حيث بلغ (٠.٥١)، وبلغ متوسط المتغير التفاعلي بين درجة ممارسات التجنب الضريبي ومراحل دورة حياة الشركة التي تتمثل في مرحلة التقديم، مرحلة النمو، مرحلة النضج، مرحلة التذبذب، ومرحلة التدهور (١.٤٢، -٠.١٦، ٣٣.٨٧، ١.٧٧، ١.٤٣) على الترتيب.

كما بلغ متوسط حجم الشركات محل الدراسة (٢٠.٥١) بحد أدنى وحد أعلى (١٦.٩٨، ٢٥.٢٩) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٢١.٤٢) في دراسة (فودة، ٢٠٢٠)، كما بلغ (٢١.٧٣) في دراسة (Ouyang et al., 2020)، كما لوحظ وجود ارتفاع عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (١٥.٧٤) في دراسة (Abbas et al., 2018)، كما بلغ (١٦.٧٩) في دراسة (laufus et al., 2019)، بالإضافة إلى وجود انخفاض عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٣٩.٨١) في دراسة (إبراهيم، ٢٠١٩)، كما بلغ (٢٨.١٠) في دراسة (Khuong et al., 2020)، كما بلغ متوسط الرافعة المالية خلال فترة الدراسة (٠.٦٤) بحد أدنى وحد أعلى (١٩.١٢، ٠.٠٠) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٦٤) في دراسة (فودة، ٢٠٢٠)، وبلغ (٠.٦٩) في دراسة (موسى، ٢٠٢٠)، فضلاً عن وجود ارتفاع عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٥٧) في دراسة (Leung et al., 2019)، كما بلغ (٠.٥٦) في دراسة (Khuong et al., 2020).

في حين بلغ متوسط معدل العائد على الأصول (٠.٠٨) بحد أدنى وحد أعلى (-١.٧٩، ٢.٠٣) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٠٨) في دراسة (إبراهيم، ٢٠١٩)، كما بلغ (٠.٠٦) في دراسة (Khuong et al., 2020)، فضلاً عن وجود ارتفاع عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٠٣) في دراسة (Taylor et al., 2019)، ووجود انخفاض عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٢٠) في دراسة (McClure et al., 2018)، كما بلغ (٠.١٥) في دراسة (Hsieh et al., 2018)، بينما بلغ متوسط عمر الشركات محل الدراسة (٣.٤٥) بحد أدنى وحد أعلى (١.٩٥، ٤.٧٤) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ أن عمر الشركات محل الدراسة أحدث نسبياً حيث بلغ متوسط العمر (٣٥.٨٤) في دراسة (Etemadi Mougouie, 2015)، وبلغ (١٥.١٧) في دراسة (Leung et al., 2019).

أما فيما يتعلق بالمتغيرات المنفصلة التي تمثل مراحل دورة حياة الشركات محل الدراسة، فقد بلغت نسبة الشركات محل الدراسة في مرحلة التقديم (٩.٣%) بما يعادل (٣٢) مشاهدة من إجمالي (٣٤٥) مشاهدة، وبمقارنة نسبة شركات الدراسة الحالية في مرحلة التقديم فقد لوحظ وجود تقارب مع بعض الدراسات السابقة حيث بلغت (١١.٦%) في دراسة (Hasan & Habib, 2017)، وبلغت (٨.٧%) في دراسة (Mangoting & Onggara, 2018)، فضلاً عن وجود انخفاض عن دراسة (Abbas et al. (2018 حيث بلغت (١٨.٢%)، كما بلغت نسبة الشركات محل الدراسة في مرحلة النمو (١٥.١%) بما يعادل (٥٢) مشاهدة، وبمقارنة نسبة الشركات محل الدراسة في مرحلة النمو فقد لوحظ وجود تقارب مع بعض الدراسات السابقة حيث بلغت (١٠.٢%) في دراسة (Abdullah & Saleh, 2014)، وبلغت (١٩.٦%) في دراسة (الحوشي، ٢٠١٩)، فضلاً عن وجود انخفاض عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغت (٢٣.٢%) في دراسة (Mangoting & Onggara, 2018)، وبلغت (٢٣.٧%) في دراسة (Abbas et al., 2018).

بينما بلغت نسبة الشركات محل الدراسة في مرحلة النضج (٤٢%) بما يعادل (١٤٥) مشاهدة، وبمقارنة نسبة الشركات محل الدراسة في مرحلة النضج فقد لوحظ وجود تقارب مع بعض الدراسات السابقة حيث بلغت (٤٦.٧%) في دراسة (Mangoting & Onggara, 2018)، وبلغت (٤٣.٢%) في دراسة (الحوشي، ٢٠١٩)، كما لوحظ وجود ارتفاع عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغت (٢٦.٢%) في دراسة (Abbas et al., 2018)، وبلغت (٣٤.٨%) في دراسة (إبراهيم، ٢٠١٩)، فضلاً عن وجود انخفاض عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغت (٧٤.٦%) في دراسة (Abdullah & Saleh, 2014)، وبلغت (٦٥.١%) في دراسة (محمد، ٢٠٢٠)، في حين بلغت نسبة الشركات محل الدراسة في مرحلة التذبذب (٢٤.١%) بما يعادل (٨٣) مشاهدة، وبمقارنة نسبة الشركات محل الدراسة في مرحلة التذبذب فقد لوحظ وجود تقارب مع دراسة (Abbas et al. (2018 حيث بلغت (٢٥.٩%)، كما لوحظ وجود انخفاض عن دراسة إبراهيم (٢٠١٩) حيث بلغت (٣٩.٨%)، كما بلغت نسبة الشركات محل الدراسة في مرحلة التدهور (٩.٦%) بما يعادل (٣٣) مشاهدة، وبمقارنة نسبة الشركات محل الدراسة في مرحلة التدهور فقد لوحظ وجود تقارب مع بعض الدراسات السابقة حيث بلغت (١٥.٢%) في دراسة (Abdullah & Saleh, 2014)، وبلغت (٦.٧%) في دراسة (Mangoting & Onggara, 2018)، كما لوحظ وجود انخفاض عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغت (٢٠.٢٩%) في دراسة (Abbas et al., 2018)، وبلغت (٢٩.٥%) في دراسة (محمد، ٢٠٢٠).

٤- اختبار مدى تأثير المعلومات المحاسبية على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية لاختبار مدى تأثير المعلومات المحاسبية التي تتمثل في ربحية السهم، القيمة الدفترية للسهم، والتغير في ربحية السهم على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية التي تم تقييمها من خلال نموذجين هما نموذج السعر، ونموذج العائد، يتم التحقق من مدى صحة الفرض الأول القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمعلومات المحاسبية على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لتحديد أهم العوامل المؤثرة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية لغرض صياغة نموذج مكون من أهم العوامل التي يمكن من خلالها تقدير مدى ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بدقة عالية، ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية من خلال الجدول رقم (٦) التالي:

جدول رقم (٦): نتائج تحليل الانحدار لأهم العوامل المؤثرة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية

رمز المتغير	المتغير	السعر السوقى للسهم (Y ₁)			العائد السوقى للسهم (Y ₂)		
		معامل الانحدار	الخطأ القياسى	المعنوية	معامل الانحدار	الخطأ القياسى	المعنوية
X ₁	ربحية السهم	١.٣١٤	٠.٣٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٣٦	٠.٠١١	٠.٠٠٢
X ₂	القيمة الدفترية للسهم	٠.٠٩٠	٠.٠٢٦	٠.٠٠١	—	—	—
X ₃	التغير في ربحية السهم	—	—	—	٠.٥٥٦	٠.٠٠٢	٠.٠٠٦
Z ₁	حجم الشركة	١.٧٦٩	٠.٤٥٤	٠.٠٠٠	٠.٠١٤	٠.٠١٧	٠.٠١٣
Z ₂	الرافعة المالية	٠.١٥٢-	٠.٦٠٧	٠.٨٠٣	٠.٠٠١-	٠.٠٢٣	٠.٩٦١
Z ₃	معدل العائد على الأصول	٢.٠٧٠	٣.٥٥٠	٠.٥٦٠	٠.٠٢٨	٠.١٣٣	٠.٨٣٣
Z ₄	عمر الشركة	٣.٢١٤	١.٦٣٣	٠.٠٤٠	٠.٠٣٦	٠.٠٦١	٠.٠٤٤
الثابت		٣٩.٢١٥-			٠.٣٩٢-		
تقييم دقة تقدير ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية							
معامل الارتباط المتعدد (R)		٠.٥٢٦			٠.٤٣٦		
معامل التحديد (R ²)		% ٢٧.٦			% ١٩		
معامل التحديد المعدل (adj.R ²)		% ٢٥.٤			% ١٧.١		
درجات الحرية (df)		(٣٣٨٠٦)			(٣٣٨٠٦)		
F المحسوبة		١١.٩٣٤			٧.٤٢٨		
F الجدولية		٢.٩٠			٢.٩٠		
(sig.) المعنوية		٠.٠٠٠			٠.٠٣٤		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من نتائج الجدول رقم (٦) وجود نموذجين لتقييم مدى ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية هما نموذج السعر، ونموذج العائد بغرض تحديد أهم العوامل المؤثرة على السعر السوقي للسهم، والعائد السوقي للسهم، وبفحص نتائج نموذج الانحدار الخطى المتعدد الأول الخاص بنموذج السعر لوحظ أنه قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على السعر السوقي للسهم وهي (ربحية السهم، حجم الشركة، القيمة الدفترية للسهم، وعمر الشركة) بمعاملات انحدار بلغت (١.٣١٤، ١.٧٦٩، ٠.٠٠٩٠، ٣.٢١٤) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠٠، ٠.٠٠٠٠١، ٠.٠٠٤٠) على الترتيب.

ويمكن صياغة نموذج الانحدار الأول للعوامل المؤثرة على السعر السوقي للسهم كما يلي:

$$Y_1 = - 39.215 + 1.314 X_1 + 0.090 X_2 + 1.769 Z_1 + 3.214 Z_4$$

كما تبين من نتائج تقييم دقة نموذج الانحدار الخطى المتعدد الأول على تقدير السعر السوقي للسهم أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بلغت (٠.٥٢٦) والمساهمة النسبية لها بلغت (٢٧.٦%)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات في العوامل التي تم اختيارها في تحليل الانحدار الخطى المتعدد خلال فترة الدراسة والمتمثلة في (ربحية السهم، حجم الشركة، القيمة الدفترية للسهم، وعمر الشركة).

كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (٢٧.٦%) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (٢٥.٤%) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج وتعميمها، فضلاً عن دقة النموذج واستقلالية العوامل المؤثرة على السعر السوقي للسهم، كما بلغت قيمة F المحسوبة (١١.٩٣٤) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت (٢.٩٠) عند مستوى (٠.٠٠٠٠)، وبالتالي يمكن صياغة نموذج لتقدير السعر السوقي للسهم اعتماداً على أربعة عوامل أساسية تؤثر على السعر السوقي للسهم وتتمثل تلك العوامل في (ربحية السهم، حجم الشركة، القيمة الدفترية للسهم، وعمر الشركة).

كما لوحظ أن نموذج الانحدار الخطى المتعدد الثاني الخاص بنموذج العائد قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على العائد السوقي للسهم وهي (ربحية السهم، التغير في ربحية السهم، حجم الشركة، وعمر الشركة) بمعاملات انحدار بلغت (٠.٠٠٣٦، ٠.٠٠١٤، ٠.٠٥٥٦، ٠.٠٠٣٦) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠٢، ٠.٠٠٠٦، ٠.٠٠١٣، ٠.٠٠٤٤) على الترتيب.

ويمكن صياغة نموذج الانحدار الثاني للعوامل المؤثرة على العائد السوقي للسهم كما يلي:

$$Y_2 = - 0.392 + 0.036 X_1 + 0.556 X_3 + 0.014 Z_1 + 0.036 Z_4$$

كما تبين من نتائج تقييم دقة نموذج الانحدار الخطى المتعدد الثاني على تقدير العائد السوقي للسهم أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بلغت (٠.٤٣٦) والمساهمة النسبية لها بلغت (١٩%)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات في العوامل التي تم اختيارها في تحليل الانحدار الخطى المتعدد خلال فترة الدراسة والمتمثلة في (ربحية السهم، التغير في ربحية السهم، حجم الشركة، وعمر الشركة).

كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (١٩%) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (١٧.١%) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج وتعميمها، فضلاً عن دقة النموذج واستقلالية العوامل المؤثرة على العائد السوقي للسهم، كما بلغت قيمة F المحسوبة (٧.٤٢٨) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت (٢.٩٠) عند مستوى (٠.٠٣٤)، وبالتالي يمكن صياغة نموذج لتقدير العائد السوقي للسهم اعتماداً على أربعة عوامل أساسية تؤثر على العائد السوقي للسهم وتمثل تلك العوامل في (ربحية السهم، التغير في ربحية السهم، حجم الشركة، وعمر الشركة).

يتضح من نتائج الانحدار الخطى المتعدد لكل من نموذج السعر ونموذج العائد وجود تأثيراً إيجابياً لحجم الشركة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية والذي قد يرجع إلى أن الشركات كبيرة الحجم تتميز بإستمرارية أرباحها المحاسبية وانخفاض درجة المخاطر نظراً لتنوع أنشطتها واستثماراتها مما يجعلها قادرة على تجنب الخسائر، ارتفاع مستوى الإفصاح المحاسبى وتوافر المزيد من المعلومات قبل الإعلان عن الأرباح، فضلاً عن ارتفاع مستوى التزامها بالمعايير المحاسبية لإعداد التقارير المالية، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة كل من (رجب، ٢٠١٨؛ إبراهيم، ٢٠١٨؛ Ta, 2014; Ball et al. (2012), Nayeri et al. (2017) and Lee et al. (2016) التي خلصت إلى وجود تأثيراً سلبياً لحجم الشركة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

وجود تأثيراً إيجابياً لعمر الشركة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية والذي قد يرجع إلى أن الشركات الأقدم عمراً تتميز بارتفاع مستوى الإفصاح المحاسبى، ارتفاع مستوى الالتزام بمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، استقرار تدفقاتها النقدية، تنوع أنشطتها، وقدرتها على تلبية متطلبات التوسع والنمو من مواردها الذاتية، فضلاً عن انخفاض عدم تماثل المعلومات وميلها إلى تحسين جودة الأرباح للمحافظة على سمعتها الجيدة وقيمتها السوقية، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة كل من (Shan, 2015; Cooper et al., 2018)، إلا أنه يختلف مع نتائج دراسة كل من (Fan et al. (2019) and Sam & Zhang (2020) التى توصلت إلى وجود تأثيراً سلبياً لعمر الشركة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، كما يختلف مع نتائج دراسة (Vafeas & Vlittis (2019) التى أشارت إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً لعمر الشركات الأمريكية على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الأول القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمعلومات المحاسبية على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً لكل من (ربحية السهم، حجم الشركة، القيمة الدفترية للسهم، وعمر الشركة) على السعر السوقى للسهم، فضلاً عن وجود تأثيراً إيجابياً لكل من (ربحية السهم، التغير فى ربحية السهم، حجم الشركة، وعمر الشركة) على العائد السوقى للسهم.

٥- اختبار مدى تأثير ممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية لاختبار مدى تأثير ممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية التى تم تقييمها من خلال نموذجين هما نموذج السعر، ونموذج العائد، يتم التحقق من مدى صحة الفرض الثانى القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطى المتعدد لتحديد أهم العوامل المؤثرة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية لغرض صياغة نموذج مكون من أهم العوامل التى يمكن من خلالها تقدير مدى ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بدقة عالية، ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية من خلال الجدول رقم (٧) التالى:

جدول رقم (٧): نتائج تحليل الانحدار لتأثير ممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية

رمز المتغير	المتغير	السعر السوقى للسهم (Y ₁)			العائد السوقى للسهم (Y ₂)		
		معامل الانحدار	الخطأ القياسى	المعنوية	معامل الانحدار	الخطأ القياسى	المعنوية
X ₁	ربحية السهم	١.٣١٢	٠.٣٠١	٠.٠٠٠	٠.٠٣٦	٠.٠١١	٠.٠٠٢
X ₂	القيمة الدفترية للسهم	٠.٠٩٠	٠.٠٢٦	٠.٠٠١	—————	—————	—————
X ₃	التغير فى ربحية السهم	—————	—————	—————	٠.٣٧٢	٠.٠٠٢	٠.٠٠٧
X ₄	درجة ممارسات التجنب الضريبي	١.٠٢١-	٠.٠٣١	٠.٠٣٢	٠.٤٩٠-	٠.٤٥٤	٠.٠٣٩
Z ₁	حجم الشركة	١.٧٧٥	٠.٤٥٥	٠.٠٠٠	٠.٠١٤	٠.٠١٧	٠.٠٢١
Z ₂	الرافعة المالية	٠.١٥٧-	٠.٦٠٨	٠.٧٩٧	٠.٠٠١-	٠.٠٢٣	٠.٩٥٦
Z ₃	معدل العائد على الأصول	٢.٠٨٤	٣.٥٥٥	٠.٥٥٨	٠.٠٢٧	٠.١٣٣	٠.٨٣٦
Z ₄	عمر الشركة	٣.١٩٤	١.٦٣٧	٠.٠٤٢	٠.٠٣٦	٠.٠٦١	٠.٠٣٧
الثابت		٣٩.٢٤٦-			٠.٣٩١-		
تقييم دقة تقدير ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية							
معامل الارتباط المتعدد (R)		٠.٥٩٦			٠.٥٠٣		
معامل التحديد (R ²)		% ٣٥.٥			% ٢٥.٣		
معامل التحديد المعدل (adj.R ²)		% ٣٢.٤			% ٢٢.٢		
درجات الحرية (df)		(٣٢٧,٧)			(٣٢٧,٧)		
F المحسوبة		١٥.٢٦٩			٩.٧٢٨		
F الجدولية		٢.٧٣			٢.٧٣		
(sig.) المعنوية		٠.٠٠٠			٠.٠٣٢		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

يتضح من نتائج الجدول رقم (٧) وجود نموذجين لتقييم مدى ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية هما نموذج السعر، ونموذج العائد بغرض تحديد أهم العوامل المؤثرة على السعر السوقى للسهم، والعائد السوقى للسهم، ويفحص نتائج نموذج الانحدار الخطى المتعدد الأول الخاص بنموذج السعر لوحظ أنه قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على السعر السوقى للسهم وهى (ربحية السهم، حجم الشركة، القيمة الدفترية للسهم، درجة ممارسات التجنب الضريبي، وعمر الشركة) بمعاملات انحدار بلغت (١.٣١٢، ١.٧٧٥، ٠.٠٩٠، ٠.٠٢١-، ٣.١٩٤) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠، ٠.٠٠٠، ٠.٠٠١، ٠.٠٣٢، ٠.٠٤٢) على الترتيب.

ويمكن صياغة نموذج الانحدار الأول للعوامل المؤثرة على السعر السوقي للسهم كما يلي:

$$Y_1 = - 39.246 + 1.312 X_1 + 0.090 X_2 - 1.021 X_4 + 1.775 Z_1 + 3.194 Z_4$$

كما تبين من نتائج تقييم دقة نموذج الانحدار الخطي المتعدد الأول على تقدير السعر السوقي للسهم أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بلغت (٠.٥٩٦) والمساهمة النسبية لها بلغت (٣٥.٥%)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات في العوامل التي تم اختيارها في تحليل الانحدار الخطي المتعدد خلال فترة الدراسة والمتمثلة في (ربحية السهم، حجم الشركة، القيمة الدفترية للسهم، درجة ممارسات التجنب الضريبي، وعمر الشركة).

كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (٣٥.٥%) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (٣٢.٤%) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج وتعميمها، فضلاً عن دقة النموذج واستقلالية العوامل المؤثرة على السعر السوقي للسهم، كما بلغت قيمة F المحسوبة (١٥.٢٦٩) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت (٢.٧٣) عند مستوى (٠.٠٠٠)، وبالتالي يمكن صياغة نموذج لتقدير السعر السوقي للسهم اعتماداً على خمسة عوامل أساسية تؤثر على السعر السوقي للسهم وتتمثل تلك العوامل في (ربحية السهم، حجم الشركة، القيمة الدفترية للسهم، درجة ممارسات التجنب الضريبي، وعمر الشركة).

كما لوحظ أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد الثاني الخاص بنموذج العائد قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على العائد السوقي للسهم وهي (ربحية السهم، التغير في ربحية السهم، حجم الشركة، درجة ممارسات التجنب الضريبي، وعمر الشركة) بمعاملات انحدار بلغت (٠.٠٣٦، ٠.٣٧٢، ٠.٠١٤، -٠.٤٩٠، ٠.٠٣٦) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٢، ٠.٠٠٧، ٠.٠٢١، ٠.٠٣٩، ٠.٠٣٧) على الترتيب.

ويمكن صياغة نموذج الانحدار الثاني للعوامل المؤثرة على العائد السوقي للسهم كما يلي:

$$Y_2 = - 0.391 + 0.036 X_1 + 0.372 X_3 - 0.490 X_4 + 0.014 Z_1 + 0.036 Z_4$$

كما تبين من نتائج تقييم دقة نموذج الانحدار الخطي المتعدد الثاني على تقدير العائد السوقي للسهم أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بلغت (٠.٥٠٣) والمساهمة النسبية لها بلغت (٢٥.٣%)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات في العوامل التي تم اختيارها في تحليل الانحدار الخطي المتعدد خلال فترة الدراسة والمتمثلة في (ربحية السهم، التغير في ربحية السهم، حجم الشركة، درجة ممارسات التجنب الضريبي، وعمر الشركة).

كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (٢٥.٣%) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (٢٢.٢%) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج وتعميمها، فضلاً عن دقة النموذج واستقلالية العوامل المؤثرة على العائد السوقي للسهم، كما بلغت قيمة F المحسوبة (٩.٧٢٨) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت (٢.٧٣) عند مستوى (٠.٠٣٢)، وبالتالي يمكن صياغة نموذج لتقدير العائد السوقي للسهم اعتماداً على خمسة عوامل أساسية تؤثر على العائد السوقي للسهم وتتمثل تلك العوامل في (ربحية السهم، التغيير في ربحية السهم، حجم الشركة، درجة ممارسات التجنب الضريبي، وعمر الشركة).

يتضح من نتائج الانحدار الخطي المتعدد لكل من نموذج السعر ونموذج العائد وجود تأثيراً سلبياً لدرجة ممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية والذي قد يرجع إلى العواقب السلبية الناتجة عن تلك الممارسات والتي تتمثل في ارتفاع أتعاب الخبراء والاستشارات القانونية لممارسات التجنب الضريبي بصورة قانونية ومشروعة، اهتزاز سمعة الشركة نتيجة لتعرضها للدعاوى القضائية، انخفاض الطلب على أسهمها واقتطاع جزء من حصتها السوقية، انخفاض استمرارية الأرباح، زيادة تقلبات عوائد الأسهم، وزيادة احتمال تعرض الشركة لمخاطر الإفلاس، بالإضافة إلى ارتفاع العوائد السلبية غير الطبيعية المستقبلية، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة كل من (Guo et al., 2019; Khuong et al., 2020; Hutchens et al., 2020)، إلا أنه يختلف مع نتائج دراسة كل من (Guenther et al. (2017) and Oktaviani et al. (2019) التي خلصت إلى وجود تأثيراً إيجابياً لدرجة ممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، كما يختلف مع نتائج دراسة (Blaufus et al. (2019 ونتائج دراسة على (٢٠٢٠) التي كشفت عن عدم وجود تأثيراً معنوياً لممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الثاني القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً لكل من (ربحية السهم، حجم الشركة، القيمة الدفترية للسهم، وعمر الشركة) على السعر السوقي للسهم، فضلاً عن وجود تأثيراً إيجابياً لكل من (ربحية السهم، التغيير في ربحية السهم، حجم الشركة، وعمر الشركة) على العائد السوقي للسهم، كما توصلت نتائج

الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً لدرجة ممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية معبراً عنها بالسعر السوقى للسهم والعائد السوقى للسهم.

٦- اختبار مدى تأثير مراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية

لاختبار مدى تأثير مراحل دورة حياة الشركة كمتغير مُعدّل على تفسير العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية يتم التحقق من مدى صحة الفرض الثالث القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطى المتعدد لتحديد معاملات الانحدار للمتغيرات التى تمثل التفاعل بين ممارسات التجنب الضريبي ومراحل دورة حياة الشركة، فإذا كان هذا المعامل معنوياً فيشير ذلك إلى وجود تأثيراً معنوياً لمراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لمدى تأثير مراحل دورة حياة الشركة كمتغير مُعدّل على تفسير العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية من خلال الجدول رقم (٨) التالى:

جدول رقم (٨): نتائج تحليل الانحدار لتأثير مراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين ممارسات

التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية

رمز المتغير	المتغير	السعر السوقى للسهم (Y ₁)			العائد السوقى للسهم (Y ₂)		
		معامل الانحدار	الخطأ القياسى	المعوية	معامل الانحدار	الخطأ القياسى	المعوية
X ₁	ربحية السهم	١.٣٤٢	٠.٣٠٤	٠.٠٠٠	٠.٠٣٦	٠.٠١١	٠.٠٠٢
X ₂	القيمة الدفترية للسهم	٠.٠٩٢	٠.٠٢٦	٠.٠٠٠	—	—	—
X ₃	التغير فى ربحية السهم	—	—	—	٠.٣٠٤	٠.٠٠٢	٠.٠٠٧
X ₄	درجة ممارسات التجنب الضريبي	١.٠٤٢-	٠.٠٣٥	٠.٠٢٨	٠.٤٩٦-	٠.٤٥٤	٠.٠٢٧
M ₁	مرحلة التقديم	٠.٨٨١-	٣.١٠٨	٠.٧٧٧	٠.٠٥٠	٠.١١٨	٠.٦٧٣
M ₂	مرحلة النمو	٤.٩١٩	٢.٣٤٣	٠.٠٠٧	٠.٠٢٣	٠.٠٨٨	٠.٠٠٩
M ₃	مرحلة النضج	١.٥٣٣	٢.١٤٢	٠.٠٠٨	٠.٠٤٥	٠.١٢١	٠.٠١٣
M ₄	مرحلة التذبذب	١.٤٣٠	٢.٠٢٣	٠.٤٨٢	٠.٠٣٤	٠.٠٧٧	٠.٦٦٢
M ₅	مرحلة التدهور	٣.٥٦٠-	٣.٢٧٨	٠.٠٢٧	٠.١٤٥-	٠.١٢٤	٠.٠٣٤
X ₄ *M ₁	التفاعل بين التجنب الضريبي ومرحلة التقديم	٠.٠٠٢	٠.٠٨٤	٠.٩٨٢	٠.٠٠٢-	٠.٠٠٣	٠.٤٧٩
X ₄ *M ₂	التفاعل بين التجنب الضريبي ومرحلة النمو	٠.٠١٤	٠.٠٤٧	٠.٠٤١	٠.٠١١	٠.٠٠٢	٠.٠٣٢
X ₄ *M ₃	التفاعل بين التجنب الضريبي ومرحلة النضج	٠.٠٠٥	٠.٠٠٦	٠.٠٣٥	٠.٠٠٩	٠.٠٠٦	٠.٠٣٦

رمز المتغير	المتغير	السعر السوقى للسهم (Y ₁)			العائد السوقى للسهم (Y ₂)		
		معامل الانحدار	الخطأ القياسى	المعنوية	معامل الانحدار	الخطأ القياسى	المعنوية
X ₄ *M ₄	التفاعل بين التجنب الضريبي ومرحلة التذبذب	٠.٠٠٣	٠.٠٤٥	٠.٩٤٢	٠.٠٠٤	٠.٠٠٢	٠.٩٢٨
X ₄ *M ₅	التفاعل بين التجنب الضريبي ومرحلة التدهور	-٠.٠٥٢	٠.١١٦	٠.٠٢٤	-٠.٠٠٥	٠.٠٠٤	٠.٠٣٠
Z ₁	حجم الشركة	١.٧٨٦	٠.٤٥٨	٠.٠٠٠	٠.٠١٤	٠.٠١٧	٠.٠٢٤
Z ₂	الرافعة المالية	-٠.٠٧٥	٠.٦١٠	٠.٩٠٣	-٠.٠٠١	٠.٠٢٣	٠.٩٥٤
Z ₃	معدل العائد على الأصول	٢.٥٤٢	٣.٥٧٦	٠.٤٧٨	٠.٠٢٧	٠.١٣٣	٠.٧٩٧
Z ₄	عمر الشركة	٣.١٥٩	١.٦٦٢	٠.٠٤٣	٠.٠٣٦	٠.٠٦١	٠.٠٤٠
الثابت		-٣٨.٧٠٤			-٠.٤٤٧		
تقييم دقة تقدير ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية							
معامل الارتباط المتعدد (R)		٠.٦٢١			٠.٥٤٥		
معامل التحديد (R ²)		% ٣٨.٦			% ٢٩.٧		
معامل التحديد المعدل (adj.R ²)		% ٣٥.٣			% ٢٥.٤		
درجات الحرية (df)		(٣٢٧،١٧)			(٣٢٧،١٧)		
F المحسوبة		١٨.٢٠٤			١٣.٩٧٣		
F الجدولية		٢.٠٩			٢.٠٩		
(sig.) المعنوية		٠.٠٠٠			٠.٠٤١		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من نتائج الجدول رقم (٨) وجود نموذجين لتقييم مدى ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية هما نموذج السعر، ونموذج العائد بغرض تحديد مدى تأثير مراحل دورة حياة الشركة كمتغير مُعدّل على تفسير العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وكل من السعر السوقى للسهم، والعائد السوقى للسهم، ويفحص نتائج نموذج الانحدار الخطى المتعدد الأول الخاص بنموذج السعر لوحظ وجود تأثيراً ايجابياً لمرحلتى النمو والنضج على السعر السوقى للسهم حيث بلغ معاملى الإنحدار (٤.٩١٩، ١.٥٣٣) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠٧، ٠.٠٠٠٨) على الترتيب، وجود تأثيراً سلبياً لمرحلة التدهور على السعر السوقى للسهم حيث بلغ معامل الإنحدار (-٣.٥٦٠) عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٢٧)، فضلاً عن عدم وجود تأثيراً معنوياً لمرحلتى التقديم والتذبذب على السعر السوقى للسهم حيث بلغ معاملى الإنحدار (-٠.٨٨١، ١.٤٣٠) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٧٧٧، ٠.٤٨٢) على الترتيب.

كما لوحظ وجود تأثيراً ايجابياً للمتغير التفاعلى ممارسات التجنب الضريبي ومرحلة النمو والمتغير التفاعلى ممارسات التجنب الضريبي ومرحلة النضج على السعر السوقى للسهم حيث

بلغ معاملى الانحدار (٠.٠١٤، ٠.٠٠٥) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٤١، ٠.٠٣٥) على الترتيب، مما يشير إلى أن مرحلتى النمو والنضج تؤديان إلى ضعف التأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي على السعر السوقى للسهم.

بينما لوحظ وجود تأثيراً سلبياً للمتغير التفاعلى ممارسات التجنب الضريبي ومرحلة التدهور على السعر السوقى للسهم حيث بلغ معامل الانحدار (-٠.٠٥٢) عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٢٤)، مما يشير إلى أن مرحلة التدهور تعزز من التأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي على السعر السوقى للسهم.

فى حين لوحظ عدم وجود تأثيراً معنوياً للمتغير التفاعلى ممارسات التجنب الضريبي ومرحلة التقديم والمتغير التفاعلى ممارسات التجنب الضريبي ومرحلة التذبذب على السعر السوقى للسهم حيث بلغ معاملى الانحدار (٠.٠٠٢، ٠.٠٠٣) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٩٨٢، ٠.٩٤٢) على الترتيب، مما يشير إلى أن مرحلتى التقديم والتذبذب ليس لهما تأثيراً معنوياً للتأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي على السعر السوقى للسهم.

ويمكن صياغة نموذج الانحدار لمدى تأثير مراحل دورة حياة الشركة كمتغير مُعدّل على تفسير العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي والسعر السوقى للسهم كما يلى:

$$Y_1 = - 38.704 + 1.342 X_1 + 0.092 X_2 - 1.042 X_4 + 4.919 M_2 + 1.533 M_3 - 3.560 M_5 \\ + 0.014 X_4 * M_2 + 0.005 X_4 * M_3 - 0.052 X_4 * M_5 + 1.786 Z_1 + 3.159 Z_4$$

كما تبين من نتائج تقييم دقة نموذج الانحدار الخطى المتعدد الأول على تقدير السعر السوقى للسهم أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بلغت (٠.٦٢١) والمساهمة النسبية لها بلغت (٣٨.٦%)، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التى بلغت (٣٨.٦%) مع قيمة معامل التحديد المعدل التى بلغت (٣٥.٣%) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً للاعتماد عليه فى تحليل النتائج وتعميمها، فضلاً عن دقة النموذج واستقلالية العوامل المؤثرة على السعر السوقى للسهم ، كما بلغت قيمة F المحسوبة (١٨.٢٠٤) وهى أكبر من قيمة F الجدولية التى بلغت (٢.٠٩) عند مستوى (٠.٠٠٠).

وبفحص نتائج نموذج الانحدار الخطى المتعدد الثانى الخاص بنموذج العائد لوحظ وجود تأثيراً ايجابياً لمرحلتى النمو والنضج على العائد السوقى للسهم حيث بلغ معاملى الانحدار (٠.٠٢٣، ٠.٠٤٥) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٩، ٠.٠١٣) على الترتيب، وجود تأثيراً سلبياً لمرحلة التدهور على العائد السوقى للسهم حيث بلغ معامل الانحدار (-٠.١٤٥) عند

مستوى معنوية بلغ (٠.٠٣٤)، بالإضافة إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً لمرحلتى التقديم والتذبذب على العائد السوقى للسهم حيث بلغ معاملى الانحدار (٠.٠٥٠، ٠.٠٣٤) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٦٧٣، ٠.٦٦٢) على الترتيب.

كما لوحظ وجود تأثيراً ايجابياً للمتغير التفاعلى ممارسات التجنب الضريبي ومرحلة النمو والمتغير التفاعلى ممارسات التجنب الضريبي ومرحلة النضج على العائد السوقى للسهم حيث بلغ معاملى الانحدار (٠.٠١١، ٠.٠٠٩) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٣٦، ٠.٠٣٢) على الترتيب، مما يشير إلى أن مرحلتى النمو والنضج تؤديان إلى ضعف التأثير السلبى لممارسات التجنب الضريبي على العائد السوقى للسهم.

فى حين لوحظ وجود تأثيراً سلبياً للمتغير التفاعلى ممارسات التجنب الضريبي ومرحلة التدهور على العائد السوقى للسهم حيث بلغ معامل الانحدار (-٠.٠٠٥) عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٣٠)، مما يشير إلى أن الشركات فى مرحلة التدهور تعزز من التأثير السلبى لممارسات التجنب الضريبي على العائد السوقى للسهم.

بينما لوحظ عدم وجود تأثيراً معنوياً للمتغير التفاعلى ممارسات التجنب الضريبي ومرحلة التقديم والمتغير التفاعلى ممارسات التجنب الضريبي ومرحلة التذبذب على العائد السوقى للسهم حيث بلغ معاملى الانحدار (-٠.٠٠٢، ٠.٠٠٤) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٧٩، ٠.٠٩٢٨) على الترتيب، مما يشير إلى أن مرحلتى التقديم والتذبذب ليس لهما تأثيراً معنوياً للتأثير السلبى لممارسات التجنب الضريبي على العائد السوقى للسهم.

ويمكن صياغة نموذج الانحدار لمدى تأثير مراحل دورة حياة الشركة كمتغير مُعدّل على تفسير العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي والعائد السوقى للسهم كما يلى:

$$Y_2 = - 0.447 + 0.036 X_1 + 0.304 X_3 - 0.496 X_4 + 0.023 M_2 + 0.045 M_3 - 0.145 M_5 + 0.011 X_4 * M_2 + 0.009 X_4 * M_3 - 0.005 X_4 * M_5 + 0.014 Z_1 + 0.036 Z_4$$

كما تبين من نتائج تقييم دقة نموذج الانحدار الخطى المتعدد الثانى على تقدير العائد السوقى للسهم أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بلغت (٠.٥٤٥) والمساهمة النسبية لها بلغت (٢٩.٧%)، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التى بلغت (٢٩.٧%) مع قيمة معامل التحديد المعدل التى بلغت (٢٥.٤%) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً للاعتماد عليه فى تحليل النتائج وتعميمها، فضلاً عن دقة النموذج واستقلالية العوامل المؤثرة على العائد السوقى

للسهم، كما بلغت قيمة F المحسوبة (13.973) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت (2.09) عند مستوى (0.041).

يتضح من نتائج الانحدار الخطي المتعدد لكل من نموذج السعر ونموذج العائد وجود تأثيراً إيجابياً لمرحلتى النمو والنضج على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية والذي قد يرجع إلى ارتفاع قدرة الشركة على فهم بيئتها المتغيرة بشكل أفضل، زيادة الوصول إلى الأسواق الدولية، قبول مستويات مرتفعة من المخاطر نظراً للتنوع في المنتجات الجديدة والقطاعات الجغرافية، ارتفاع كفاءة التشغيل وتحسين الأنشطة الاستثمارية، استدامة الأرباح، انخفاض تقلبات التدفقات النقدية، وارتفاع رقابة آليات الحوكمة، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة كل من (Habib, 2010; Li, 2019; Anderson et al., 2016)، فضلاً عن وجود تأثيراً سلبياً لمرحلة التدهور على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية والذي قد يرجع إلى انخفاض حجم الطلب على منتجات الشركة، زيادة التكاليف الثابتة والتوقف عن انتاج بعض المنتجات مما يؤدي إلى انخفاض شديد في مستويات أسعار منتجاتها، عدم وجود أي فرص استثمارية ملائمة، ارتفاع تقلبات الأرباح والتدفقات النقدية الحالية والمستقبلية، وانخفاض مستوى السيولة، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Jaafar, 2011)، إلا أنه يختلف مع نتائج دراسة (Dickinson et al., 2018).

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الثالث القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمرحلة دورة حياة الشركة على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية"، حيث أثبتت نتائج الدراسة وجود تأثيراً إيجابياً لمرحلتى النمو والنضج على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، مما يشير إلى أن مرحلتى النمو والنضج تؤديان إلى ضعف التأثير السلبى لممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، وجود تأثيراً سلبياً لمرحلة التدهور على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، مما يشير إلى أن مرحلة التدهور تعزز من التأثير السلبى لممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

٨- اختبار مدى الاختلاف بين القطاعات حول ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية

لفحص الفروق المعنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصرى محل الدراسة حول ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية يتم التحقق من مدى صحة الفرض الرابع القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصرى حول ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية"، وقد اعتمدت الدراسة على اختبار Kruskal-wallis لمقارنة ملائمة قيمة

المعلومات المحاسبية بين قطاعات سوق الأوراق المالية محل الدراسة، فإذا كانت قيمة معنوية الاختبار (Sig.) أقل من (٠.٠٥) فهذا يشير إلى وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية حول ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية (بالانت، ٢٠١٥)، ويمكن توضيح نتائج الفروق المعنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصرى حول ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية من خلال الجدول رقم (٩) التالي:

جدول رقم (٩) نتائج الفروق المعنوية بين القطاعات حول ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية

العائد السوقى للسهم				السعر السوقى للسهم				اسم القطاع
الترتيب حسب رتب المتوسط الحسابى	المعنوية (Sig.)	كا ^٢	رتب المتوسط الحسابى	الترتيب حسب رتب المتوسط الحسابى	المعنوية (Sig.)	كا ^٢	رتب المتوسط الحسابى	
٤	٠.٠٤٤	١٥.٢٥٢	١٧٤.٣٠	٤	٠.٠٠٠	٥٥.٣٣٦	١٥٩.٤٣	الأغذية والمشروبات والتبغ
٢			١٩٦.٢٢	٧			١٤٨.٠٨	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
١			٢١٢.٥٠	١			٢٥١.٩٧	الرعاية الصحية والأدوية
٧			١٦٦.٧٤	٥			١٥٢.٧٢	السياحة والترفيه
٦			١٧٠.٧٦	٨			١٣٦.٣٩	العقارات
٨			١٥٩.٤٠	٦			١٤٨.٧٣	المقاومات والإتشاءات الهندسية
٥			١٧٣.٤٣	٩			١٣٥.٣٧	المنسوجات والسلع المعمرة
٩			١٣٢.١٢	٣			٢٠٥.٧٩	مواد البناء
٣			١٧٩.٤٧	٢			٢٢٦.٤١	الموارد الأساسية

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

فحص نتائج الجدول رقم (٩) لوحظ أن قيمة معنوية الاختبار لملائمة قيمة المعلومات المحاسبية معبراً عنها بالسعر السوقى للسهم بلغت (٠.٠٠٠) وهى أقل من (٠.٠٥) مما يشير

إلى وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصرى حول السعر السوقى للسهم وذلك عند قيمة (كا^٢) بلغت (٥٥.٣٣٦)، ويتضح ذلك من اتساع مدى رتب المتوسط الحسابى لسعر السوقى للسهم بين قطاعات سوق الأوراق المالية الذى تراوح بين الحد الأدنى والحد الأعلى (٢٥١.٩٧، ١٣٥.٣٧) على الترتيب.

وبفحص رتب المتوسط الحسابى للسعر السوقى للسهم لوحظ أن رتب المتوسط الحسابى لقطاعات (الرعاية الصحية والأدوية، الموارد الأساسية، مواد البناء، الأغذية والمشروبات والتبغ، السياحة والترفية، المقاولات والإنشاءات الهندسية، الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، العقارات، والمنسوجات والسلع المعمرة) بلغ (٢٥١.٩٧، ٢٢٦.٤١، ٢٠٥.٧٩، ١٥٩.٤٣، ١٥٢.٧٢، ١٤٨.٧٣، ١٤٨.٠٨، ١٣٦.٣٩، ١٣٥.٣٧) على الترتيب، مما يشير إلى اختلاف رتب المتوسط الحسابى للسعر السوقى للسهم بين قطاعات سوق الأوراق المالية وما يستتبعه من وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية حول السعر السوقى للسهم.

كما لوحظ أن قيمة معنوية الاختبار لملائمة قيمة المعلومات المحاسبية معبراً عنها بالعائد السوقى للسهم بلغت (٠.٠٤٤) وهى أقل من (٠.٠٥) مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصرى حول العائد السوقى للسهم وذلك عند قيمة (كا^٢) بلغت (١٥.٢٥٢)، ويتضح ذلك من اتساع مدى رتب المتوسط الحسابى للعائد السوقى للسهم بين قطاعات سوق الأوراق المالية الذى تراوح بين الحد الأدنى والحد الأعلى (٢١٢.٥٠، ١٣٢.١٢) على الترتيب.

وبفحص رتب المتوسط الحسابى للعائد السوقى للسهم لوحظ أن رتب المتوسط الحسابى لقطاعات (الرعاية الصحية والأدوية، الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، الموارد الأساسية، الأغذية والمشروبات والتبغ، المنسوجات والسلع المعمرة، العقارات، السياحة والترفية، المقاولات والإنشاءات الهندسية، ومواد البناء) بلغ (٢١٢.٥٠، ١٩٦.٢٢، ١٧٩.٤٧، ١٧٤.٣٠، ١٧٣.٤٣، ١٧٠.٧٦، ١٦٦.٧٤، ١٥٩.٤٠، ١٣٢.١٢) على الترتيب، مما يشير إلى اختلاف رتب المتوسط الحسابى للعائد السوقى للسهم بين قطاعات سوق الأوراق المالية وما يستتبعه من وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية حول العائد السوقى للسهم.

يتبين مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الرابع القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصرى حول ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية"، حيث

خلصت نتائج الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية معبراً عنها بالسعر السوقي للسهم والعائد السوقي للسهم.

٨- اختبار مدى الاختلاف بين القطاعات حول درجة ممارسات التجنب الضريبي

لفحص الفروق المعنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول درجة ممارسات التجنب الضريبي يتم التحقق من مدى صحة الفرض الخامس القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول درجة ممارسات التجنب الضريبي"، وقد اعتمدت الدراسة على اختبار Kruskal-wallis لمقارنة درجة ممارسات التجنب الضريبي بين قطاعات سوق الأوراق المالية محل الدراسة، ويمكن توضيح نتائج الفروق المعنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول درجة ممارسات التجنب الضريبي من خلال الجدول رقم (١٠) التالي:

جدول رقم (١٠) نتائج الفروق المعنوية بين القطاعات حول درجة ممارسات التجنب الضريبي

اسم القطاع	رتب المتوسط الحسابي	ك ^٢	المعنوية (Sig.)	ترتيب القطاعات حسب رتب المتوسط الحسابي
الأغذية والمشروبات والتبغ	٢٠١.٥٠	١٩.٤٤٦	٠.٠١٣	٢
الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	١٤٣.٦٧			٨
الرعاية الصحية والأدوية	١٥٨.٨٣			٥
السياحة والترفيهية	١٩٧.٤٨			٣
العقارات	١٥٦.٤٤			٧
المقاولات والإنشاءات الهندسية	١٣٤.٥٣			٩
المنسوجات والسلع المعمرة	١٥٨.٧٣			٦
مواد البناء	٢٠٥.٣٦			١
الموارد الأساسية	١٦٧.٢٠			٤

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (١٠) لوحظ أن قيمة معنوية الاختبار بلغت (٠.٠١٣) وهي أقل من (٠.٠٥) مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول درجة ممارسات التجنب الضريبي وذلك عند قيمة (ك^٢) بلغت (١٩.٤٤٦)، ويتضح ذلك من

اتساع مدى رتب المتوسط الحسابي لدرجة ممارسات التجنب الضريبي بين قطاعات سوق الأوراق المالية التي تراوحت بين الحد الأدنى والحد الأعلى (١٣٤.٥٣، ٢٠٥.٣٦) على الترتيب. وبفحص رتب المتوسط الحسابي لدرجة ممارسات التجنب الضريبي لوحظ أن رتب المتوسط الحسابي لقطاعات (مواد البناء، الأغذية والمشروبات والتبغ، السياحة والترفيه، الموارد الأساسية، الرعاية الصحية والأدوية، المنسوجات والسلع المعمرة، العقارات، الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، والمقاولات والإنشاءات الهندسية) بلغ (٢٠٥.٣٦، ٢٠١.٥٠، ١٩٧.٤٨، ١٦٧.٢٠، ١٥٨.٨٣، ١٥٨.٧٣، ١٥٦.٤٤، ١٤٣.٦٧، ١٣٤.٥٣) على الترتيب، مما يشير إلى اختلاف رتب المتوسط الحسابي لدرجة ممارسات التجنب الضريبي بين قطاعات سوق الأوراق المالية وما يستتبعه من وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية حول درجة ممارسات التجنب الضريبي.

يتبين مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الخامس القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول درجة ممارسات التجنب الضريبي"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول درجة ممارسات التجنب الضريبي.

حادي عشر: نتائج الدراسة

استهدفت الدراسة تحديد مدى تأثير دورة حياة الشركة على تفسير العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية للشركات المقيدة والمتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصري، وفي ضوء ذلك فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تناولها على النحو التالي:

١. إمكانية صياغة نموذج السعر لتقدير السعر السوقي للسهم في ضوء المعلومات المحاسبية اعتماداً على أربعة عوامل أساسية تؤثر على السعر السوقي للسهم وتتمثل تلك العوامل في (ربحية السهم، حجم الشركة، القيمة الدفترية للسهم، وعمر الشركة) بمعاملات انحدار بلغت (١.٣١٤، ١.٧٦٩، ٠.٠٩٠، ٣.٢١٤) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠٠، ٠.٠٠٠١، ٠.٠٠٤٠، ٠.٠٠٠٠) على الترتيب، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (٠.٥٢٦) وبلغت المساهمة النسبية (٢٧.٦%)، كما بلغت قيمة F المحسوبة (١١.٩٣٤) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت (٢.٩٠) عند مستوى (٠.٠٠٠٠).

٢. إمكانية صياغة نموذج العائد لتقدير العائد السوقي للسهم في ضوء المعلومات المحاسبية اعتماداً على أربعة عوامل أساسية تؤثر على العائد السوقي للسهم وتتمثل تلك العوامل في (ربحية السهم، التغير في ربحية السهم، حجم الشركة، وعمر الشركة) بمعاملات انحدار بلغت (٠.٠٣٦، ٠.٠٥٦، ٠.٠١٤، ٠.٠٣٦) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٢، ٠.٠٠٠٦، ٠.٠٠١٣، ٠.٠٠٤٤) على الترتيب، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (٠.٤٣٦) وبلغت المساهمة النسبية (١٩%)، كما بلغت قيمة F المحسوبة (٧.٤٢٨) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت (٢.٩٠) عند مستوى (٠.٠٣٤).
٣. إمكانية صياغة نموذج السعر لتقدير السعر السوقي للسهم في ضوء المعلومات المحاسبية ودرجة ممارسات التجنب الضريبي اعتماداً على خمسة عوامل أساسية تؤثر على السعر السوقي للسهم وتتمثل تلك العوامل في (ربحية السهم، حجم الشركة، القيمة الدفترية للسهم، درجة ممارسات التجنب الضريبي، وعمر الشركة) بمعاملات انحدار بلغت (١.٣١٢، ١.٧٧٥، ٠.٠٩٠، ١.٠٢١-، ٣.١٩٤) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠٠، ٠.٠٠٠١، ٠.٠٠٣٢، ٠.٠٠٤٢) على الترتيب، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (٠.٥٩٦) وبلغت المساهمة النسبية (٣٥.٥%)، كما بلغت قيمة F المحسوبة (١٥.٢٦٩) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت (٢.٧٣) عند مستوى (٠.٠٠٠٠).
٤. إمكانية صياغة نموذج العائد لتقدير العائد السوقي للسهم في ضوء المعلومات المحاسبية ودرجة ممارسات التجنب الضريبي اعتماداً على خمسة عوامل أساسية تؤثر على العائد السوقي للسهم وتتمثل تلك العوامل في (ربحية السهم، التغير في ربحية السهم، حجم الشركة، درجة ممارسات التجنب الضريبي، وعمر الشركة) بمعاملات انحدار بلغت (٠.٠٣٦، ٠.٣٧٢، ٠.٠١٤، ٠.٠٤٩٠-، ٠.٠٣٦) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠٢، ٠.٠٠٠٧، ٠.٠٠٢١، ٠.٠٠٣٩، ٠.٠٠٣٧) على الترتيب، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (٠.٥٠٣) وبلغت المساهمة النسبية (٢٥.٣%)، كما بلغت قيمة F المحسوبة (٩.٧٢٨) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت (٢.٧٣) عند مستوى (٠.٠٣٢).
٥. وجود تأثيراً إيجابياً لمرحلتى النمو والنضج على السعر السوقي للسهم حيث بلغ معاملى الإنحدار (٤.٩١٩، ١.٥٣٣) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠٨، ٠.٠٠٠٧) على الترتيب، وجود تأثيراً سلبياً لمرحلة التدهور على السعر السوقي للسهم حيث بلغ معامل الإنحدار (-٣.٥٦٠) عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٢٧)، فضلاً عن عدم وجود تأثيراً معنوياً لمرحلتى التقديم والتذبذب على السعر السوقي للسهم حيث بلغ معاملى الإنحدار (-٠.٨٨١، ١.٤٣٠) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٧٧٧، ٠.٤٨٢) على الترتيب.

٦. وجود تأثيراً إيجابياً لمرحلتى النمو والنضج على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي والسعر السوقى للسهم، حيث بلغ معاملى الإنحدار للمتغير التفاعلى ممارسات التجنب الضريبي ومرحلة النمو والمتغير التفاعلى ممارسات التجنب الضريبي ومرحلة النضج على السعر السوقى للسهم (٠.٠١٤، ٠.٠٠٥) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٤١، ٠.٠٣٥) على الترتيب، مما يشير إلى أن مرحلتى النمو والنضج تؤديان إلى ضعف التأثير السلبى لممارسات التجنب الضريبي على السعر السوقى للسهم.
٧. وجود تأثيراً سلبياً لمرحلة التدهور على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي والسعر السوقى للسهم، حيث بلغ معاملى الإنحدار للمتغير التفاعلى ممارسات التجنب الضريبي ومرحلة التدهور (-٠.٠٥٢) عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٢٤)، مما يشير إلى أن مرحلة التدهور تعزز من التأثير السلبى لممارسات التجنب الضريبي على السعر السوقى للسهم، فضلاً عن عدم وجود تأثيراً معنوياً لمرحلتى التقديم والتذبذب على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي والسعر السوقى للسهم، حيث بلغ معاملى الإنحدار للمتغير التفاعلى ممارسات التجنب الضريبي ومرحلة التقديم والمتغير التفاعلى ممارسات التجنب الضريبي ومرحلة التذبذب على السعر السوقى للسهم (٠.٠٠٢، ٠.٠٠٣) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٩٨٢، ٠.٠٩٤٢) على الترتيب، مما يشير إلى أن مرحلتى التقديم والتذبذب ليس لهما تأثيراً معنوياً للتأثير السلبى لممارسات التجنب الضريبي على السعر السوقى للسهم.
٨. وجود تأثيراً إيجابياً لمرحلتى النمو والنضج على العائد السوقى للسهم حيث بلغ معاملى الإنحدار (٠.٠٢٣، ٠.٠٤٥) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٩، ٠.٠١٣) على الترتيب، وجود تأثيراً سلبياً لمرحلة التدهور على العائد السوقى للسهم حيث بلغ معاملى الإنحدار (-٠.١٤٥) عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٣٤)، فضلاً عن عدم وجود تأثيراً معنوياً لمرحلتى التقديم والتذبذب على العائد السوقى للسهم حيث بلغ معاملى الإنحدار (٠.٠٣٤، ٠.٠٥٠) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٦٧٣، ٠.٦٦٢) على الترتيب.
٩. وجود تأثيراً إيجابياً لمرحلتى النمو والنضج على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي والعائد السوقى للسهم، حيث بلغ معاملى الإنحدار للمتغير التفاعلى ممارسات التجنب الضريبي ومرحلة النمو والمتغير التفاعلى ممارسات التجنب الضريبي ومرحلة النضج على العائد السوقى للسهم (٠.٠١١، ٠.٠٠٩) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٣٢، ٠.٠٣٦) على الترتيب، مما يشير إلى أن مرحلتى النمو والنضج تؤديان إلى ضعف التأثير السلبى لممارسات التجنب الضريبي على العائد السوقى للسهم.

١٠. وجود تأثيراً سلبياً لمرحلة التدهور على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي والعائد السوقي للسهم، حيث بلغ معامل الإنحدار للمتغير التفاعلي ممارسات التجنب الضريبي ومرحلة التدهور على العائد السوقي للسهم (-٠.٠٠٥) عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٣٠)، مما يشير إلى أن مرحلة التدهور تعزز من التأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي على العائد السوقي للسهم، فضلاً عن عدم وجود تأثيراً معنوياً لمرحلتى التقديم والتذبذب على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي والعائد السوقي للسهم، حيث بلغ معامل الإنحدار للمتغير التفاعلي ممارسات التجنب الضريبي ومرحلة التقديم والمتغير التفاعلي ممارسات التجنب الضريبي ومرحلة التذبذب على العائد السوقي للسهم (-٠.٠٠٢، ٠.٠٠٤) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٧٩، ٠.٩٢٨) على الترتيب، مما يشير إلى أن مرحلتى التقديم والتذبذب ليس لهما تأثيراً معنوياً للتأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي على العائد السوقي للسهم.

١١. وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصرى محل الدراسة حول ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية معبراً عنها بالسعر السوقي للسهم والعائد السوقي للسهم حيث بلغت قيمة معنوية الاختبار (٠.٠٠٠، ٠.٠٤٤) على الترتيب، وبلغت قيمة كا^٢ (٥٥.٣٣٦، ١٥.٢٥٢) على الترتيب، كما لوحظ اختلاف رتب المتوسط الحسابي للسعر السوقي للسهم بين قطاعات (الرعاية الصحية والأدوية، الموارد الأساسية، مواد البناء، الأغذية والمشروبات والتبغ، السياحة والترفيه، المقاولات والإنشاءات الهندسية، الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، العقارات، والمنسوجات والسلع المعمرة) حيث بلغ (٢٥١.٩٧، ٢٢٦.٤١، ٢٠٥.٧٩، ١٥٩.٤٣، ١٥٢.٧٢، ١٤٨.٧٣، ١٤٨.٠٨، ١٣٦.٣٩، ١٣٥.٣٧) على الترتيب، فضلاً عن اختلاف رتب المتوسط الحسابي للعائد السوقي للسهم بين قطاعات (الرعاية الصحية والأدوية، الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، الموارد الأساسية، الأغذية والمشروبات والتبغ، المنسوجات والسلع المعمرة، العقارات، السياحة والترفيه، المقاولات والإنشاءات الهندسية، ومواد البناء) حيث بلغ (٢١٢.٥٠، ١٩٦.٢٢، ١٧٩.٤٧، ١٧٤.٣٠، ١٧٣.٤٣، ١٧٠.٧٦، ١٦٦.٧٤، ١٥٩.٤٠، ١٣٢.١٢) على الترتيب.

١٢. وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصرى محل الدراسة حول درجة ممارسات التجنب الضريبي حيث بلغت قيمة معنوية الاختبار (٠.٠١٣)، كما بلغت قيمة كا^٢ (١٩.٤٤٦)، فضلاً عن اختلاف رتب المتوسط الحسابي لدرجة ممارسات التجنب الضريبي بين قطاعات (مواد البناء، الأغذية والمشروبات والتبغ، السياحة والترفيه، الموارد الأساسية، الرعاية الصحية والأدوية، المنسوجات والسلع المعمرة، العقارات، الخدمات والمنتجات

الصناعية والسيارات، والمقاولات والإنشاءات الهندسية) حيث بلغ (٢٠٥.٣٦، ٢٠١.٥٠، ١٩٧.٤٨، ١٦٧.٢٠، ١٥٨.٨٣، ١٥٨.٧٣، ١٥٦.٤٤، ١٤٣.٦٧، ١٣٤.٥٣) على الترتيب.

ثاني عشر: توصيات الدراسة

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التالية:
١. ضرورة قيام سوق الأوراق المالية المصري من خلال دوره الاعلامي والتثقيفي بتوعية أصحاب المصالح المختلفة بأهمية المعلومات المحاسبية التي تتمثل في ربحية السهم، القيمة الدفترية للسهم، والتغير في ربحية السهم عند تقييم ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بغرض تفسير التغيرات في أسعار وعوائد الأسهم وترشيد قرارات أصحاب المصالح المختلفة مما يؤدي إلى دعم مناخ الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية.
 ٢. زيادة الوعي الضريبي لأصحاب المصالح المختلفة حول العواقب السلبية لممارسات التجنب الضريبي من خلال عقد الندوات لدراسة وتحليل المنافع والعواقب السلبية لممارسات التجنب الضريبي على الشركات والدولة، فضلاً عن قيام وزارة المالية والهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار دليل استرشادي حول مخاطر قيام الشركات بممارسة أنشطة التجنب الضريبي وتأثيرها على أسعار وعوائد الأسهم.
 ٣. ضرورة اهتمام الجهات الضريبية بالحد من ممارسات التجنب الضريبي من خلال فرض العقوبات والغرامات على الشركات التي تمارس تلك الأنشطة، اجراء تعديلات على التشريع الضريبي للترقية الواضحة بين التجنب الضريبي المقبول والتعسفي والتهرب الضريبي، مع ضرورة تحديد حالات التجنب والتهرب الضريبي بدقة في اللائحة التنفيذية للقانون وتحديثها باستمرار وفقاً للتطورات في بيئة الأعمال المصرية، مما يؤدي تحسين مستوى الالتزام الضريبي للشركات، وزيادة الحصيلة الضريبية وانخفاض عجز الموازنة العامة للدولة.
 ٤. العمل على تعزيز الوعي لدى الشركات من خلال وسائل الاعلام بأهمية الضرائب كأحد الموارد الأساسية لتمويل الموازنة العامة للدولة والتي تستخدم في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية وتحسين الواقع الاجتماعي وتوفير احتياجات المجتمع من الخدمات العامة، وأن المدفوعات الضريبية تعتبر جزء من مسؤوليتها الاجتماعية.
 ٥. ضرورة اهتمام أصحاب المصالح المختلفة بمراحل دورة حياة الشركة والتي يتمثل أهمها في مرحلتى النمو والنضج على تفسير العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة

المعلومات المحاسبية حيث تؤديان إلى ضعف التأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي على أسعار وعوائد الأسهم، فضلاً عن مرحلة التدهور التي تعزز من التأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي على أسعار وعوائد الأسهم، مما يؤدي إلى ارتفاع ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية وما يستتبعه من ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات أصحاب المصالح المختلفة.

ثالث عشر: مجالات الدراسة المستقبلية

في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة يمكن اقتراح العديد من المجالات التي تمثل أساساً لدراسات مستقبلية والتي تتمثل في التالي:

١. دراسة العلاقة بين مستوى الاحتفاظ بالنقدية وممارسات التجنب الضريبي وانعكاسها على تكلفة رأس المال.
٢. اختبار أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية.
٣. تقييم أثر دورة حياة الشركة على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومخاطر انهيار أسعار الأسهم للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.
٤. دراسة تحليلية للعوامل المحددة لممارسات التجنب الضريبي وانعكاسها على قيمة الشركة، وكفاءة القرارات الاستثمارية.
٥. فحص أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على ممارسات التجنب الضريبي وانعكاسه على جودة التقارير المالية.
٦. إجراء المزيد من الدراسات على قطاعي البنوك والخدمات المالية للتعرف على مدى الاختلاف بين تلك القطاعات حول مدى تأثير دورة حياة الشركة على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- البورصة المصرية، (٢٠٢٠).

Available at: <http://www.egx.com.eg>

- الحناوى، السيد محمود، (٢٠١٩)، "تحليل أثر الخصائص التشغيلية للشركة على منفعة المعلومات المحاسبية لربحية السهم وقيمه الدفترية لأغراض تحديد أسعار الأسهم فى سوق الأوراق المالية المصرى"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثالث، العدد الثالث، سبتمبر، ص ص ٢٠٧-٢٦٦.
- الحوشى، محمد محمود، (٢٠١٩)، "أثر دورة حياة الشركة على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وجودة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثالث، العدد الثالث، سبتمبر، ص ص ١٤٣-٢٠٦.
- إبراهيم، فريد محرم فريد، (٢٠١٨)، "المخاطرة غير المنتظمة، مستوى الاحتفاظ بالنقدية، وعوائد الأسهم دليل تطبيقي من شركات مؤشر EGX-100"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثانى والعشرون، العدد السابع، ص ص ٧٦١-٨٢٣.
- إبراهيم، فريد محرم فريد، (٢٠١٩)، "أثر دورة حياة الشركة على العلاقة بين جودة التقارير المالية وتكلفة حقوق الملكية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثانى، ص ص ١-٦٦.
- بالانت، جولى، (٢٠١٥)، "التحليل الإحصائى باستخدام برنامج SPSS"، ترجمة: خالد العامرى، دار الفاروق، القاهرة.
- حسن، نصر طه، (٢٠١٨)، "تأثير شفافية الإفصاح وتجنب الضريبة والتحفظ على إدارة الربح: أدلة عملية من بيئة الأعمال السعودية"، **المجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، يونيو، ص ص ٢٦٢-٢٩٥.
- حسين، علاء على أحمد، (٢٠٢٠)، "تحليل العلاقة بين غموض التقارير المالية، أداء المسئولية الاجتماعية، وممارسات التجنب الضريبي، وبين خطر الانهيار المستقبلى لأسعار أسهم الشركات ذات التصنيف فى مؤشر البورصة المصرية للاستدامة"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الرابع والعشرون، العدد الأول، ص ص ١-٦٧.
- حسين، علاء على أحمد، (٢٠٢٠)، "تأثير الخصائص المحاسبية لمراحل دورة حياة المنشأة على العلاقة بين كثافة الإنفاق على البحث والتطوير وتقلبات عوائد الأسهم: دليل تطبيقي من الشركات غير المالية المتداول أسهمها ضمن مؤشر EGX 100"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثانى، ص ص ٩٤٢-٩٩٤.

- رجب، نشوى شاكر على، (٢٠١٨)، "أثر التعثر المالي على العلاقة بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وعائد السهم من منظور محاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثاني والعشرون، العدد السادس، ص ص ٨٥-١١٩.
 - طلخان، السيدة مختار عبد الغني، (٢٠١٧)، "أثر بعض الخصائص التشغيلية للشركة على ملائمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الأول، العدد الأول، سبتمبر، ص ص ٣٨٩-٤٣٨.
 - عيسى، عارف محمود كامل، (٢٠١٥)، "قياس أثر حوكمة الشركات على مستوى التجنب الضريبي في ضوء نظرية الوكالة: دراسة عملية"، *المجلة للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ديسمبر، ص ص ١٨٢-٢١٩.
 - فودة، السيد أحمد محمود، (٢٠٢٠)، "الأثر الوسيط للتجنب الضريبي على العلاقة بين القيود المالية للشركات والإحتفاظ بالنقدية- دراسة اختبارية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثاني، مايو، ص ص ٨٤-١.
 - **قانون ضرائب الدخل المصري**، (٢٠٠٥)، قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م، الجريدة الرسمية، العدد ٢٣، يونية.
- Available at: <https://www.incometax.gov.eg/law91.asp>.
- **قانون ضرائب الدخل المصري**، (٢٠١٤)، قانون الضريبة على الدخل رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ م المعدل لبعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م، وقانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ م، الجريدة الرسمية، العدد ٢٦ مكرر (أ)، يونية.
- Available at: <http://www.incometax.gov.eg/pdf/law-53-2014-pdf>.
- كيسو، دونالد، ووجانت، جيرى، (٢٠٠٩)، "المحاسبة المتوسطة"، الجزء الثاني، ترجمة: أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة العربية الثانية.
 - محمد، محمد محمود سليمان، ويغدادى، أحمد بغدادى أحمد، (٢٠١٩)، "العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة- دراسة اختبارية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث، ص ص ١-٦١.
 - محمد، هاجر عبد الرحمن عبدالفتاح، (٢٠٢٠)، "قياس أثر العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن أداء المسؤولية الاجتماعية وخصائص دورة حياة الشركة على درجة المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركات: دراسة تطبيقية"، *مجلة المحاسبة والمراجعة لإتعداد الجامعات العربية*، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الثالث، ص ص ٢٥٧-٣٠٦.
 - محمود، عمرو السيد زكى، (٢٠١٧)، "دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية فى مصر"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الواحد والعشرون، العدد الأول، ص ص ٣٠٧-٣٦١.

- مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم، (٢٠٢٠)، "أثر دورة حياة الشركة والمسئولية الإجتماعية وجودة المستحقات على سياسة توزيعات الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في مؤشر EGX-100"، *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثاني، مايو، ص ص ٧٤-١.
- موسى، بوسى حمدي حسن، (٢٠٢٠)، "أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على العلاقة بين التحفظ المحاسبى وممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثالث، سبتمبر، ص ص ٧٠-١.
- وزارة الإستثمار، (٢٠١٦)، "معايير المحاسبة المصرية"، معيار المحاسبة المصري (رقم ١)، "عرض القوائم المالية".
- وزارة المالية، (٢٠٠٥)، قرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥م، اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م.
- Available at: https://asa.gov.eg/attach/665_list_911_2005.pdf.
- وزارة المالية، (٢٠١٨)، التعليمات الإرشادية المصرية لتسعير المعاملات، المعدل للتعليمات الإرشادية المصرية لتسعير المعاملات الصادرة في ٢٠١٠م.
- Available at: <https://www.incometax.gov.eg/TransferPricing.asp>.
- يوسف، أيمن يوسف محمود، (٢٠١٩)، "أثر تركيز الملكية وحجم مكتب المراجعة على علاقة ممارسات التجنب الضريبي بعوائد الأسهم ومخاطر الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبى*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث والعشرون، العدد الرابع، ص ص ٦٨-١.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Abbas, N., Seemab, K., Waheed, A. & Hussain, S., (2018), "The Impact of Firm Life cycle on the Corporate Tax Avoidance Strategies", *Foundation University Journal of Business & Economics*, Vol. 3, No. 2, August, PP. 23-38.
- Abdullaha, A. & Saleh, N., (2014), "Impact of Firms' Life-Cycle on Conservatism: the Malaysian Evidence", *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Vol. 145, PP. 18-28.
- Abdulraheem, K., (2018), "The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Corporate Tax Avoidance in Nigerian Listed Manufacturing Companies", *Global Journal of Contemporary Research in Accounting, Auditing and Business Ethics*, Vol. 4, No. 1, PP. 622-636.
- Ahmed, B., Akbar, M., Sabahat, T., Ali, S., Hussain, A., Akbar, A. & Hongming, X., (2021), "Does Firm Life Cycle Impact Corporate Investment Efficiency?", *Sustainability*, Vol. 13, No. 197, PP. 1-13.
- AL Barrak, T., (2011), "Value Relevance and Predictive Ability of Financial Statement Information: the Case of Saudi Arabia", Ph.D. Thesis, Portsmouth Business School, University of Portsmouth, Portsmouth, UK.
- Alfaraih, M., (2009), "Compliance with International Financial Reporting Standards (IFRS) and the Value Relevance of Accounting Information in Emerging Stock Markets: Evidence from Kuwait", Ph.D. Thesis, School of Accountancy, Queensland University of Technology, USA.

- Ali, M., Ahmed, K. & Henry, D., (2004), "Disclosure Compliance with National Accounting Standards by Listed Companies in South Asia", *Accounting and Business Research*, Vol. 34, No. 3, September, PP. 183-199.
- AlKhatib, K. & Marji, Q., (2012), "Audit Reports Timeliness: Empirical Evidence from Jordan", *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Vol. 62, October, PP. 1342-1349.
- Alsaeed, K., (2006), "The Association between Firm-Specific Characteristics and Disclosure: The Case of Saudi Arabia", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 21, No. 5, June, PP. 476-496.
- Amidu, M. & Yorke, S., (2017), "Tax Avoidance and Earnings Management of Firms in Ghana: Does the Funding Strategy Matter?", *International Journal of Critical Accounting*, Vol. 9, No. 3, January, PP. 238-264.
- Anderson, M., Hyun, S. & Yu, D., (2017), "Fundamental Analysis Conditioned on Firm Life Cycle", *Working paper*, University of Calgary.
- Annuar, H., Salihu, I. & Obid, S., (2014), "Corporate Ownership, Governance and Tax Avoidance: An Interactive Effects", *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Vol. 164, No. 31, December, PP. 150-160.
- Anthony, J. & Ramesh, K., (1992), "Association between Accounting Performance Measures and Stock Prices: A Test of the Life Cycle Hypothesis", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 15, Nos. 2&3, June-September, PP. 203-227.
- Armstrong, C., Blouin, J. & Larcker, D., (2012), "The Incentives for Tax Planning", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 53, Nos. 1&2, February-April, PP. 391-411.
- Ball, R., Gerakos, J., Linnainmaa, J. & Nikolaev, V., (2016), "Accruals, Cash Flows, and Operating Profitability in the Cross Section of Stock Returns", *Journal of Financial Economics*, Vol. 121, No. 1, July, PP. 28-45.
- Barth, M., (2000), "Valuation-Based Accounting Research: Implications for Financial Reporting and Opportunities for Future Research", *Accounting and Finance*, Vol. 40, No. 1, March, PP. 7-31.
- Barth, M. & Clinch, G., (2009), "Scale Effects in Capital Markets-Based Accounting Research", *Journal of Business Finance & Accounting*, Vol. 36, Nos. 3&4, April/May, PP. 253-288.
- Barth, M. & Landsman, W., (1995), "Fundamental Issues Related to Using Fair Value Accounting for Financial Reporting", *Accounting Horizons*, Vol. 9, No. 4, December, PP. 97-107.
- Barth, M., Landsman, W. & Lang, M., (2008), "International Accounting Standards and Accounting Quality", *Journal of Accounting Research*, Vol. 46, No. 3, June, PP. 467-498.
- Basheer, S., (2003), "*Your Guide to the Statistical Program SPSS*", Tenth Edition, Arab Institute for Training and Research in Statistics, Iraq.
- Bayat, M., Zalaghi, H. & Mirhosseini, I., (2018), "A Survey of the Influence of Earning Sustainability on Value Relevance of Accounting Information", *The Iranian Accounting and Auditing Review University of Tehran*, Vol. 22, No. 1, PP. 11-37.
- Beaver, W., (2002), "Perspectives on Recent Capital Market Research", *The Accounting Review*, Vol. 77, No. 2, April, PP. 453-474.
- Beisland, L., (2008), "*Essays on the Value Relevance of Accounting Information*", Ph.D. Thesis, the Norwegian School of Economics and Business Administration, University of Agder, Bergen, Norway.
- Beisland, L., (2009), "A Review of the Value Relevance Literature", *The Open Business Journal*, Vol. 2, PP. 7-27.
- Beladi, H., Chao, C. & Hu, M., (2018), "Does Tax Avoidance Behavior Affect Bank Loan Contracts for Chinese Listed Firms?", *International Review of Financial Analysis*, Vol. 58, PP. 104-116.

- Bernard, V., (1995), "The Feltham-Ohlon Framework: Implications for Empiricists", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 11, No. 2, Spring, PP. 733-747.
- Bilgic, F. & Ibis, C., (2013), "Effects of New Financial Reporting Standards on Value Relevance: A Study about Turkish Stock Markets", *International Journal of Economics and Finance*, Vol. 5, No. 10, PP. 126-140.
- Blaufus, K., Mohlmann, A. & Schwabe, A., (2019), "Stock Price Reactions to News about Corporate Tax Avoidance and Evasion", *Journal of Economic Psychology*, Vol. 72, PP. 278-292.
- Braga, R., (2017), "Effects of IFRS Adoption on Tax Avoidance", *International Accounting & Finance Review*, Vol. 28, No. 75, PP. 407-424.
- Brimble, M. & Hodgson, A., (2007), "On the Intertemporal Value Relevance of Conventional Financial Accounting in Australia", *Accounting and Finance*, Vol. 47, No. 4, December, PP. 599-622.
- Chan, K., Mo, P. & Tang, T., (2016), "Tax Avoidance and Tunneling: Empirical Analysis from an Agency Perspective", *Journal of International Accounting Research*, Vol. 15, No. 3, December, PP. 49-66.
- Chebaane, S. & Othman, H., (2014), "The Impact of IFRS Adoption on Value Relevance of Earnings and Book Value of Equity: The Case of Emerging Markets in African and Asian Regions", *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Vol. 145, No. 25, August, PP. 70-80.
- Chen, C., Chen, S. & Su, X., (2001), "Is Accounting Information Value-Relevant in the Emerging Chinese Stock Market?", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vol. 10, No. 1, Spring, PP. 1-22.
- Chen, X., Hu, N., Wang, X. & Tang, X., (2014), "Tax Avoidance and Firm Value: Evidence from China", *Nankai Business Review International*, Vol. 5, No. 1, PP. 25-42.
- Collins, D., Maydew, E. & Weiss, I., (1997), "Changes in the value-relevance over the past forty years", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 24, No. 1, December, PP. 39-67.
- Cooper, S., Raman, K. & Yin, J., (2018), "Halo Effect or Fallen Angel Effect? Firm Value Consequences of Greenhouse Gas Emissions and Reputation for Corporate Social Responsibility", *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 37, PP. 226-240.
- Dahmash, F. & Qabajeh, M., (2012), "Value Relevance of Ohlson Model with Jordanian Data", *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, Vol. 3, No. 11, March, PP. 551-560.
- DeAngelo, H., DeAngelo, L. & Stulz, R., (2010), "Seasoned Equity Offerings, Market Timing, and the Corporate Lifecycle", *Journal of Financial Economics*, Vol. 95, No. 3, March, PP. 275-295.
- Dechow, P., Hutton, A. & Sloan, R., (1999), "An Empirical Assessment of the Residual Income Valuation Model", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 26, Nos. 1&3, January, PP. 1-34.
- Dhawan, A., Ma, L. & Kim, M., (2020), "Effect of Corporate Tax Avoidance Activities on Firm Bankruptcy Risk", *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, Vol. 16, PP. 1-23.
- Dickinson, V., (2011), "Cash Flow Patterns as a Proxy for Firm Life Cycle", *The Accounting Review*, Vol. 86, No. 6, November, PP. 1969-1994.
- Dickinson, V., Kassa, H. & Schaberl, P., (2018), "What Information Matters to Investors at Different Stages of a Firm's Life Cycle?", *Advances in Accounting*, Vol. 42, PP. 22-33.
- Drake, K., (2012), "Does Firm Life Cycle Explain the Relation between Book-Tax Differences and Earnings Persistence?", Ph.D. Thesis, Arizona State University, USA.
- Drobetz, W., Halling, M. & Schröder, H., (2015), "Corporate Life-Cycle Dynamics of Cash Holdings", Swedish House of Finance Research Paper No. 15-07, 28th Australasian Finance

- and Banking Conference, March. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2578315> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2578315>
- Durnev, A., Li, T. & Magnan, M., (2017), "Beyond Tax Avoidance: Offshore Firms' Institutional Environment and Financial Reporting Quality", *Journal of Business Finance & Accounting*, Vol. 44, Nos. 4&5, May/June, PP. 646-696.
 - Edwards, A., Schwab, C. & Shevlin, T., (2016), "Financial Constraints and Cash Tax Saving", *The Accounting Review*, Vol. 91, No. 3, PP. 859-881.
 - Etemadi, H. & Mougouie, F., (2015), "Firm's Life Cycle and Valuation Model: Evidence from Iran", *Asian Economic and Financial Review*, Vol. 5, No. 4, PP. 641-652.
 - Faff, R., Kwok, W., Podolski, E. & Wong, G., (2016), "Do Corporate Policies Follow a Life-Cycle?", *Journal of Banking & Finance*, Vol. 69, August, PP. 95-107.
 - Fan, Y., Boateng, A., King, T. & MacRae, C., (2019), "Board-CEO Friendship Ties and Firm Value: Evidence from US Firms", *International Review of Financial Analysis*, Vol. 65, PP. 1-17.
 - *Financial Accounting Standards Board (FASB)*, (2010), "Statement of Financial Accounting Concepts No. 8: Conceptual Framework for Financial Reporting", (Norwalk, CT: FASB).
 - Firmansyah, A. & Muliana, R., (2018), "The Effect of Tax Avoidance and Tax Risk on Corporate Risk", *Jurnal Keuangan dan Perbankan*, Vol. 22, No. 4, October, PP. 643-656.
 - Giner, B. & Iñiguez, R., (2006), "An Empirical Assessment of the Feltham-Ohlonson Models Considering the Sign of Abnormal Earnings", *Accounting and Business Research*, Vol. 36, No. 3, PP. 169-190.
 - Glaum, M. & Street, D., (2003), "Compliance with the Disclosure Requirements of Germany's New Market: IAS versus US GAAP", *Journal of International Financial Management & Accounting*, Vol. 14, No. 1, PP. 64-100.
 - Goh, B., Lee, J., Lim, C. & Shevlin, T., (2016), "The Effect of Corporate Tax Avoidance on the Cost of Equity", *The Accounting Review*, Vol. 91, No. 6, PP. 1647-1670.
 - Gong, J. & Wang, S., (2016), "Changes in the Value Relevance of Research and Development Expenses after IFRS Adoption", *Advances in Accounting*, Vol. 35, December, PP. 49-61.
 - Guenther, D., Matsunaga, S. & Williams, B., (2017), "Is Tax Avoidance Related to Firm Risk?", *The Accounting Review*, Vol. 92, No. 1, January, PP. 115-136.
 - Gujarati, D., (2004), "*Basic Econometrics*", Fourth Edition, New York, the McGraw-Hill Companies.
 - Güleç, Ö. & Karacaer, S., (2018), "Corporate Life Cycle Theory and Accounting Performance: Borsa Istanbul Case", *The Journal of Accounting and Finance*, Vol. 20, No. 78, April, PP. 265-279.
 - Guo, S., Chi, S. & Cook, K., (2019), "Short Selling and Corporate Tax Avoidance", *Advances in Taxation*, Vol. 25, PP. 1-28.
 - Ha, N. & Quyen, P., (2017), "The Relationship between State Ownership and Tax Avoidance Level: Empirical Evidence from Vietnamese Firms", *Journal of Asian Business Strategy*, Vol. 7, No. 1, PP. 1-12.
 - Habib, A., (2010), "Value Relevance of Alternative Accounting Performance Measures: Australian Evidence", *Accounting Research Journal*, Vol. 23, No. 2, PP. 190-212.
 - Habib, A., Bhuiyan, B. & Hasan, M., (2019), "Firm Life Cycle and Advisory Directors", *Australian Journal of Management*, Vol. 43, No. 4, PP. 575-592.
 - Habib, A. & Hasan, M., (2017), "Firm Life Cycle, Corporate Risk Taking and Investor Sentiment", *Accounting and Finance*, Vol. 57, No. 2, June, PP. 465-497.

- Habib, A. & Hasan, M., (2019), "Corporate Life Cycle Research in Accounting, Finance and Corporate Governance: A Survey, and Directions for Future Research", *International Review of Financial Analysis*, Vol. 61, PP. 188-201.
- Hamers, L., (2017), "The Role of Firm Life Cycle in the Functioning of Capital Markets", Ph.D. Thesis, Universitaire Pers Maastricht, Netherlands.
- Hanlon, M. & Heitzman, S., (2010), "A Review of Tax Research", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 50, Nos 2&3, December, PP. 127-178.
- Hasan, M., Al-Hadi, A., Taylor, G. & Richardson, G., (2017), "Does a Firm's Life Cycle Explain its Propensity to Engage in Corporate Tax Avoidance?", *The European Accounting Review*, Vol. 26, No. 3, PP. 469-501.
- Hasan, M. & Cheung, A., (2018), "Organization Capital and Firm Life Cycle", *Journal of Corporate Finance*, Vol. 48, February, PP. 556-578.
- Hasan, M. & Habib, A., (2017), "Firm's Life Cycle and Idiosyncratic Volatility", *International Review of Financial Analysis*, Vol. 50, March, PP. 164-175.
- Hasan, M., Hossain, M., Cheung, A. & Habib, A., (2015), "Corporate Life Cycle and Cost of Equity Capital", *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, Vol. 11, No. 1, April, PP. 46-60.
- Hayn, C., (1995), "The Information Content of Losses", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 20, No. 2, September, PP. 125-153.
- Holthausen, R. & Watts, R., (2001), "The Relevance of the Value-Relevance Literature for Financial Accounting Standard Setting", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 31, Nos. 1&3, September, PP. 3-75.
- Hribar, P. & Yehuda, N., (2015), "The Mispricing of Cash Flows and Accruals at Different Life-Cycle Stages", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 32, No. 3, PP. 1053-1072.
- Hsieh, T., Wang, Z. & Demirkan, S., (2018), "Overconfidence and Tax Avoidance: the Role of CEO and CFO Interaction", *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 37, PP. 241-253.
- Hutchens, M., Rego, S. & Williams, B., (2020), "Tax Avoidance, Uncertainty, and Firm Risk", June.
Available at:
SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3348559> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3348559>
- *International Accounting Standards Board (IASB)*, (2001), Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statement, London. Available at: <http://www.iasb.org>.
- *International Accounting Standards Board (IASB)*, (2007), International Accounting Standard No. 1 (IAS 1), "Presentation of Financial Statements", Available at <http://www.iasb.org>.
- *International Accounting Standards Board (IASB)*, (2017), International Accounting Standard No. 8 (IAS 8), "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors", Available at <http://www.iasb.org>.
- Irawan, F. & Afif, A., (2020), "Does Firms' Life Cycle Influence Tax Avoidance? Evidence from Indonesia", *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, Vol. 14, No. 1, PP. 1211-1229.
- Jaafar, H., (2011), "Accounting for Intangible Assets, Firm Life Cycle and the Value Relevance of Intangible Assets", Ph.D. Thesis, University of Tasmania, New Zealand.
- Jansky, P. & Prats, A., (2015), "International Profit- Shifting out of Developing Countries and The role of tax Havens", *Development policy Review*, Vol. 33, No. 3, May, PP. 271-292.
- Khan, M. & Watts, R., (2009), "Estimation and Empirical Properties of a Firm-Year Measure of Accounting Conservatism", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 48, Nos. 2&3, December, PP. 132-150.

- Khan, M., Yousaf, Z., Khan, Z. & Yasir, M., (2014), "Analysis of the Relationship between CSR and Tax Avoidance: An Evidence from Pakistan", *The International Journal of Business & Management*, Vol. 2, No. 7, July, PP. 53-57.
- Khanh, H. & Khuong, N., (2018), "Audit Quality, Firm Characteristics and Real Earnings Management: The Case of Listed Vietnamese Firms", *International Journal of Economics and Financial Issues*, Vol. 8, No. 4, PP. 243-249.
- Khanna, M., (2014), "Value Relevance of Accounting Information: An Empirical Study of Selected Indian Firms", *International Journal of Scientific and Research Publications*, Vol. 4, No. 10, October, PP. 1-6.
- Khuong, N., Liem, N., Thu, P. & Khanh, T., (2020), "Does Corporate Tax Avoidance Explain Firm Performance? Evidence from an Emerging Economy", *Cogent Business & Management*, Vol. 7, PP. 1-17.
- Kim, J., Li, Y. & Zhang, L., (2011), "Corporate Tax Avoidance and Stock Price Crash Risk: Firm-level Analysis", *Journal of Financial Economics*, Vol. 100, No. 3, PP. 639-662.
- Klassen, K., Lisowsky, P. & Mescall, D., (2017), "Transfer Pricing Strategies, Practices, and the Tax Minimization", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 34, No. 1, Spring, PP. 455-493.
- Knuutinen, R., (2013), "International Tax Planning, Tax Avoidance and Corporate Social Responsibility", *Interdisciplinary Studies Journal*, Vol. 3, No. 1, January, PP. 73-84.
- Kothari, S., (2001), "Capital Markets Research in Accounting", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 31, Nos. 1&3, September, PP. 105-231.
- Kovermann, J. & Velte, P., (2019), "The Impact of Corporate Governance on Corporate Tax Avoidance – A Literature Review", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vol. 36, September, PP. 1-29.
- Kovermann, J. & Wendt, M., (2019), "Tax Avoidance in Family Firms: Evidence from Large Private Firms", *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, Vol. 15, PP. 145-157.
- Kubick, T., (2011), "An Empirical Investigation of Corporate Tax Avoidance: The Firm Life-Cycle, Investor Perception and the Timeliness of Earnings Announcements", Ph.D. Thesis, University of Nebraska, Lincoln.
- Lanis, R. & Richardson, G., (2015), "Is Corporate Social Responsibility Performance Associated with Tax Avoidance?", *Journal of Business Ethics*, Vol. 127, PP. 439-457.
- Lee, J., Glasscock, R. & Park, M., (2017), "Does the Ability of Operating Cash Flows to Measure Firm Performance Improve during Periods of Financial Distress?", *Accounting Horizons*, Vol. 31, No. 1, March, PP. 23-35.
- Lee, L., (2012), "Incentives to Reported Inflate Cash from Operations Using Classification and Timing", *The Accounting Review*, Vol. 87, No. 1, January, PP. 1-33.
- Leung, S., Richardson, G. & Taylor, G., (2019), "The Effect of the General Anti-Avoidance Rule on Corporate Tax Avoidance in China", *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, Vol. 15, PP. 105-117.
- Lev, B. & Zarowin, P., (1999), "The Boundaries of Financial Reporting and How to Extend Them", *Journal of Accounting Research*, Vol. 37, No. 2, Autumn, PP. 353-385.
- Lietz, G., (2013), "Tax Avoidance vs. Tax Aggressiveness: A Unifying Conceptual Framework", *Working paper*, University of Muenster. Available at: <http://www.ssrn.com/abstract=2363828>.
- Lin, J., (2016), "Do Mature Firms have More Earnings Informativeness? Evidence from Taiwan", *International Journal of Management and Applied Science*, Vol. 2, No. 10, October, PP. 162-167.
- Mangoting, Y. & Onggara, C., (2018), "The Firm Life Cycle Dynamics of Tax Avoidance", *Advances in Economics, Business and Management Research*, Vol. 69, PP. 198-204.

- Martinez, A. & Ramalho, G., (2014), "Family Firms and Tax Aggressiveness in Brazil", *International Business Research*, Vol. 7, No. 3, PP. 129-136.
- Martinez, J., Martinez, D. & Lin, H., (2014), "The Value Relevance of Accounting Numbers under International Financial Reporting Standards", *Australian Accounting Review*, Vol. 24, No. 3, PP. 237-254.
- Mashayekhi, B., Faraji, O. & Tahriri, A., (2013), "Accounting Disclosure, Value Relevance and Firm Life Cycle: Evidence from Iran", *International Journal of Economic Behavior and Organization*, Vol. 1, No. 6, PP. 69-77.
- McClure, R., Lanis, R., Wells, P. & Govendir, B., (2018), "The Impact of Dividend Imputation on Corporate Tax Avoidance: The Case of Shareholder Value", *Journal of Corporate Finance*, Vol. 48, PP. 492-514.
- Miller, M., (1991), "Leverage", *The Journal of Finance*, Vol. 46, No. 2, June, PP. 479-488.
- Musthafa, S. & Jahfer, A., (2013), "Value Relevance of Accounting Information: Evidence from Sri Lanka", 3th International Symposium, SEUSL, 6-7 July, Oluvil, Sri Lanka.
- Naceur, S. & Goaid, M., (2002), "The Relationship between Dividend Policy, Financial Structure, Profitability and Firm Value", *Applied Financial Economics*, Vol. 12, No. 12, PP. 843-849.
- Narktabtee, K. & Patpanichchot, S., (2011), "The Impact of Country-Level vs Firm-Level Factors on the Effectiveness of IFRS Adoption: The Case of European Union", *International Business & Economics Research Journal*, Vol. 10, No. 10, October, PP. 79-92.
- Nayeri, M., Ghayoumi, A. & Bidari, M., (2012), "Factors Affecting the Value Relevance of Accounting Information", *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, Vol. 2, No. 2, PP. 76-84.
- O'Brien, R., (2007), "A Caution Regarding Rules of Thumb for Variance Inflation Factors", *Quality & Quantity*, Vol. 41, No. 5, October, PP. 673-690.
- Okafar, O., Anderson, M. & Warsame, H., (2016), "IFRS and Value Relevance: Evidence Based on Canadian Adoption", *International Journal of Managerial Finance*, Vol. 12, No. 2, April, PP. 136-160.
- Oktaviani, R., Susanti, D., Sunarto, S. & Udin, U., (2019), "The Effect of Profitability, Tax Avoidance and Information Transparency on Firm Value: An Empirical Study in Indonesia", *International Journal of Scientific & Technology Research*, Vol. 8, No. 11, November, PP. 3777-3780.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), (2021), "Glossary of Tax Terms. Retrieved from Centre of Tax Policy and Administration" Available at: <http://www.oecd.org/ctp/glossaryoftaxterms.htm#T>.
- Oskouei, Z. & Zadeh, R., (2015), "Predicting the Future Stock Return by Emphasizing on Life Cycle Based on Cash Flow Statement", *Universal Journal of Accounting and Finance*, Vol. 3, No. 4, PP. 127-134.
- Ouyang, C., Xiong, J. & Huang, K., (2020), "Do Multiple Large Shareholders Affect Tax Avoidance? Evidence from China", *International Review of Economics and Finance*, Vol. 67, PP. 207-224.
- Owusu-Ansah, S., (1998), "The Impact of Corporate Attributes on the Extent of Mandatory Disclosure and Reporting by Listed Companies in Zimbabwe", *The International Journal of Accounting*, Vol. 33, No. 5, PP. 605-631.
- Payne, D. & Raiborn, C., (2018), "Aggressive Tax Avoidance: A Conundrum for Stakeholders, Governments, and Morality", *Journal of Business Ethics*, Vol. 147, No. 3, February, PP. 469-487.
- Petroni, K. & Wahlen, J., (1995), "Fair Values of Equity and Debt Securities and Share Prices of Property-Liability Insurers", *The Journal of Risk and Insurance*, Vol. 62, No. 4, December, PP. 719-737.

- Ramalho, J. & Silva, J., (2013), "Functional form Issues in the Regression Analysis of Financial Leverage Ratios", *Empirical Economics*, Vol. 44, No. 2, April, PP. 799-831.
- Rego, S. & Wilson, R., (2012), "Equity Risk Incentives and Corporate Tax Aggressiveness", *Journal of Accounting Research*, Vol. 50, No. 3, June, PP. 775-810.
- Richardson, G., Lanis, R. & Taylor, G., (2015), "Financial Distress, Outside Directors and Corporate Tax Aggressiveness Spanning the Global Financial Crisis: An Empirical Analysis", *Journal of Banking and Finance*, Vol. 52, March, PP. 112-129.
- Saavedra, D., (2019), "Is Tax Volatility Priced by Lenders in the Syndicated Loan Market?", *European Accounting Review*, Vol. 28, No. 4, PP. 767-789.
- Saleh, F., Madrakian, H. & Bigdeli, M., (2013), "The Impact of Life Cycle on the Value-Relevance of Cash Flows versus Accrual Financial Information: An Empirical Study Based on Tehran Stock Exchange", *Management Science Letters*, Vol. 3, PP. 2251-2258.
- Sam, A. & Zhang, X., (2020), "Value Relevance of the New Environmental Enforcement Regime in China", *Journal of Corporate Finance*, Vol. 62, PP. 1-22.
- Santa, S. & Rezende, A., (2016), "Corporate Tax Avoidance and Firm Value: from Brazil", *Revista Contemporânea de Contabilidade*, Vol. 13, No. 30, PP. 114-133.
- Shahzad, F., Lu, J. & Fareed, Z., (2019), "Does Firm Life Cycle Impact Corporate Risk Taking and Performance?", *Journal of Multinational Financial Management*, Vol. 51, September, PP. 23-44.
- Shan, Y., (2015), "Value Relevance, Earnings Management and Corporate Governance in China", *Emerging Markets Review*, Vol. 23, PP. 186-207.
- Sutopo, B., Kot, S., Adiati, A. & Ardila, L., (2018), "Sustainability Reporting and Value Relevance of Financial Statements", *Sustainability*, Vol. 10, No. 678, PP. 1-14.
- Ta, H., (2014), "Effects of IFRS Adoption on Earnings Quality: Evidence from Canada", Ph.D. Thesis, Drexel University, Philadelphia.
- Taylor, G., Al-Hadi, A., Richardson, G., Alfarhan, U. & Al-Yahyaee, K., (2019), "Is There a Relation between Labor Investment Inefficiency and Corporate Tax Avoidance?", *Economic Modelling*, Vol. 82, PP. 185-201.
- Vafeas, N. & Vlittis, A., (2019), "Board Executive Committees, Board Decisions, and Firm Value", *Journal of Corporate Finance*, Vol. 58, PP. 43-63.
- Veronica, A., (2015), "The Influence of Leverage and Its Size on the Earnings Management", *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol. 6, No. 8, PP. 159-167.
- Waluyo, W., (2017), "The Effect of Good Corporate Governance on Tax Avoidance: Empirical Study of the Indonesian Banking Company", *The Accounting Journal of Binaniaga*, Vol. 2, No. 2, December, PP. 1-10.
- Wang, F., Xu, S., Sun, J. & Cullinan, C., (2020), "Corporate Tax Avoidance: A Literature Review and Research Agenda", *Journal of Economic Surveys*, Vol. 34, No. 4, PP. 793-811.
- Wang, F. & Xu, Y., (2004), "What Determines Chinese Stock Returns?", *Financial Analysts Journal*, Vol. 60, No. 6, November- December, PP. 65-77.
- Wang, P., Guo, K., Ding, D. & Li, S., (2018), "Property Rights, Tax Avoidance and Capital Structure: Data from China Stock Markets", *International Journal of Economics and Finance*, Vol. 10, No. 11, PP. 13-27.
- Wang, R., Hógartáigh, C. & Zijl, T., (2009), "Measures of Accounting Conservatism: A Construct Validity Perspective", *Journal of Accounting Literature*, Vol. 28, PP. 165-203.
- Watts, R. & Zimmerman, J., (1990), "Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective", *The Accounting Review*, Vol. 65, No. 1, January, PP. 131-156.
- Wen, W., Cui, H. & Ke, Y., (2020), "Directors with Foreign Experience and Corporate Tax Avoidance", *Journal of Corporate Finance*, Vol. 62, June, PP. 1-28.

-
- Widuri, R., Wijaya, W., Effendi, J. & Cikita, E., (2019), "The Effect of Good Corporate Governance on Tax Avoidance of listed Companies in Indonesian Stock Exchange in 2015-2017", *Journal of Economics and Business*, Vol. 2, No. 1, PP. 120-126.
 - Yoo, J., Lee, S. & Park, S., (2019), "The Effect of Firm Life Cycle on the Relationship between R&D Expenditures and Future Performance, Earnings Uncertainty, and Sustainable Growth", *Sustainability*, Vol. 11, No. 8, April, PP. 1-19.